



۱۲۸

(۸۹)

کتابخانه و اجتنافاتی

کتابخانه عباد الدین علی شریع

علی هو العالی ببقاوت

من الکلام

اسم صاحب کتاب
اسم صاحب کتاب
عفی عنها

Süleyman

۸۹

H. Hüsnü

Eski

1152



بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون **قوله** من اثبات الصانع وصفاته ونعوت
جلاله اياها بالاثبات مجرد الذكر لا البيان بالذات بل لفقد ذلك في الاكثرون
اشار اليه في البعض حيث قال ذلك على وجوده ارضه وسماؤه وشهد بوجوده
صف العالم ونبأؤه والمنا سب حمل الصفات على الصفات الثبوتية ونسوت
اجلاله على ما سواها من الصفات الاعتبارية والفعلية والتشريعية والمذكور
من الصفات الثبوتية ثلثان العلم والقدرة دون الباقي من الحيوة والسمع والبصر
والارادة والكلام عند الاشعة والتكوين ايضا عند البعض اى الخلقية **قوله**
والسواء عطف على ما هو في جنس الاثبات على الاول والاخر على ما هو في جنس بيان
موقوف **قوله** الجبر هو النشاء هو الذكر بالخلق عقيب البنداء وهو رفع الصوت اظهارا
لخصائصه بالثبات لكونه اشيع واد **قوله** على اجل قبل المراء بالجل في تعريف الجبر
هو الفعل الجبر الاخبارك واحض الجبر به وجه الله على صفاته الذاتية ما اول بان
الصفات بمنزلة الافعال الاخبارية لان الذات كانه فيها فكاكة فعلها باخباره و
فيل المدح ايضا تخص بالفعل الاخبارية ومورادف للمدح كذا صرح به **قوله**
في نفسه **قوله** تعلق ولكن لا يجب اليك الايمان بان المدح لا يكون بفعل الغير وبأول
المدح بالجل وصباحه الوجه منذ كلامه واستدل على انه جعل المدح مختصا بفعل
اخبارك ومبني تامل لانه لا يلزم الا انه مختص بما هو فعل المدوح واما كونه اخباريا
فلا وجه وقيل المدح اعم لانه يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال حمدت على
بان المثال مصنوع ليس من الكلام العربي **قوله** من نعت وغية اي من انعام بعبارة
قوله على حبه وشجاعة الحسب بعدة المراء من مخاريفه وآبائه ومثله وان كان اعم
من ان يكون فعلا اخباريا او لا لكن متعلق الجبر بالحقيقة بمعنى منها وهو افعال الاشياء
الجليلة واما جعله متعلقا للجبر فهو اعم على التعديل وعلى تشديد ما ليس فعلا اخباريا

تعلق الالفعل الاخبارية

منه

سبيله



لكونه مصدر الوجود الشجاعة تطلق على الكيفية التقسانية التي هي مبدء القاء النفس في
المعارك والمهاكك وعلى تعبير الانباء فيها فيجد على الثاني بلانا وبولوعى الاول بالثبات
قوله هو المسحق ليجر الاجلال لاشارة الى ان في قول الجدل حصرا للمجاهدين وخصصا
لما به تعالى بدلالة لانه التعريف والاختصاص على ما ذكر في الكفر ولا حقا في ان
ذلك لخص حقيقة او دعائي لا تحقيق لان المجاهد راجع الى العباد على افعالهم المنة
وان كانت راجعة اليه تعالى باعتبار خلقه على راي الاول او الاقدار والتكليف على
راي الثاني راجعة اليهم ايضا من وجه باعتبار الكسب والفعل كمن جنة الرجوع اليهم غير
معتد بما يكون الكسب راجع اليه تعالى بحسب وعكن حصل لخص حقيقة لاجل ما هو مدعى ما هو
الكسب الاول والاول فان قلت لعل ليس صفته لحي يكون اثباته لله تعالى محلا له
بل انما حصل الجبر لو قال الله القادر او العالم الى غير ذلك قلت ما ذكرت من افراد مفهوم
الجبر وقد جعل هذا المفهوم انه ملاخط افراده واثباتا لله تعالى وهذا يبلغ من الاتيان بالافراد
المحفوظ لخصوصية اذ لا يمكن الاتيان بالجميع بهذا الوجه والاتيان ببعض يتقوت الاتيان
بالبيان لخل لا فائدة لانه اتيان بالجميع كما قيل بسم الله من ان اثبات بسم الله على الاول
او نحو ذلك **قوله** اعتبر الثالث بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني يعني اعتبار
بين وجوب الوجود وامتناع العدم وبين وجوب البناء وامتناع الفناء **قوله** فاردف
الاول والثاني فان قيل لما سبب ذكر كل من المتنايين لجنس الاخر فارجع ما فعل ذلك
قدم الاول والثاني كونهما وجوديين فاردفهما بعبارة العدميين مع رعاية الجمع
قوله ثم اشر الى ما يدل ان فان قلت لما سبب اثبات الوجود بالدليل اولان ثم ذكر العشق
قلت جعل اول الوجود معقولا ثانيا حيفا قال لمن وجب وجوده انه ثم جعل مظنة ان يقال
سائل عن تعين ما يدل على وجوده فذكر على سبيل الاستيفاف قوله ذلك على وجود ارضه
وصماؤه ولا شك ان ذلك يبلغ وكذا قوله عليهم والمذكور راجع بعده بدون الواف

اعلم ان الجبر بالاضطرار او اضطرار
او تعين وفضل الجبر على التعيين
فهذا حقيقة اجماع او حقيقة عقلية
على راي غير
وهو الان

يعنى ان المجاهد الكاملة تحت
به تعالى غير راجعة الى الله
وان جاز كونه المجاهد الى الله
الكاملة راجعة الى العباد

الاجابة في المصنف

一

الرب ملو بالسنن فضاءه السابق اشار الى ان قوله في الحق تالي قدره من قبل حجة قطعية
اما نصب السنن ثانيا لکن علی تقييده معنى السلوك وجعل المضمر في حاله اولى منا
وصحبه قضاؤه اما ان يجعل الله تعالى وموظا له ليوافق الضمير قدره فلا بد من ان يعينه
ضمير السابق عايد الى اللام فيه ويجعل قضاؤه كلاما مستأنفا صدره محذوف كما قبل
ما هذا السابق قال قضاؤه واما ان يجعل عبارة عن الامر بنا على انه عايد الى اللام
الموصول وصوغ عبارة عن الامر المحذوف لا حاجة الى اعتبار الضمير وجعل قضاؤه على
الاستنباط بل هو ما على السابق كمن يلزم تنكيب الضمير تحاء الضمير القرينة على التقديرين
لا الكلام عن تكلف والا قولا في واي قلنا باعتبار الضمير السابق وجعل قضاؤه
للموصول ويجعل الموصول عبارة عن الله تعالى لانه يلزم اضافته لسنن الى الله تعالى وهذه
وان صحت لكن ليست معصومة لانه لم يتعين ج ان ذلك الطريق ما هو عايد للفناء
والمقصود ذلك كما في التوجيه الثاني ايضا ولا قرينة ظاهرة تدل على ذلك ولا يبعد
فهو ذلك من القرينة في توجيه الثالث والقضاء عبارة عن وجود المحلوات اه ملدا
قريب من المعنى الثاني للقدرة المذكور في اكثر في على ما قلناه عنه وانما قلنا انه قريب
منه لانه ليس في معنى القدرة ما افادنا قوله في حجة ولم يتبين انه ادنا للوج المحفوظ جوه
يخرج عن المادة في انه وفعله يقال له العقل في عرف الحكماء وانه ليس علما بالحيثيات على
وجوه ثمة بل عالم بالكل على وجوده كلية فاذا حصل العلم بالحيثيات بوجه كل فقد حصل ذلك
بوجوده على احوال محلا وما اذا علم بوجه جبره او وجد في الخارج فانه على التقديرين موجود
بوجوده يحصل لكن على الاول بوجوده على الثاني بوجوده اصيل **قوله** عن صفات
المخلوقين وهذا يدل على انه يحل الاسماء على اسماء الصفات يعني ان اسماء صفاته مما يدل
عليه من معانيها متعال عما تصف به المخلوقون **قوله** انما سيج علينا اى اسبعها قال في الضمير
اسبح الله عليه النعم اى انما **قوله** قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها الطامه انه اراد

وغير قضا به حج
وعلی ن حج

سورة الاحقاف

به الاستدلال على عموم الالهية لكل المخلوقات ان الالهية الاولى لا تثبت في قولنا عظمته نعمت
تكن في ذلك هذه الالهية على عموم الالهية لا تثبت في قولنا عظمته نعمت
الى انظار العقل وارايت مجازك او المراد ان الالهية العظمى انظار وارايت قولنا عظمته نعمت
الوصية من قبل جبين المادى الوصية كما لبيد ان المبدأ في الشجرة صغوبة امر من وضع
فيها وتحتوى وجه الاستدلال الى طريق النجاة فان الوصول الى معرفة ذاته تعالى وصفاته و
ما هو عليه في نفسه من اصعب الاشياء مع انه لا بد من قولنا ولا نه منفصل بذاته والآخر
بدل على ان ليس له حد ولم ينج جعله دليلا بعدا من قوله ليس له لزم بين اياه بناء على ما
يتبادر من ان الالهية لا تتوقف على ذلك وانه لا دليل عليه وانما قلنا ذلك لتوجيه الملح اليه فلا
من جعل الفاء للتعقيب المذكور وان كان الاستدلال على هذا التقدير هو الواو وان
تذكره في قوله في المقدمات قولنا يوصل بصورة العقل الى حقيقة وتبين المراد به ان
تصور اللازم اليه يوصل العقل الى معرفة الحقيقة بكنهه بل المراد انه يوصل العقل الى
معرفة جميع اعادها قولنا واراؤه الطامة انه عطف على انظار العقل في قوله ولذلك
تأملت انظار العقلاء في ان الالهية تعالى حد ولا رسم ولا يكون كذا كذا موجبا
لخبره الا راو الذي يتبادر الى التصديق بدليل ما ذكره بعده فالوجه ان يتكلم ويجعل
ابتداء الكلام فاعل فعل محذوف اي تأملت اراؤه او مبتدأ محذوف خبره اي اراؤه
تأملت قولنا فانه هو السبب الاول الموجد لجميع المخلوقات التي يستشهد به الطامة ان
المراد به يستشهد به تعالى على جميع المخلوقات بقية سوق ولا بنا سبب ان بوجه ذلك
على قاعدة الحكم حيث زعموا امتناع خلفها بانواع عنه تعالى بناء على انه موجب لما في علم
وجوده وانه كذا كذا علم وجود جميع انوعها وكذا كذا لوجه بان من علم وجوده تعالى
بما له من صفات على ما ذكره موعود في ذاته علم جميع وجود المخلوقات او علم الله تعالى
وجود جميع المخلوقات او قوله بغير اية ملو فرض ان احد علم ذلك علم وجود كل وقت

لم يذكره

سورة الاحقاف
سورة الاحقاف
سورة الاحقاف

سورة الاحقاف

والدليل على وجوده انه تعالى على هذا الوجه ولا تنك في صدق تعريفه الدليل على وجوده
انه يلزم من العلم به العلم بوجوده المبدود وانما قلنا انه لا بنا سبب الى على ذلك لانه
لا يمكن العلم به تعالى على هذا الوجه لاحد فلا يمكن الاستدلال به لاحد على وجوده
المخلوقات لا لعدم الدليل بل لا امتناع العلم به الدليل قالوا ولا يتحمل على ان المراد به يستشهد
على وجود بعض الاشياء في الجملة بان واحد من الشك ان اعلم وجوده تعالى حاله
من الصفات بقدر الطاق والبشرية عليهم ان ماله من الافعال محكمه صفة على مقتضى
الحكمة فيعلم من العلم بوجوده تعالى على هذا الوجه وجود مثل هذه الصفات في
افعاله بعد ما علم وجود الافعال بطريق من الطرق قولنا لا عليه اي لا يستشهد عليه
بالمؤثر والسبب لانه يستشهد عليه اصلا وهو قولنا قال الله سبحانه اياها في
الافاق وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق او لم يكن بربك انه على كل شيء شهيد
قال صاحب الكشاف ايضا ما سجد الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم وللملائكة بعد
وصاؤه في افاق الدنيا وبلاد المشرق والمغرب نحو ما روي ناحية العرب خصوصا من
الفتوح التي لم يتيسر امتثالها في خلافة الارض قبلهم ومن الاطهار على الجارية والاكاسرة
وتعليب قليد لهم على كشيهم واجرائه على ايديهم امور اخرى للعادة حتى
يزداد بها الايمان ويتبين ان دين الاسلام هو دين الحق وجوز ايضا ان
يكون صريحه انه للقران وقال بربك في موضع الرفع على انه فاعل كفي وانه
على كل شيء شهيد منه قد بره او لم يكن لهم ان ركب على كل شيء شهيد اي ملحق
معين هذا الكلامه والسبب جعل للخصم في انه الحق اي حتى يتبين لهم ان الله
تعالى هو الحق الثابت الموجود اي الحق في المصنف لان تعبد ولا يكون
خالف الاشياء بمقتضى الحكمة ووجه الاستدلال بهذه الالهية على ان الاستدلال
بالاثر على المؤثر لا يقيد اليقين فتحة العقل انه حالف تعالى ستر بهم الايات والدلائل

سورة الاحقاف

سورة الاحقاف
سورة الاحقاف
سورة الاحقاف

حتى يتبين انه الحق فانه يفهم منها ان النبيين انما حصل بالبره الامات لهم ومولود
تركوا مع ما لهم من القوى والادراك والطاقة لا يتبين لهم ذلك ومعنى
قوله اولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد على هذا التقدير ان شاء الله
على كل شئ كاف في الحق لا معنى ان كل شئ هو عليه بل بمعنى ان شئاً به يجمع
ابانه الدالة كافيته فيه وذكر كلمة على ورون في الدالة على ظهور الشئ في كل شئ كما شئت
منه عليه يمكن على هذا الابلاء الى المستفاد من اول الكلام هو كماله ولا يلتفت
الى ما يتوهم من ظاهره من الاستدلال بالاشياء على المؤثر واخرها من الاستدلال
بالشئ على الاشياء لا يحصل بين اول الالبان واخرها مناشرة لان اولها على ما قصد
الشئ بل على ان العلم بوجوده شكل لا يتبدل وان اليه حتى يربهم الاثبات والدلائل
الاولية في جملة الاشياء واخرها على هذا يكون دالة على ان وجوده كاف
للدلالة على كل شئ بل هو اظهر الدلائل والاستفهام الانكار من التوهم لمن
لا يكتفي به ذلك فالالبان يكون دالة على خفاء واخرها على عدم خفاء تنافرا
قوله اخذ في حجة يفهم من كلامه انه قصد اول بقوله الحمد لله لمن وجب وجوده
الاخبار بنبوت الحمد ولزم منه وفوق الحمد منه كنه مقصود منها فاما اراد ان الحمد
قصدنا اولها قال الحمد **قوله** لیس الفاء للتفصيل وان كان هو اللفظ والموافق
لورد بعد اخذ في الصلوة عليه فقال واصلا فانه تفصيل لانه لو كان له يكون في جواب
لا مطلقا بل هو في كلامهم قولنا اقتدا بالاول واللام فكون فاء فصحة في جواب
شريطة مقدر الا فاذا اخذ في حجة فاعلم ان صار من الطريقة اقتداءه فقولنا اقتداءه عليه
لا يتارة ذلك الطريق في الحمد لا يطلق الاتيان بل الحمد فقط **قوله** احصى ثناء عليك انت
كما اثنيت على نفسك تحمل ان يكون لا احصى شغلا في جزاء معناه اي لا افضل فعل ثناء عليك

وانت تالكيد لكاف في عليك وما لك مصدرية او موصولة والعابد محذوف
فيكون المعنى لا افضل ثناء عليك كاشاء اي لا شئ عليك كثنائك على نفسك او لا افضل
ولا احصى ثناء عليك كاشاء الذي اثنيت به على نفسك والتي متوجه الى الاثبات
الذي هو مثل ثناء الله تعالى على الاول والى فعل بناء هو مثل ما اثنى الله تعالى على
او احصاه على الشئ لا الى ثناء مطلق وان يكون لا احصى على معناه وانت مبتداء
والكاف زائدة وما موصولة للقصد الى الصفة وتكون من وضع ضمير الخطاب
موضع ضمير الغائب العابد الموصولة نظرا الى ان الموصولة عبارة عن المبتداء
الذي هو محاط بحوائف انت الذي لا اله الا انت واما الذي ستمنى امي حجة
على صلا لا احصى ثناء عليك الذي اي الحمد الذي اثنيت على نفسك وخلفه
انت الذي اثنيت على نفسك استنباطية فاذا قال لا احصى ثناء عليك كالاثنية لوجه
عليك او الاثنية التي انت منجها لا احصيا بجمع لا يمكن من احصائها فكأنه سأل
سائل لماذا هو فقال انت الذي اثنيت على نفسك فاذا اثنيت انت على نفسك
قالا ثنية التي انت مستغنى لا بعد ولا احصى لان ثناءه على نفسه انما يكون عند استغنى
استغنى فاما ما في اعلى مرتبة وهو انما يكون في اعلى مرتبة اذا كانت تلك الاثنية لا
تعد ولا احصى واد اثنيت انت على نفسك وهو لا بعد ولا احصى فليس احصى
ثناء عليك والمناصب لكلام الشرح هو المعنى الثاني **قوله** ولما كان كل
سعادة دنيوية او دنيوية اه فان قلت لا شك ان الوجود ابتداء وحلق الله تعالى
للخلق خير محض وسعادة له وكونه عليه السلام وسبيل في وصول الى الخلق غير
طامد قلت لا بعد ان يقال انه مستثنى لظهور ان نسبة وصول الساعات الى الحمد
يفهم منها نبوته اولاً ثم وصول الساعات اليه ثانياً او يقال خلق الله اياه انما هو الايمان
ومعرفة ما لا يدعى وما خلقت الخلق والانس الا ليعبدوه وقد فسر بعضهم ولولم

ولولم نفسه يكون **مستلزما** لا محالة وهذا لا يقع على شيء الا بالضرورة **والنور**
في الغاية وسيد فيها مولا فلما **قول** وما ارسلناك في موضع الدليل على ما ذكر
لكن لا بد على وصول الساعات الكثيرة الى العالمين واما ان حصول الطبع اليهم
بواسطة فلا والاظهر ان تباين الطبع بوجهه لا قال لولا ان لا حلقه الا فلا كحسب
وظاهر ان ليس المقصود هو الا فلا كحسب **قول** الضياء والضوء يقال ضياء
النار ضوء وضياء لا تضاد في ان الضياء في قول ضياء هو النور الذي لا المعنى
المصدر والظاهر ان الشرح قصد تفسير الواقع في عبارة المتن ومصد بقول
ضياء النار الا لا بد ان على صحة نفسه وان كانت ضياء بان الضوء والضياء في
الاستعمال لا ما اراد في المتن فلا يصح الاستدلال **قول** واضاء منها متعدد فاعل ضياء
من الاستدلال الى المعقول بواسطة الفاعل الخفي هو النور بضم ن وضياء ان يكون
اضاء استنارة بضم عينه مبداء في النور بضم ن والضياء بضم د والضياء بضم د
في ازالة الظلمة وحمل متعلقا بضمها بضمها ثم استعمل لفظ الضياء بضم د في شق منه
الفعل فليزم تشبه المبتدأ بمداية بالبدن في استنارة النور فزوال الظلمة
بضمه فاستعمل لفظ البدن للمبتدأ وكذا يلزم تشبيهه عليه السلام بالشمس في افادة
النور وازالة الظلمة من المقابيل فاستعمل لفظ الشمس له لكن ثم يصح به لا يلزم اليه ذكر
مداية الذي هو الضياء وبدن البدن المنير المستفيد من الضوء ايضا فيكون ضياء
استنارة بالكتابة والتجمل والبدن المنير استنارة اصلية مصححة وتحمل ان يكون اضاء
على معناه ويعتبر الاستنارة المصححة في البدن المنير والاستنارة الكلية والتجمل في
في ضياءه والا في اول ذكر في الحاشية الاظهر ان يرجع الضياء بضم د الى البدن الذي
ما اضاء البدن المنير ضياءه الذي يستفاد من الشمس وحصل له والاضافة لاول
ملاحظة تلك الكلمة اقول هذا وان كان محتملا كلامه لكن المذكور في الشرح ادق واوضح

7
واقيدوا ايضا اطلاق الضوء على النور مطلقا سواء كان لشي من ذاته او من غيره
وان كان مشهورا في بين الجمهور لكن لا يوافق اصطلاح اهل المعقول من ان الضوء
ما يكون للشي من ذاته والنور ما يكون له من غيره ولا عرف البلاء من الفرق بينهما
بان الضوء هو النور المفرد والنور ما لا يكون كذلك والحق على ما ذكره الشارح اولى
وان اعظم العلوم موضوعا اه قال السيد قدس سره اشار اولها الى امهات مباحث
مد الفتن اجمالا وثانيا الى اشرف حيلها وثالثا الى تعريف المشتمل على الاشياء
الى ابواب المقاصد وارجع الى مرتبة ثم انتقل منها الى وصف الكائنات غيا الى التمهيد
مولد اشار اولها الى امهات مباحث هذا الفن اشارة الى ما ذكر في الجرد والصلوة
وقوله وثانها الى اشرف حيلها اشارة الى قوله فان اعظم العلوم موضوعا اجمالا
اجزاء العلوم على ما قالوا في موضوع ومبادئ ومبادئ اشار الى ان هذا العلم
بحسب سببها ومولد ثالثا الى تعريف المشتمل اشارة الى قوله هو العلم الكلي اه ووجه
اختصار هذا التعريف على الاشارة الى ابواب المقاصد ملامد ومولد رابعا الى مرتبة
اشارة الى قوله مبنى قواعد الشريعة واساسا ورأسها معالم الدين ورأسها **قول**
باستقانة اصولها قواعد الكليات بوصف القواعد بالنظر الى ذلك بوصف
النظر الى ما حذ فانه لا يندرج في حكمها احكام جزئية صحيح منها وينفع عليها وكذلك
يوصف بالجزئية قد يندرج في حكمها احكام كلية صحيح منها وينفع عليها فيوصف بذلك
ما كلية لاذن كما **سدد** سرى في حيلها صحيح مختصر الاصول فيقول حيلها وصفها
بالكلية على ما هو بالنظر الى ما حذ اول فانه اقيد ووجه انه اذا ثبت انه تعالى فاعل مختار
ينفع عن كثير من المسائل الكلية الكلامية منها حذ **قول** العالم **قول** يكونه تعالى فاعلا اه
فان قلت هذه قضية شخصية فقلت عدت من القواعد الكلية فقلت لانتم ذلك
واما يكون كذلك اذ كان الموضوع فيها ملحوظا مدد كما على وجه جزئي بحيث يمنع نفس

نصوره عن امكان فرض الاشتراك فيه وليس كذلك لاننا لا نذكره الا بمفهوم
كلية متخرفة في فرد واحد ولا يقع في ذلك التعبير عنه باسم العلم لشيء لانه لا
ذلك العلم على وفق العلم بوضعه في الموضوع له اذا لوحظ على وجه خبر في العلم با
لوضع قبله عليه بهذا الوجه بالنسبة الى من علم وضعه له على مدار الوجود او الوجود فيه
على وجه كلي قبله عليه كذلك بالنسبة الى من علم وضعه له كذلك وانما لم يعلم ذاته بمشيئة
في وضع لفظ الله له الا بوجه كلي ولا يفهم من هذا اللفظ الا على هذا الوجه فيكون منه قضية
كلية ليس بموضوعها الا فرد واحد وضع جعلها حقيقة وخارجها ما اخطأ رتبة فطامه او الحكم
اي هو على الموجود في الخارج من افراد الموضوع واما الحقيقة فلان الحكم بناء وان كان
غير مقصود في الافراد الموجودة في الخارج بل بناء على الافراد المفترضة الوجود فيها ايضا
كذلك لا بناء على الافراد الممكنة الوجود فيه ولا فرد لموضوع هذه القضية وهو صالح العالم
وواحد الوجود الى غير ذلك يمكن الوجود فيه سوى الذات الموجودة فيه وفوقها محو
الشيء من هذا القبيل بالنسبة اليها او لا تعلم وضع اسم العلم له الا على حكمة مفهوم كلي
متخرف في فرد **قوله** قاله هو العلم الكافي باظهار صفات الله كونه ان حكمي اشارة الى
وجه تسمية بالكلام لان الاطار لازم لكلام سواء كان بمعنى التكلم او لا لان الاشياء
منها لا يحسن اطار للمعنى ولا يصح جعله دليل لكونها عظم العلم موضوعا له لثبوت عدم
ولانه عليه بل الدليل عليه سند ذكر مفصلة وان يجعل دليل المراد به وادراكنا يكون هو المراد
قوله واللاموت هو الذات قاله في الصحاح اللاموت ان صح انه من كلام العرب يكون
اشتقاقه من لاه اي سرور ويزنه فعلوات مثل رعبوت ورجوت وليس بمقلوب وقال
في موضع اخر رعبوت جرم من رجوت اي لان ترتب خير من ان ترجم هذا كلامه ولا شك
ان المثل به مصدر مبنى للمفعول اي المرطوطة والمرحومة ما لظام في المثل ذلك ايضا
ومعناه تبارك وتعالى سبده ملكوت كل شيء وقد قال في **الكهف** اي هو ما كلك كل شيء

ومنصرف فيه عواجب مشتبه بدل على ذلك لانه على هذا مصدر مبنى للمفعول اي
يبدى ملكوت كل شيء وحاصله انه ما كلك كل شيء على الاموت على الذات مبنى على
جعل المصدر الذي معناه المستتر بمعنى اسم المفعول اي المستتر عن حواس
استار الجبروت في الصحاح يقال جبروت وجبروت وجبروت اي كبير فالظاهر
من قوله استار الجبروت انه من قبل طين الماء اي جبروت كالا استار في المنع
عن الادراك على ما انشأ ربه السيد قدس سره في الحاشية فالحق على صفات الافعال
وجعلها استار صفات الذات كذا في **النسج** مع اننا وسرنا الى معرفة ما غيب
او **النسج** في مجرد الوسط خلاف المناد **قوله** ولينها ان يقول بعل الى اخره لا
لم يقصده ان هذه الالة انما وردت بهذا المعنى ليرد المنع بناء على احتمال غير ما
من المعاني مع ان كلام **الكف** نص في العموم في بعض منها وفي بعض الآخر مخرج
باحتماله وغيره لا قصد انه محتمل ما ذكره فلا يرد عليه المنع او لا شك في الاحتمال
وترك الباء في الاخره اشارة الى انما مع سابقها عنده واحدة من الاولين في هو
المراد بهما في كل منهما اشارة الى اثنين مما ذكره خلافا **قوله** الاخيرة بناء فان في كل واحد واحد
فقط **قوله** لان موضوعه ذات الله تعالى وذات المخلوقات هذا صريح في
ان موضوعه ليس بشئ واحدا هو الموجود مطلقا او الموجود الخا رجح لانه يلزم على هذا
ان لا يبحث عن احوال المخلوق بانواعه لان ما يعرض بواسطه امر اخص من الاعراض
الغريبة وفي العلوم لا يبحث عن احوال موضوعها اشياء متعددة **قوله** في امر يعينها
هو الموجود الخا رجح ولا يخفى كلامه عن اشارة تعالى وما صرح به من قبل الحاشية وهو
انما يوصل الى اليقين فيجب اليقين به اي بلا واسطه او بعد واسطه او وساطة فلا
يبدو عليه اشكال فقد ان ذلك ظاهر في البعض وح لانه من تعيد الاحوال المحتركة بغير
مختصة لا يواحد يواحد من تلك الاشياء ليكون من الاعراض العامة الغريبة

فان قلت في هذا العلم بحث عن احوال الامور لا اعتبارية الى ما ينبغي ذم
بها امر في الخارج كالوجود والعدم والوجوب والامكان والامتناع والعدم
والحدوث وغير ذلك فلا يكون البحث فيه مختصا بذات الله تعالى وذات المخلوقات
قلت البحث عن احوال الحقيقة الى اثباتها للاعتبار فلا حاجة لنا الى ان يقول البحث عن احوالها
على سبيل التبع وليس مقصود اصري وان اندفع به السؤال المذكور ايضا **قول** لا يقال
لا يجوز ان يكون ذات الله تعالى موضوعا حاصل هذا السؤال انه لما كان العلم بالحقيقة
عبارة عن المسائل كان اثبات المحمولات موضوعا او نوعا وعرضه الذاتي متوقفا على
الموضوع مع ما اعتبر فيه في ثبوت تلك المحمولات له ما في ثبوت المحمولات في الخارج فان كان
ثبوت المحمولات له في الخارج كان الخارج لها لا تضاد بها فلا بد من ان يكون وجودها
مستلما في ثبوتها وينبغي في علم اخر لانه ما خود معتبر في الموضوع وان كان ذلك في
الذات او في نفس الامر فلا بد ان يكون وجوده مستلما وكذلك في قيد وحال
يكون معتبر فيه في ثبوت المحمولات لا يجب ان يكون ذلك مستلما فيه ومنها لما كان اثبات المحمولات
للموضوعات محسبا في الخارج فلا بد ان يكون ذلك مستلما فيه وليس كذلك في الجواب مع كون
الموضوع في جميع المسائل ما خود من حيث انه موجود في الموضوع نفس الذات من غير تقدير
سند التقدير وان كان في اثبات ما في الاحوال له مقيد به في توجيه السؤال على هذا الجواب
ان ما قلت من انما اشهر منهم بان وجود الموضوع لم يثبت في ذلك العلم فانما يجب
بان ذلك ليس كليا بل هو في سوي الوجود من الاحوال مع ان في ذلك ايضا ليس على
المطلوب **قول** فلا سبيل الا ان يراه طريق العلم سبيل تخمين ان يراه طريق الوصول
البيد البس الا الدلائل ويمكن حمل كلام المتن عليه وحاصله وصف ذلك بوضوح
ما نفونا وما الموضوع وان يراه ان يكون طريقا وسبيل الى مقاصد اخرى واصالة الطريق
اليه من اضافة العلم الى الخاص والشان في كل كلام المتن على الاول فلا سبيل الى بيان

بيان بل هو مجرد الدعوى ^{سبيل} وتخييل تدبر الرغبة وما فعل كان اولي واعلم ان امثال ما ذكرنا
في اول الكتاب في وصف العلم المدون فيها وفي وصف الكتب المؤلف فيها مقدمات
تذكر لتزغيب المحصل وتخذ على الشروع والحد في تحصيل الفرض منها تحصيل مجرد
التخييل فلا يلزم ان يكون جميعها يقينية بل يكفي ان يكون ظنية بل يكفي ان يحصل منها التخييل
الذي يحصل من الجدة والرغبة فيها كيف كانت فالنات في امثال ذلك بالمنع
والنقص والمعارض لا يكون مناسبة فليخبر عن **قول** في تنقيح اصول حال من يعاين
والنخب وضمير فصول واصوله وما بعده للعلم المذكور المراد بالاصول المسائل
والفصول الدلائل فان الفصل كما يقرر الجلس وتحصده ويرفع اربابا كذلك الدلائل
بالنسبة الى المسائل فانها تتحقق بالدلائل ويقرر وتخرج عن احتمال التحقيق وعدمها بالقرائن
بين تنقيح الاصول وتلخيصها ان التنقيح اي حذف الزوائد ليس نفس التلخيص
ولا مستلما له فكون كل ما وصفا على حدة فالنخب اي التعليل والنظير على القواعد
ما يجوز على ما هو محب الصورة والتحقيق على ما هو محب المادة ليكون كل وصفا على حدة
وعلى هذا الانسب ان خصص الشكليات بما يكون له في المعضلات بما يكون للدلائل
تيا لتلخيص القوانين معناه ما بها بيان المراد بها ومخرج قد يكون مشكلة مسئلة مستلما بها
اعتبار الحقيقة هو عدمها محلا يكون وصفا اح وكذا يقال يجوز ان يكون الدلائل بعد تخبرها
ونظيرها على القواعد من حيث الصورة وتحققها من حيث المادة وغيره وانما الاندراج بان
لا يكون اندراج المقدمة الجزئية تحت المقدمة الكلية واضحة فلا تنفع التنصيص بالعلم الاجمالي
لحقيقة ما لم يعلم ذلك لخصوصية تكون ابانة المعضلات وصفا اخر عن الوصفين
الاولين ولا شك ان جعل كل وصفا على حدة اولي من ان يجعل تعبيرا عن كل واحد يعبا بانها
مختلفة **قول** مع وجازة لفظ وسهولة حفظ حال من ما غر كثر ولما وجدنا التقديم اه
ان يقيد به الفعل المتعلق بالظرف اعني علم معناه اه ولو اخرج عن القول دون الطرف يكون

يكون التقيد بطال متعلقا بالنظر في مقدماته والاول اظهر واحسن على ما لا يخفى على
 المتأمل ولو اخرنا جميعا فان افادنا الامتناع **بقوله** ونفكر في خطيئتنا **بقوله**
 كما قيل في قول تعالى رب اشرح لي صدري **والا** يصاح بعد الابهام **بقوله**
 لما كان المقصود الاظهار ترك وصف المقصود بالاعظم وحمل المقصود على
 الاستعراق ليعبر ترتيبا رتب عليه وما قصد تذكرا لوصف لا يفتقر لانه اذا
 قبل المقصود اثبات الصانع وصفاته والنبوة وما يتعلق بها بالبراهين المتألف مما يوجد
 من الحكمة بالنظر على ان اثبات الصانع وصفاته والنبوة وما يتعلق بها بمقصود
 بالذات واما بحث الحكمة فهو مقصود بالعرض لا بالذات اخذ المقدمات لانها المقصود
 الاول وكذا ما بحث النظر بطريق الاول **واما** مع ذكر الاعظم لانها هي جميع المقاصد
 ذلك ليعبر الترتيب المذكور وان حمل على الاستعراق بل بدل ظاهره على ان مقاصد
 مقاصد اخرى عظيمة او غير عظيمة ولا يلزم ان جميع المقاصد العظيمة او غير العظيمة هي التي قصدت
 تبعا لما هي مقاصد عظيمة بل وان يكون المقصود من مقاصد ما قصدت الاول والذات
 والبصا لا بد من ترتيب على ما قبل من غناء به **بقوله** اذا لا يعلم مما سبق الا ان
 تلك مقاصد ولا يظهر بذلك ان كلامنا صحيح صلح لان يجعل اجزاء او لبا من اجزاء الكتاب
 لان كل **بقوله** متنا ايضا مقصود فلا يصح ان يكون اجزاء او لبا منه والغاية ان يدعى ان
 صلاحية كل ما ذكر لان يكون اجزاء او لبا **بقوله** طامعا غير محتاج الى الذكر **بقوله** بالنظر
 فيها اي في الحكمة لا استخراج المقدمات في البراهين ولا في الصانع وصفاته والنبوة
 وما يتعلق بها بل في علمه ان ذكر البراهين يعني عن ذلك **بقوله** يحتاج الى ان يقال ان البراهين
 قد يكون حاسبا او يقال قد كرهنا ان البرهان لا يكون الا بالنظر او في الحدس وان كان
 قاسما خفيا لكن لا يقال له البرهان عما كما نقل عن بعض شفاطه **بقوله** المراد بالحق
 ما ما يقف عليه المباحث **بقوله** لا ينبغي لمراد بالقدم ما قدمه الشريعة او الدين

المذكور فيها ما جعل مقدمات العلم من العلم وغايته وموضوعه وغاية ذلك ما ذكر
 فيها مسائل الكلام وما دل على اخرى **بقوله** وتوجيه كون كلامه ان التوصل
 الى اليقين الى ما يجب الايمان به يحصل بما توصلنا وتوصلنا بوسيلة اخرى وانكسروا
 ذلك لعل يلزم احتياج العلوم الشرعية الى غير من العلوم فاجعلوا كلاما يحتاج في
 المقصود الى اعظم اليقين **بقوله** صار مباحث النصوص لبعض
 حوا **بقوله** لما كان يتبادر الذهن اليه بل هو اعتراض فائدة النبوة على ما ذكرنا في
 نوع من الخفاء دون غيره **بقوله** لما قوله ذكر في المقدمة اربعة فصول او ترتيب
 ح على ما سبق بالغاية المذكورة **بقوله** اعلم ان تغفل الشيء قدم تعريف التغفل على
 تعريف مطلق الادراك كما في باقي اقسامه لانه المقصود بالذات والمذكور **بقوله**
 انكنا وذكر الباقي انما هو على سبيل الاستطراد **بقوله** عن الفوائد العربية المراد بالفوائد
 العوارض لان الغائبة **بقوله** تارة وكان العارض للشيء سيرة والمراد بالعربية
 ما لا يكون مقتضى الذات ولما كان الفوائد اي العوارض اعم من ان يكون مادية او
 والمراد ذلك فسمي **بقوله** او ما بقوله التي لا يلزم ما صيغته عن ما صيغته اي باستثناء صاورة
 عن ما صيغته ما تفيد قوله العربية فجميع الموصوف والصفة عطف **بقوله** في مجموع
 والصفة **بقوله** في الجمع بينهما فائدة بعينها لان الايضاح بعد الابهام **بقوله**
 الخطبات والمجوزات **واما** في التعريف فلا اد المعهود فيها الاحتياط **بقوله** في مادة المقصود
 بالصانع يطلب لكل لفظ معنى على حدة فاذا لم يكن يتجوز لعل فائدة قوله التي لا يلزم
 ما صيغته عن ما صيغته اي ان لا يكون مقتضى الذات انه لا يمتنع ان يكون لو احق ما صيغته
 يكون الذات اقتضاء **بقوله** لمطلق الشكل ومطلق المقادير فان ما يدعيه الاسان مثلا اقتضى
 مطلق المقادير ومطلق الشكل **بقوله** لا سيما وجود جسم لا مقدار له ولا شكل له **بقوله** اما
 المقادير بالخصوص والاسكال الجزئية فلا يقتضي منها خصوص صاورة التجرد انما المطلق

وترتيب على ما سبق
 طامعا غير محتاج
 المذكور

انما هو عن المعدار المخصوص والشكل المخصوص الذي لا يمكن ان يتصور في النفس
 الناطقة خلافاً للناطق ادلا بخروجها من النفس الناطقة المحيرة ونسبها على
 غير مجزوع عنه واعلم ان جعل الانقسام والتجزئة مانع عن النقل الذي هو الانقسام
 في النفس الناطقة غير المحرور بناء على انه يلزم انقسام الحيل بانقسام الحيل في محل بحث
 ادلا يلزم من انقسام الشيء وتجزئته في وجوده العيني انقسامه وتجزئته في وجوده الظاهر
 وهو **قول** فان الادراكات تمثل حقيقة العاقلان سبب التفرع الباقى ولا يلزم
 من ذكر الادراك ويدرك في تعريف الشيء الادراك يعرف الشيء بنفسه لان معلوم
 ان الادراك المعروف وصف الشيء هو المدرك المعلوم به من قايه به الادراك وهو
 معلوم بوجه ما لا يستحيل تعريف المجهول مطلقا بالمدرك ما هو في التعريف بالوجه
 المعلوم من التعريف وكذا يدركه لا بالوجه الذي قصد التعريف به **قول** يحصل منه
 حقيقة الشيء اي تحقها وحصوله لا وجوده مثالها لان هذا تعريف الحكماء ومنه يعلم
 ما ذكره اولاً واما الثاني فغرضه المطلب المتكلمين **قول** عند المدرك اي فيما لا يبعد عن المدرك
 متبادلاً ما يتمثل في وجود النفس وذاته وما يتمثل في الالة وانما اولها به لانه لا يتبادله
 بظواهره ما يتمثل في وجود النفس وذاته وكذا قولهم في العقل لا بد ان يحل على ما يتبادله
 الكل **قول** يثبت مدته ولبس المراد بالمشاهدة الانصاف كما هو المتبادر من اعم
 منها ولا يجوز ان يثبت الادراك وهو موطى لا يغير يكون النفس بحيث يكتشف الشيء وتجزئته
 بها والحق ان المراد بانها تظهر بعد ما يعلم الادراك لان قرينة يثبت المراد بها استقامته
 مع غيره دون غيره فذكر في التعريف على ما تركه وقايدته الاحتمال عن تمثيله محذورة
 عن منشا مد النفس فانما لا يسمى ادراكا وعن صفات النفس الموجودة اصالته
 فاعلمها وتحققا عند المدرك ليس في حاله ما به يدركه والظاهر ان حاله من حقيقة
 الشيء الذي على المقدر لكن لا يخرج به تمثيل صفات النفس الموجودة بالوجود الاصل

11
 الاصل او اثاره تمثل بالوجود الظاهر لانه يصدق على غنها الاول انه تمثل حقيقة الشيء
 عند المدرك في حاله ما به يدركه فلا ينطبق التعريف على المعرف وفي
 تعريف الادراك بالتمثيل **قول** لان الادراك عند مدته هو الحقيقة الممتدة والصورة
 الخاصة لا التمثيل والحصول **قول** مكتنفا بالعوارض الذاتية اخرج ما سوى
 التمثيل وهو مع حضور المادة اي وجودها في الخارج يحل ما لا يكون التمثيل
 فيه موجودا في الخارج دون تجل الموجودات الخارجية وقوله نسبة خاصة بينها
 وبين المدرك كما لا بد في ادراك كل ما تنسب على ما ذكر في موضعه مثل ان يكون
 المصور في الادراك البصري متبادلاً للمصور لا يكون بعيدا منه في الغاية ولا قريبا
 منه في الغاية ولا يكون بينهما حاجب يخرج ما يقع من التمثيل فانه لا يتوقف على نسبة
 خاصة بل يحصل على وجه كان لا يقال يلزم من ذكر النسبة الخاصة في تعريف الاحساس
 التعريف بالمجهول لانها لم يثبت بعد لانها في معرفة الاحساس يلزم من ذكر النسبة
 الخاصة في تعريف الاحساس لا يتوقف على معرفة تفاصيل تلك النسبة بل على معرفتها اجمالاً
 فحقيقة الاحساس هو ادراك الشيء مكتنفا بالواحدة مع حضور المادة لا بالمتحصل
 على اي وجه كان بل ما يتوقف على نسبة خاصة **قول** ادراك المعنى المراد بالمعنى ما لا يدرك
 ما هو الجوهر من الجوهر الناطقة لصدقه **قول** يدور وعداؤه غير متساو فذكر المعنى يخرج
 الاحساس والتجمل وصفه بل هو يخرج من النقل الكلي والمتعلق بالحسوس
 الحركي منه **قول** وقد يطلق ويراد به التصديق اليقيني قال السيد قدس سره فيكون
 بينه وبين نقل عموم وخصوص من وجه مذهب ائمتنا يستقيم على مذهب طائفة الحكماء
 فان التصديق اذا كان عبارة عن مجموع الادراكات الثلاث والحكم او البادئ
 المحكي من الحكم المعروضة له والمحكوم عليه فيه كل تصديق عليه العقل ايضا واذا
 المحكوم عليه فيه جزئيا فقد صدق عليه مفهوم التصديق دون النقل اما صدق

كان

التفصيل بدون التصديق فظاهر **قول** ثم العلم بالمعنى الاول قد قسمه تحت
لان التقسيم المذكور ليس تقسيمي للعلم مطلقا بل انه تقسيم لاحد قسميه وهو التصور
المقابل للتصديق والتصديق ليس جزءا لاحد القسمين في هذا التقسيم ولا قسميه بحد
بل هو امر متعارف لاحد القسمين وحكم كلامه على تقدير مضاف الى قسم العلم بالمعنى
الاولى لا بعيدا فربما تدل عليه سوى استقامة المعنى مع ان ساق الكلام بناء على
العلم والتقسيم الذي قلنا كان على اطلاقه من غير اعتبار تقدير المضاف وحده على احد قسميه
والحق ما قالوا ان الشئ لم يقصد بما ذكر تقسيم العلم بل هو مراده ان العلم بالشئ قد
يحصل على وجهين احدهما ان يكون بصورة قطعية بدون ان يحصل علم تصديقي متعلق
وانما ان يكون مع تصوره يحصل تصديق يحصل حوالا لتقسيم العلم الى التصور
وحصول التصديق خارجا عن العلم متعارفا لا احد قسميه فانه قسم العلم في كل ما ذكره
في الفصل الاول في المقالة الثانية في كتاب البرهان بهذه العبارة العلم على وجهين
احدهما تصديق والاخر تصور **قول** والنصوري مثل هذا ينبغي ان يحدث
عبارة الشئ في مثل هذا المعنى وادبه معنى فذلك خاص عرضي وفي توجيه هذا الكلام
اشكال وهو ان الظاهر ان ما على يقين صير راجع الى التصور وقوله ان يحدث
معقول الثالث الذي هو تصور خاص ولا معنى لافادة التصور المتصور سواء كان
مطلقا او ذلك الخاص المتصور الخاص وهو موطا لوجه ان يجعل قوله ان يحدث
صورته انما على التيقيد ومفعول الثاني محذوف وهو ضمير عائد الى التصور اي يتيقز
ان يحدث صورة هذا التيقيد ما يؤول منه اياها فيكون مما افاد في دامن التصور
مطلقا التصور ولا محذور فيه **قول** بالنسبة هذه الصورة الى الاشياء انتم اريد
الى تقسيمها على صورته الى الواقع ودر الجمل نظرا الى الموارد وفيه بعض هذه الصور
لان قول هذه الصورة اشارة الى صورة تأليف البياض مع العرض لا الى صورة التأليف

الخ الى مطلقا يناسب ذكر الجمل في المسوب اليه نظر الى الموارد ولا يبع حوالا لاشياء
عبارة عن الطرفين والنسبة لانه يلزم اخبار المطابقة في التصور وهي وان صح
كن النسبة وان اسلمت الطرفين لكنها ذكر معا ولم يعقب الا سلاسا وايضا لم يقصد
المصدق المطابقة ولا الخطر بانه ذلك لا انما قصد المطابقة في صورة التأليف
الى ما صورته وبلا حظه واداد بالتصديق الادراك الذي بلحه الحكم وعلى هذا
يكون الحكم خارجا عن التصديق لاحاله ويكون التصديق عبارة عن ادراك النسبة
الحكمة ان اريد بالحق في العروض اولها بالذات او ثانيا بالعرض يكون للتصديق
فردان ادراك النسبة معروضات الحكم وادراك الطرفين معروضات له واما ادراك
سواءهما معا فلا لان هناك عروض واحد للنسبة بالذات وبواسطة الطرفين ولا
هناك عروضين ملوكا كطوائفها معروضات يكون له بالنسبة الى كل عرض وليس كذلك
وقد جعل السبق قدس شرفا في حاشية لسج النسبة المجموع ايضا معروضات الحكم ونسبته
لان الحكم لا يعرض للمجموع لذاته بل يعرض للنسبة كما صرح به هناك ولا بالواسطة فان ذلك
انما هو للطرفين ملوكا معروضات للمجموع ايضا يكون هناك عروض اخر لان لكل معروض
عرض لا محالة وليس هناك الا عروض واحد للنسبة بالذات وللطرفين بالواسطة
فلا يكون المجموع معروضا ملوكا وهذا مذهب مستحدث في التصديق ذهب اليه بعض
المتأخرين وحمل الشرح كلام المصنف في التقسيم على هذا المذهب حتى جعل معنى قوله
مع الحكم عليه طوط وعروضه لكن لا بمعنى ادعاء لنفسه سواء كان مع الادعاء
او بدون كما يدل عليه كلامه في بعد حيث جعل الشك والوهم من اقسام التصديق
فكون على الوجه الذي قررنا ونالنا ان كل كلامه على مذهب الامام بان شكك
ولم يجعل كلمة مع لغوا للتفصيل بل صنف احال لا عنه ومعنى عليه متعارفا على ان يكون
حالا عن الحكم فيكون المعنى تفصيل الشئ الحاصل مع الحكم المتعارف له تصديق لكن تصديقا

التعريف على ما ليس بضد بقا على مذهبه ايضا وموطا ما لو حمل على هذا القول
لفظ عليه على ما وجه بالاشارة فلا يصدق على مذهب الامام اصلا على ما يظهر
بالظاهر فيما ذكرنا ونكتف في عباراتهم ايضا للحمل على مذهب الامام في التصديق
والظاهر انهم لما زعموا ان احكامهم بمعنى الانبعاث او الانتفاع فعل من افعال النفس
فلا يكون ادراكا جعلوا احكامهم خارجا عن التصديق وعن ان يكون قسما من العلم و
الحكم ان احكامهم بمعنى اسناد امر الى اخر فعل من افعال النفس واما احكامهم بمعنى افعال السبب
او انشاء امر او افعال النفس وقبولها للنسبة وافرارها بان النسبة مطابقة لما عليه
الامر في نفس الوجود فهو نوع من الادراك ولا يحصل التصديق بدونه فاد حصل
فقد حصل انما ما مذهب الحكماء الى ان التصديق حكم وحده والامام الى انه المجموع
المركبة من الطرفين والنسبة وبهم من كلام بعض المتأخرين انه ما يعرفه موك
وذكرنا والاول مذهب الحكماء ليكون كل قسم من قسمي العلم مختصا بطريق مكشوب منه
قوله على معنى انها تصدقان ولا يرتفعان عن الفعل الاظهر في العبارة ان تصدق
لا تصدقان على الفعل ولا يرتفعان عنه اما حذف الجار والمجرور عن الاول بقية الذكر
في الثاني ان يكون حسنا او كان محض المذكور في الثاني وليس كذلك وجعلها من
قبيل الشارح في المفعول بواسطة الجار من اختلاف الجار محل ما ملكن الامر فيه
سهلا لا نساق الذم الى ما هو المحذوف في الاول وان لم يكن من قبيل المذكور
في الثاني وما ذكر من الانفصال الحقيقي كما ذكره السيد قدس سره مبني على ان لا يكون
الحكم تعقلا واما اذا كان تعقلا فيرتفعان عنه فان قيل لا نعم ذلك بل يصدق عليه
تعريف القسم الاول اعني التصور الساري ان يكون من شأنه ان يكون الحكم
لم يكن تعريفه ما نعا ولو اعتبه ذلك ارتفع القسمان عنه فلا يصح الا انفصال الحقيقي
نفسه الى يدعي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر الاول بتقديم النظر على اليد

في الثاني وما ذكر من الانفصال الحقيقي كما ذكره السيد قدس سره مبني على ان لا يكون الحكم تعقلا واما اذا كان تعقلا فيرتفعان عنه فان قيل لا نعم ذلك بل يصدق عليه تعريف القسم الاول اعني التصور الساري ان يكون من شأنه ان يكون الحكم لم يكن تعريفه ما نعا ولو اعتبه ذلك ارتفع القسمان عنه فلا يصح الا انفصال الحقيقي نفسه الى يدعي لا يتوقف حصوله على نظر وفكر الاول بتقديم النظر على اليد

13 لان الافتقار الى النظر المأخوذ في تعريف النظر وجوبه والماخوذ
في تعريف الضروري عدمه في الوجود في التصور مقدم على عدمه
نظرا الى ان الضروري مقدم على النظر بحسب الوجود لا بمعنى ان يكون
محتاج اليه نظري بل بمعنى انه لا نظري الا وهو محتاج الى ضروري فيحصل
منه وجه الاولوية ان التعريف باعتبار المفهوم لا باعتبار الذات **قوله**
مثال الصور الضرورية صور الوجود والعدم عبارة عن المكنن مكنيا
كنصور الوجود والعدم والحكم بان الشيء والاثبات لا حكمه ان لا يكون
ولا يبعد جعلها على مثال التصديق الذي بناء على ان الوجود والعدم هو
الشيء والاثبات عند من لا يثبت احاطة وكانه قال كنصور الوجود
والعدم والحكم بانها لا تختمان ولا يرتفعان لكن وضع الظاهر موضع
المضمرة تنبيها على انهما روا على مثبتتي الاحوال ووجه التنبيه لم يقل
كل علم بان الشيء والاثبات لا تختمان ولا يرتفعان كما قال في مثال التصديق
النظري والعلم عدم الصانع بل قصد اجزاءه وصرح بلفظ التصور و
في ذلك اشار بان الحكم من اجزاء التصديق كما هو مذهب الامام لا
عنه كما يتوهم من ظاهر العبارة وجعل عليه الشرح وقد تقدمت من توجيه
عبارة المكنن بهذا ومن لم يثبت له زعم انه قصد بقوله كنصور الوجود
والعدم مثال الصور بقوله والحكم بان الشيء والاثبات لا تختمان ولا
يرتفعان مثال التصديق بقوله وعلى ان القول بان التصديق هو الحكم
انما هو مذهب الحكماء واما التصديق المستفاد من القسمين هو الصور
مع الحكم ما عند الشارح عنه بما اعتد به وقال شارح اخر انه غير
التصديق ما هو عينه فيه **قوله** وفي تعريف التصديق اه لا وجه لاختصاص

هذا النظر بتعريف التصديق البدئي لأنه كما يريد على تعريف التصديق البدئي
يرد على مجرى التصديق النظري ضرورة أنه متبادلان لا يجتمعان على علم
ولا يرتفعان عنده مع أنه غير واردي على تعريف التصديق لا على مذهب الحكمي
ولا على مذهب الإمام ومن تابعهما على مذهب الحكمي فلا أن المراد بالاحتياج
وعدمه في التعريفين هو الاحتياج الكلي أي ما هو بالذات دون
ما هو بالواسطة إذا أطلق تعريف اليه فإذا كان الحكم الاحتياج في حصوله
إلى النظر هو بدئي عندهم وإن كان في تصور الطرفين احتياجا اليه وإما على
مذهب الإمام ومن تابعه فلا أن مثل هذا التصديق نظري عنده بدئي عليه
استدلاله في كتبه ببدئية التصديق على بداهة تصور الطرفين وذكره السيد
مدرس في حاشية شرح المطالع والأول أن يقال التصديق البدئي في ذكر
دون الصواب مع أنه لم تحت عن النظر المذكور إشعار بأن النظر المذكور
يمكن دفعه وقد ذكرناه لكن الأول يتبين من النظر إلى مذهب الحكمي ودون مذهب
الإمام وما بعده لا يصح ذلك فإن قيل الاختصار في التفسير على تعريف
البدئي وإبقاء تعريف النظري كحال الصواب يبادر بلزوم تدخل القسمين في
التصديق النظري على ما ينبغي عليه النظر المذكور وهو الذي حصل في حصوله إلى النظر
في الحكم والتصديق البدئي هو الذي لا يحتاج في حصول الحكم إلى نظر ولا إلى
الاحتياج إلى النظر في تصور الطرفين فتصدق التعريفان على مثل هذا التصديق
فلا أنه لم يقصد الاختصار في ذكر هذا النظر والتفسير على البدئي بل مراده
أنه في تعريفين نظريا لا في تفسيرهما لكن ذكر النظر والتفسير في أحدهما وإحراز
الآخر على المناهضة لظهور أنها متبادلان فنعلم ذلك من قولنا لا بد من
خرم العقل بالنسبة إراد الجزم الحكم المتأول للعلم والاعتقاد واليقين لا

14
لأنه هو المتبادر منه وهو قولنا بعد تصور ما لا بد من التصديق من تصور
النسبة الحكم على المناهضة وإما على دعوى أن تصور النسبة لا يكون
كسبئية أصلا بل هو بدئي البتة وذلك ليس ببعيد لأننا نجد من اتقنا في
كل شئ تصور ما نعلمنا من تصور انصاف أحد ما بالآخر من غير احتياج
في ذلك إلى النظر بل الاحتياج اليه أي هو في الحكم لكن كلام السيد الشريف
مدرس في حاشية شرح الرسالة الشريفة يدل على أن ما قد يكون كسبئية
قوله عند بصره قال السيد الشريف مدرس في حاشية شرح
الشمس لا بد من الجزم من النسبة قطعا فاما أن يقال المراد أن تصور
مع تصور ملة ومه ككف وصور النسبة بينهما كما في الجزم وأما أن يقال
تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم معا هذا كلامه وهذا الثاني
أخص من الأول **قوله** جعل التصديق في التقسيم تعقل الشئ مع الحكم عليه
بأحديهما قد يقال أحد الشرط والجزاء بناء على أن كل كلاما من المعطوفين
والمعطوف عليه شرط على هذا والمعطوف والمعطوف عليه المذكور
في حيز الجزاء وإذا كان لهما على الترتيب لظهور أن الترتيب أي هو على
هذا الوجه ولا مدخل لشئ من الشرطين في ترتيب الجزاء على غير هذا الوجه
والجواب أن المراد بقوله أن المصنف جعل التصديق في التقسيم هو
أنه جعله كذلك في المواضع وفي اعتقاده وبما ذكر في حيز الجزاء وهو أن جعل
في عبارة الكتاب كذلك فيصير جعل الأول سبب الثاني **قوله** فلو لم يكن كذلك
كانت التصورات والتصدقيات بأمر واحد ورؤية أو كسبئية هذا
مبنى على أن المدعى إثبات أربعة موجبات حيزية بإبطال ثنائيات
في جانب التصور وإثباتان في جانب التصديق ورفع كل من تلك الحيزيتين

يستلزم نظرية الكل او بداهته في ذلك الى ان موضع ذلك ان يقال
لو لم يكن بعض من الصور ضروريا والبعض الآخر نظريا لارادته
وكذا لو لم يكن بعض التصديقات ضروريا والبعض الآخر نظريا فمع
لاشكها في الدليل وايضا بين الممار متباين على امتناع آت بكن من
الصورات والتصديقات من الاخر لا تقرر عندهم ذلك لم يقبلوا
ببرهانهم لا فقدنا شيئا منها ان يكون اكلو حاصلنا بل نظريا فليس عدم
النقد بما ذكره على الكمال منه كان ما حصل النظر لم يكن مفقودا لئلا يشك
فيما لا يحصل الا نتيجة او احسن او حدس الى غير ذلك من الامور التي
تدقيق حصول الضروريات عليها ادبها لا يستلزم الحصول
قوله اما في موضوعات اطلاق الموضوعات على ما ذكره الفلاس فيكون
محال الفكر او يكون متعلقا بالعلوم التي لا تدخل في الكسب والاكسب
قوله لا امتناع احاطة الذين بالاشياء جعله دليلا لا امتناع حصوله بالاشياء
في العقل مصداق لا ينعى فان سبيل الحصول على الاحاطة ومي تستلزم فيما نحن
فيه كون غير المتناهي متناهي او الحاط لا يكون الا كذلك ضرورة ما لا سحالة
فيه ما ذكره خلا وحصول ما لا يتناهي في العقل فان الاستحالة فيه انما هو باعتبار
استلزام الاحاطة المستلزمة للاستحالة المذكورة فلا مصداق فذلك
ما ذكرت مغالطة لان الاحاطة بمعنى الذي ذكرت انما هي احاطة الجسم
وما يتبع من النهايات بحسب اخر فان الحاط اذا مثاه لا محالة بخلاف
احاطة الذين بالمعلومات فانه لا حاصل الا لا يكون احاطة هو اجمع يستلزم
ما ذكرنا من المصادرة وكيفية وكما في الحاط بهذه الاحاطة ليس الا
متناهي ضرورة فكيف يتبع في بعد بطلان هذا الاحاطة اذا كانت على

15 على سبيل التقابل في قب **قوله** انما يلزم الدور ان الس لا يوقف تصور
الشيء حقيقة على تصور حقيقة معرفة وهو مهم هذا منع لا تقرر عندهم من
ان معرفة حقيقة الشيء الكسبية انما هو بالحد التام وهو معرفة الاجزاء حقيقة اعم
الخص والفصل العويين وان الرسم لا يفيد معرفة حقيقة الشيء بل هو يفيد غيبة
عن اخباره لكن لما عان ان يتعارض في ذلك بناء على احتمال ان يتفكر الذين
من حاشه الشيء الحقيقة الى ان يبين بالدليل امتناعه ومع ذلك يد
عليه ما قال السيد الشريف ودرسته وهو قوله هذا لا يجدي بطايل لان
ذلك الوجه ان كان منصوبا بالكله كان الدور والنس لا زما وان كان منصورا
بوجه ما يلزم النس في تصورات الوجوه مذكورة **قوله** وان كان المراد
تصور الشيء بوجه ما يختار ان اكلو صوري فذلك لو كان اكلو ضروريا فقدنا
شيئا منا وهو بطلاننا بطلانه انما هو مفقود لنا بصور الشيء حقيقة اما
التصور بوجه ما فلا فعلم من تقرر ان هذا جواب منع بطلان الثاني
وقوله اكلو شيء يتوجه العقل اليه سند للمنع احص لا دليل على ضرورة الكلي
بوجه ليس عليه المنع بناء على انه لا يدل الا على ان لكل شيء وجه ضروريا
اما على تصور وجوه جميع الاشياء فذلك فلا في ابطاله بالدليل لا يجد
نفعنا في منع المنع غايته ان لا يصلح للسندية اما منعه فلا فان قلت ما وجه
صحة هذا السند فقلت جميع وجوه الاشياء من حيث هي وجوه لها لا للملاحظة
لا يحتاج الى النظر انما يحتاج الى النظر ما هو مكتوب بالذات فان قلنا ما كان
نظريا من وجوه الاشياء اذ كان مكتوبا بالذات لا يمكن ان يحول الى
الملاحظة شيئا لم يحصل بالنظر او لا فكيف يكون ضروريا فقلت ذلك مسلم
لكن ذلك الاحتياج ليس من حيث هو وجه لشيء والى الملاحظة من حيث

انه ملحوظ في نفسه محل بقرينة سياق الكلام قوله كل شيء يتوجه اليه العقل على ما يتوجه
 اليه العقل لا بالذات بل على وجه يكون له للملازمة فقولته فهو متصور بوجه ما
 عليه انه يبداه **قول** ان قبل تعني بالمتصور اعم من ان يكون حقيقة او بوجه
 الظاهر انه اراد به احد المجموعتين لا على التعيين على ما يدل عليه جوابه لا على ما
 يتبادر من ظاهره لانه الجواب الحق الذي اختاره **قول** او تعني مختلط بان يكون
 البعض بوجه ما والبعض الآخر بحقيقة اي تعني جميع التصورات التي هي
 تالي الشرطية التي يدعى بطلان ضرورية وكسبية ليلزم كون البعض منه ضروريا
 والبعض الآخر نظريا او جمع الذي يعبر عنه من التصورات بوجه ما وبعضه من التصورات
 بحقيقة لا بحجب لا يفي منه شيء أصلا بل مع تجويز ان يفي منه شيء ووجه الجواب
 بالجواب المذكور وكذا يمكن الجواب باختبار نظرية لكن للمعلل ان يقول
 ح ان البعض الخارج من ذلك لو كان مغايرا لما احتضنته في الضرورية والنظرية
 مثبت المدعى وان كان هو ايضا كذلك لزم ما ذكر من لزوم ان يكون شيء
 منها مغفودا على الوجه الذي ذكره على بعد الضرورية ومن لزوم الدور
 او النسب على بعد نظرية وانما جعلنا كلامه عليه لكونه مغايرا للجواب
 الحق ويصح ان يجاب بالجواب المذكور ولكن انتم خبيرين كما قلنا
قول واغرض ايضا بانه على تقدير ان يكون الكل كسبيا يكون الفضايل المذكورة
 في بطلان هذا التقسيم كسبية اه هذه الشبهة يمكن ان تجعل منافضة وتجب
 منع مقدمة معينة من مقدمات الدلائل او منع كل منها وتبين توجيه الجمع ههنا
 بان هذه الفضايل باعلى تقدير بطرية الكل كسبية فممكن بطريق الجمع فهو ان منع بداه
 مقدمة منها فلا يكاد يتوجه لانه منع لما لم يتبعه الخصم وان منع صدقا او معلومية
 صدقا فان الصدق او معلومية في نفس الامر فلا يمكن للمعلل التفصيص عنه بل لا

وهذا الجواب من طرف
 العقل

بل لا حاجة لازم لانه لم يبين بعد مقدمة معلومة لم يتوقف على نظروا ان
 منع صدقا او معلومية على التقدير محال بالجواب المذكور او لا
 وان جعلت نقضا ووضوح مقدمة لا بعينها من مقدمات الدلائل وهو ان يقال
 ليس كذلك صحيحا كجميع مقدمات الاستدلاله محالا او لتخلف المدلول عنه
 في صورة لا ذوا لا بد ان يبين ذلك بالدليل فيصح صدق لا والمعلل
 سائلا فله ان يمنع اي مقدمة من مقدمات دليل ما يقبل الجمع وتوجيه
 ههنا من قبيل الاول وهو استدام دليله محالا بانه لو صح ذلك كجميع
 مقدمات يلزم الدور او النسب لان نقضا بالمدكورة فيه نظرية على
 هذا التقدير مستند كل منها الى غير ما يلزم الدور او النسب محال بجمع
 لزوم الدور او النسب فان احتياج النظر على التقدير الى النظام
 او يقال ان هذه الفضايل ممكنة على التقدير فتتوقف الاحتياج بها على
 ان لا يكون كسبية لانها على تقدير كسبيةا عليه يلزم الدور او النسب
 مما يجزى عن توقف الاحتياج بها على عدم كسبيةا عليه لان الاحتياج بها
 لا يتوقف الا على صدقها ومعلوم صدقها في نفس الامر ومضى لا يتأخر
 كسبيةا عليه فلو كانا على تقدير كسبيةا عليه يلزم الدور او النسب ممنوع
 لان النسب على التقدير لا يحتاج الى كسبيةا الاحتياج اليه الكسبية في
 نفس الامر وهذا هو الجواب المذكور في الشرح ما يتأخر **قول** الاستدلاله
 خلاف ما في نفس الامر وضوح عدم معلومية هذه الفضايل واذا كان اللازم
 الذي هو عدم معلومية منتفيا يلزم انشاء الملزوم وهو كسبيةا جميع **قول**
 قلنا لانه يستلزم خلافا في نفس الامر لكن دفع هذا الجمع بان يعطى
 مغفوبا في الواقع بل لا مانع منها والى لم يكن معلومة فهي اذ وافقه على جميع

انفس

و يتوقف على
 دفع الاعتراض
 بوجه اخر

التي لم يكن مانعة منها لوجود مقتضيات مع ارتفاع ما يمنع عنها عدا كل
تقدير فرضت انما لم يكن معلومة عليه مانع منها فيكون عدم معلومتها
لازم لهذا التقدير **قول** احب بان مداه القضا با معلومة انما لا يرب
الجواب وزعم عدم تمامه اجاب بهذا الجواب وقد علم انه تمام
انها بما ذكرنا **قول** ويمكن دفع الاعتراض بوجه اخر طر الكلام من
بان مداه دفع لا بدفع بالجواب الاول وليس كذلك بل الاول جواب
عن الما قضا ومنا عن النقص والعبارة المذكورة في تقرير الشبهة المذكورة
صحة لان كل على كل منها في الحقيقة بسببه واحدة بل انفس لهما من واحد
ومو تقدير نظرية الكل فجعلنا كما تشبه واحدة واجاب عن الجوابين كل عن
احتمال **قول** لا على كونها غير مكسبة على التقدير ما ان قيل لو كانت مكسبة
على التقدير يلزم الدور او العدا لاسيما ذلك الى اخر عليه قلنا لانهم احتجوا الى
كاسبج انما يكون كذلك لو كانت كسبية في نفس الامر **قول** قلنا وما سلم
وامتناعها مهم لنا ان نبين امتناعها بان الصورات والتصدقات لو كانت
باسرها نظرية امتنع حصول وحدتها لان النظر لا يمكن حصولها لا نظرا ولا هجلا
واحد في تلك السلسلة لان كل مداه النظر ما لم يعلم ومعلومه ايجاج مناج
عن النظر فلما يمكن نظرها يمكن حصول نظري فحصول العلم المطلوب يتوقف
على حصولها لانها تارة من امور تمنع حصول كل منها فحصولها لا يمكن الاستحالة
ومذا الذي ذكرنا موجه ما ذكر في اثبات الواجب وقد نفوا ذلك
بالقول فلا بد ان يتلف ذلك ايضا وانت خبير بعدم توقفه على حدوث
النقص بل ينهم على تقدير قدمها ايضا فهو الاول في الجواب **قول** وان اردتم
به احاطة الدمن لا ينشأ من مداه واحدة لا يقال مداه ترد يد غير حاصر

حاصر لان لها ثانيا ومو لا احاطة به في زمان مشاه غير الدفع فمتحاز ذلك لا يقول
لا تقع في اختياره لانه واستحق الثاني مشهرا كان في كون له وما حصر المنع
ما حله على المتنا بسببه على الشق الثاني او يقال راد ما دفع هو الزمان المتناهي
مطلبا مما را بغيرية المتبادل لغير المتناهي كان زمان المتناهي وان كان غير
دفع بالنسبة الى غير المتناهي نعم لو قال بدل قوله وقعة واحدة في زمان متناهي
لا تحتاج الى اعتذار مكذا قيل وفي بحث لانه بقي الدفع مع الالان خارجا فيقول
النفس الثالث وان كان مقصورا على كذا منقطع بناء على ان ما يتوقف عليه الشئ
اذا كان وجودها خارجا يكون مضمرا في الاعمال والشرط عليه والمعد
والاول لان تجب محامتها مع المدفوف والمعدات امتنع احتملا عما مطلقا
فالمو هو وعده الوجود خارجا اذا كان غير متناه مضمرا في جميع حصوله مع المو
وفي ما يكون حصوله في ازمه غير متناهية فلذلك لا يعينه النفس الثالث
قول لا يقال نبيين امتناع احاطة الدمن بما لا ينشأ من بطريق اخر فان قيل
انه لم يبين ذلك اصلا فليفت نفوا بسببه بطريق اخر قلنا ادعى المحص
استحالة الشئ الذي يلزم من تقدير كسبية الكل بدليل اخر يستند به عليه
مطلقا في اي ما و كان وحاصلا لا اعتراض الذي ذكره من ان استحالة
السر في الامور المتعاقبة ممنوع من الدليل الذي ذكره احكاما لا يشمله فاجاب
بانا نبيين استحي لانه بطريق اخر الى غير الطريق الذي نبيين به مطلقا والاعتراض
الوارد ثم لا يرد منها **قول** معدات للاحقه القول بان معدات قول مجاز
فانما محال المعدات التي هي الحركات الفكرية الواقعة في هذا قال لا يجب
بناء الاسباب للمعدات مع المحسب ولم يتل بمنع احتمالا مع ان المعدات كذلك
اولا لانه لا تحتاج الى الجواب الا المستفاد ادعى الحصر فان الحصر يدعى الزم

والجواب هو منع الزعم اما بيا امتناع الاجتماع فهو في الاخص مما يعول الخصم
وذلك غير صحيح اليه وانما قلنا ان المعد يمتنع اجتماعه مع ما هو معد له لان المعد
هو الذي يوجب الاستعداد للنشوء واستعداد الشئ كما يكون الشئ معدا بالقوة
القرينة او البعيدة والعلوم التي هي مبادئ النظريات قد تجتمع مع ما هي مبادئ
فلا يكون معدا حقيقيا **قوله** يتوقف البيان على بطلان التنازع لا ان الاحتجاج بها
النفس لا نسب تقدم حدوث النفس على بطلان التنازع لان الاحتجاج بها
الى بطلان التنازع لتوقف بيان حدوث النفس عليه بيان ذلك على ما قال
ارسطو ومن تابعه ان النفس لو كانت قد تمه فاما ان يكون قبل ان يعلق بالبدن
مستعدا في فترة او لا فان كانت في فترة بذاتها فكل نفس تقع منحصر في ذلك لان
ثمة المتطلبات انما هو العوارض والقوابل والظاهر بطلانه وان كانت
في فترة لا بذاتها كانت باقيا بل وما يكتنفه وهو البدن فكل هذا البدن متعلق
بيد اخر فيلزم التنازع وهو باطل والا لزم بذكره لاجوالها في البدن الاخر
وان لم يكن في فترة فعند تعلقها بالبدن ان بقيت كما كانت نفسا بغير عينا
نفسا غير فيلزم اشتراكها في صفات النفس من العلم والقدرة واللذة واللام
وهو ظاهر البطلان وان لم يكن كما كانت لزم التجزؤ في الانقسام ولا يتصور الا
في الجسم ومقدار واما في المجرى فلا والنفس محدودة لا ما دته على ما به في موضع
واضا معدة من تلك الكوثر القذبة الواحدة وحدثت موتيا اخر بان يلزم
ويلزم المط **قوله** لما ذكرت ان البدن هو الذي لا يحتاج الى فكر ونظر احتجاج
الى تعريف النظر قال السيد الشريف قدس سره طاب ثراه انه لو كان ان الساعات
انما هو بيان البدن دون الكسبي مع ان الباعث انما هو تعريفها كغيرها والذكر
حله على تلك العبارة ما في المطالع من تعريف النظر بعد تعريف البدن في نفس الشا

ان رج انه حله ذلك لا يقتضاه البدن تعريفه دون الكسبي وليس كذلك
بل انما عرف البدن واخذ في تعريفه النظرنا سبب ان تعريفه النظر وبيان
حقيقته بخلاف المص فان عرف البدن والكسبي ثم بعد ذلك عرف النظر والاول
ان يقال السج لما ذكر ان البدن والكسبي كذا احتجاج اه هذا كلامه قوله
ما في شرح المطالع الطان لفظ شرح وقع سهوا من طبع ان العلم انما المقصود
ما في المطالع لان فيه كذلك دون الشرح المشهور للعلامة الدار على التبادر
من الملاحظة او يقال ان الشرح لا يؤلفه ذلك من عبارة المطالع قال في شرح
مثل ما ذكر منها فذكر ما كذا لا استغناء ذلك في جوابه وهو اقرب قوله فظل شاح
اه فيه بحث لاحتمال ان يكون الطالع على هذه العبارة ان المص لما قدم تعريف
البدن على تعريف النظر واخذ عدم الاحتجاج الى النظر في تعريف البدن احتجاج في
ذلك الى تعريف النظر بخلاف النظر فانه يمكن تعريفه على لسان يدي الى انهما متقابلان
وح الاحتجاج في تعريف النظر الى النظر انما هو بواسطة احتجاج البدن اليه ولو قدم
تعريف النظر لكان الامر كذلك **قالت** ان رج بان سبب الاحتجاج الى تعريف
النظر اخذ النظر في تعريف البدن دون تعريفه نعم اذا احد النظر في تعريفها و
لم يلاحظ ما ذكرنا يكون سبب الاحتجاج الى تعريفه هو الاخذ فيها كغيرها ومع ذلك
لا بأس في الاكتفاء بذكر سبب شئ اذا كان له اسباب كثيرة ولا يلزم من
الباقى عدم سببته ولا العول بعدم سببه وكيف يظهر من ان رج مثل ذلك
قوله القوة التي التما مقدر الدودة التي هي السطن الاول من الدماغ اطلق
الالة على محل شئ محازا لشبهه استعارة اسمها قال السيد الشريف قدس سره
في شرح المواقف الدماغ منقسم الى سطون ثلثة اعظمها الاول ثم الثاني والثالث
وهو كنفذ في بينها من شدة على شكل الدودة وقال محل المحبذ هو الدودة المحل

بالترتيب وان اراد به مجازا بتركيبه كمنه لان كل على عموم المجاز
وايضاً يحمل ان يكون من اثار المتأخرين بالترتيب المذكور موافقاً لانتقال
الشيء الذي هو فعل اخباري للنفس بل لا طرد ذلك فلا يكون لارادته
بل **قول** في الترتيب العقلية ان يمكن من العقل من ان يشبه المكنون ابن موعن
عن صاحب سوا كان مع ذلك محسوب ايضاً **اول** فلو خص من الترتيب
مطلقاً ولم يفسر به الترتيب اي محسوب لان العقل اذا لحظ المطلق
بحر تحقيقه بدون المقدم من غير محسب اما محسب الصدق فقبله وان اذ
لا يمكن تاليف من اشياء لا يمكن للعقل ان يشبه المكنون ابن موعن صاحب
فكون ترتيباً ايضاً لتحقيق الترتيب بالتقدم والتأخر فيه وقيل هو اعم محسب الصدق
ايضاً لا مكان التاليف بين اثنان لا يمكن للعقل الاشارة الى كل منهما ابن موعن
عن صاحب كما اذا لاحظ مفهومات اعتبارية دفعة على ميثاق جدي **قول**
على وجه يورى هذا ظاهر في كون التعريف تعريفاً للنظر الصحيح حسب الصورة
لا مطلق النظر المنقسم الى الصحيح والفاقد لا يقال لم لا يجوز ان يحمل قول
على وجه يؤدي على ما يورى في اجلة لا ان يكون محسب بل هو التاوي
لانا نقول كيف يصدق على الترتيب الذي في النظر الفاسد بحسب الصدق
المقادير في اجلة ادلائنا وادى فيه اصلاً وادى اخيراً التعريف بالنظر
الصحيح بحسب الصورة لم يكن مناسباً لبعده من بيان احكام النظر الصحيح
والفاقد وانما قلنا انه ظاهر في جواز ان يعرف عن طامره وحمل قوله على
وجه يؤدي على ان الغرض منه تركه مبنياً ومطلق النظر اما عموم النظر
الصحيح والفاقد من حيث الصورة فلما ذكرنا وتناوله للنظر الصحيح و
الفاقد من حيث المادة فمفهوم العلم المأخوذ فيه بحيث يتناول اليقين والظن

والجمل **قول** ترتيب امور معلومة خاصة ما خذوة اذ طامره يشير الى الترتيب
خاصة محمولة على الفكر بالمعنى المذكور ما خذوة من تلك العلل كنه لا كل عليه
الاجابة **قول** واحدة منها وعلى ما ذكره الممار بالمادة والصورة ما
يكون غير لهما على سبيل التشبيه والمجاز لا لهما من خواص الاجام
فان لما كان الفكر يحصل مع تلك الامور بالقوة وحصل مع الترتيب بالفعل
كما ان غير لهما واما القوة الفاعلة فهي فاعل الترتيب حقيقة وكذا التاوي
المذكور رعاية للترتيب حقيقة **قول** والاخرى ان بالاشارة الى العلة الصورة
والعلة الفاعلية المذكورة بالاشارة اما الفاعلية فقط واما الصورة فبالدلال
الطاهر **قول** ترتيب هو المعنى المصدر **قول** واما اطلاقه على الحاصل بالمصدر
فمجاز وما هو مشترك في الصورة لتفكره في الامة الحاصلة لتلك الامور ما غبار
مقدم بعض وتأخر بعض اخر كنه يستلزم **قول** لتاسب الوضع الطبع وبل
الدلائل المذكور **قول** والقول الثاني بالترتيب الى الحجة كنه كنه
مقدم عليه بالبطع وهذا عادة لما ذكره تعديلاً لتقدم المصطلح الثاني
على الحجة لتبنيها بل اعم قول لان القول الثاني من قبيل التصورات
والاخصاب الى عادة لوقوع الفصل لبيان التقدم الطبعي **قول** لان
القول الثاني من قبيل التصورات التي اقرها القول الثاني من
المعارف الخاصة للاشياء من قبيل التصور الى العلم بالصورة واما الحجة
من الدلائل الخاصة بالمورد على الاشياء من قبيل التصديق الى العلم بها
تصديقاً والصورة مقدم على التصديق في اجلة واذا كان كذلك فاسب
ان يجعل مباحث المتعلقة بالقول الثاني من مقدم على مباحث المتعلقة بالحجة
لان المباحث الاولى مقدم بالبطع على المباحث الثانية لان كلا من قبيل

التصديقات وقد يقال المباحث الثانية متوقفة على المباحث الاولى
 لاجتماعها في مادة التصورية الى مباحث القول الرابع اعني حدود
 موضوعات المبادىء ومجولاتها والحدود المذكورة في اثنائها مباحث
 القول الرابع فانما يذكر منها للاضطرار واحدا المتعلق بحسب الظن من
 العلم فان عورض ذلك بان مباحث القول الرابع لما كانت مبادىء
 مطلوبة بالبرهان كانت متوقفة على مباحث الجوهري والاسدلال على
 مباحث الجوهري ما قبل في التعريفات المذكورة في القول الرابع **احسب**
 بان الدلائل المذكورة فيها من حكم العقل بوجهها لدفعها على الهبات الجزئية
 للشك الاول والقياسات الاستثنائية فلا احتياج والاسدلال على
 تلك المباحث الى مباحث الجوهري والحدود المذكورة ضرورة اجماع
قوله ضرورة اشاع الحكم عند الخلق ما هذه الامور هذا ما سلكه
 الحكماء ما على ضد مطلب من قال بنبذ التصديق والاطمان يقال للتقدم الجوهري
 على الكل بالطبع **قوله** الاول في شرايط المعرفات انما غنوت المبحث الاول
 المبحث الاول بشرايط المعرفة فقط مع انه قد رتبة تعريفه وما يوجب
 توضيحه ايضا لان التعريف من المبادىء وبيان الشرايط من المسائل والخصص
 من وضع الفصل هو المبادىء فغنىه بالمقصود الاضافي **قوله** لكن على هذا
 التعريف يلزم ان يكون الحدود قد يقال المراد ما يكون معرفته بطريق
 النظر مستند لمعرفته فلا بد عليه قال اسد الشرف قدس سره في **جائز**
 شرح الشبهة اي ما يكون تصورا بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء او اعتبارا
 وهذا التعريف بهم اعتبارا مما تقدم من ان الموصل الى الصور يسمى **قوله** لا شاع
 وكلف لا والخصص من الفن بان طرق اكتساب الصورات والتصديقات

في المبحث الاول

والصديقات ومع هذا التعبد لا يقتضي بان تصور المعرفة يستلزم تصور
 مفهومه مقتضى حد المعرفة ولا بان تصور المبادىء يستلزم تصور
 لوازمها البينة المعينة في دلالة الاشياء او ليس شيء من هذا بل
 الاستلزام بطريق النظر والاكتساب هذا الكلام وقال العلامة الزمخشري
 في شرح المطالع ذلك ايضا وما قيل من ان هذا التعريف يتناول
 الدليل الا ان يخص المعرفة بالتصور لكن المص استعمالا سابقا بمعنى
 العلم اي قوله لان النظر **قوله** يكتسب من معارف اخرى مدفوع
 بان استعمال المعرفة في الصور شاع والمقام سبعا عدة فلا يصح
 معناه اعم في موضع آخر **قوله** اللهم الا ان يراد بالاستخدام استعمال
 المسبب بالمسبب ود على هذا سيور في كل ما صرح بهذا من عدم
 الاطرار وعند من لا يجوز التعريف بالمفرد ويمكن ايدفع هذا ايضا
 بتخصيص المعرفة التي هي سبب لمعرفة الشيء كما يكون بطريق النظر معمونة
 المقام **قوله** لا العكس اي استخدام المسبب ليس الا وليان يقال لا اعم
 لان الوهم لا يندرج في الظاهر الجلي على الاعم فالسبب في العرف
 ولذا لو جعل قوته لا العكس على انه لا بحيث ولا العكس فقط لان الاستلزام
 اعم منها فتعني الاعم اولى فانه يصدق على الخاصة اللازمة البينة البسيطة
 فبذلك لا يلزم ليحصل المسبب واهو والبينة ليحصل الاستخدام في العلم ايضا
 من جانب الخاصة ولم يرد بها المعنى المشهور الى الذي يلزم من تصور
 الملوك تصورها وبالبسيطة لان الاشكال في ما دون المركبة ووجه التعبد
 بقوله انما يكون معرفته اه ظاهر ما ان قيل معنى عن التعبد بالبينة فليت
 مولسب بعد الاختصار يلزم ذلك فانه كقول الاول لا لم يكن في

فذكرنا في عالم **قوله** وللتصور بوجها مدخل في التصور المطالب
 السيد الشريف قدس سره هذا الكلام يقتضي اعتبار العرض في الحد الثاني
 فيما اذا تصور المطلوب بامور عارضه ثم حصل ذاتية باسرها عرف بهذا
 فذلك التصور لم يدخل في التصور المطالب بل هو عارضه ثم حصل موجد من
 معرفة ذلك هو الحد الثاني والطاهر ان التصور السابق على الطلب
 لم يدخل بالذات في الطلب وفي المطالب الواسطة وليس هذا بذكر
 الاعتبار مما يطلب به معرفة ان اولها ولا يعتبر في ترتيبه وبين
 غيره انتهى كلامه **قوله** هذا الكلام يقتضي اعتبار العرض في الحد الثاني
 يمكن وقوعه بفتح كون ذلك التعريف جدا انما يلد هو رسم الكل من الحد
 انما فان قبل بل يلزم على هذا ان يكون جدا مقصدا لا ذكر بعد
 من ان المميز اذا كان داخل في المركب من الداخل والخارج يكون جدا مقصدا
 ملتصقا بحدك بعد تقرير كلام الغير ولا يلزم منه ان يكون ذلك مقصدا
 وقوله الطاهر ان التصور السابق لا ينبغي ان يفهم منه انه رد لكلام
 الشارح بناء على انه ادع ان ذلك التصور مدخل بالذات في التصور
 المطالب مدخل في جميع الصور وليس كذلك وانما قلنا انه ليس رد لان
 كلام الشارح لا يدل على انه كذلك في جميع الصور بل مما يوجد بعد الطلب
 ما يفيد المطامع وذلك الوجه السابق وليس هو ادع انه لا مدخل له بالذات
 في تصور المطلوب في سبب من التصور ليدفعه المنع مستدبا بان ربي
 وجد في انشاء الطلب فهو ما صالحا لان يطلبه فاعرض عن الاول وطلبه
 الى ان حصل المطامع فانه قد يكون ذلك الوجه السابق على الطلب ذاتية
 وطلبه بكنهه فاذا وجد جميع الاجزاء لا بد من ضمها الى الثاني ليكون الحد تاما

الاستدلال

قوله وبذلك الاعتبار يدل على ما ذكرنا فيكون تخفينا لكلام قوله
 ولا يعتبر فيها اه الضمير راجع الى المعروف والدليل وهو عطف نفسه لقوله
 وليس جراه اذ هو المعنى قد عوى الاسد لانه قد وقع **قوله** لو اخرج الخبر
 الى معرفته لاحتاج معرفته الى معرفته **قوله** ما لا السيد الشريف
 قد ساسته اي لو اخرج مفهوم المعروف الى معرفته لاحتاج مفهوم معرفته
 المعروف الى معرفته اخر لانه خبره انتهى كلامه اراد مفهوم معرفته المعروف
 ذاته ملحوظا بعد صفته لغيره للمعرف المطلق كما يدل كلامه في الحاشية الاخر
 كما سذكره فليس معنى كلام السائل انه لو كان مفهوم المعروف مطلقا محكما
 الى معرفته لوقف على معرفته مفهومه فهو معرفته مع معرفته وصفه كونه
 معرفته وحيث يحتاج معرفته الى معرفته كذلك وليس لان الجواب
 المذكور لا يكون جوابا له بل جوابا له منع توقفه على معرفته مفهومه
 فهو معرفته مع وصفه كونه معرفته بل لا يتوقف الا على معرفته
 ذلك الموصوف في الواقع يكون معرفته اما توقفه على معرفته كونه
 موصوفا به فلا والا يكون متسللا محكما لا يمكن وقوعه بل محكما انه لو
 لو كان مفهوم المعروف مطلقا محتاجا الى معرفته لاحتاج معرفته المعروف
 في وصف معرفته للمعرف المعروف وهكذا الى غير النهاية فاذا عرف مفهوم
 المعروف بقوله يفيد تصور تصور الشيء فاذا اريد ان يعرف المعروف
 يقال هو قول يفيد تصور تصور المعروف ثم ادع عرفه **قوله** هذا المعروف
 المعروف يقال بعد تصور تصور معروف معروف ثم ادع عرفه **قوله** هذا المعروف
 قال هو قول يفيد تصور تصور معروف معروف ثم ادع عرفه **قوله** هذا المعروف
 غير الثانية **قوله** ويحتاج عن سائر الحروف باضافة الى المعروف مطلقا ما السيد

الشرية قدس سره لا يقال فيه اضافة الشيء الى نفسه لاننا نقول اعني مفهوم
المعرف من حيث هو وصف لشيء مخصوص والى الملاحظة واصف المبدأ
مفهوم المعرفة من حيث هو ملحوظ بالذات ومطلق بالمضاف بالحقيقة فهو
وكذا الظاهر والمخصوص والمضاف اليه هو مفهوم المعرفة مفهوم معرف
المعرف يتوقف على مفهوم المعرفة على وجهين وعلى الاضافة عند الكلام به
فوقه مفهوم معرف المعرفة اى قول بقوله فيذاه ملحوظا بوصف المعرفة للمعرف
موقوف على مفهوم المعرفة مطلقا على وجهين احدهما ان المعرفة مطلقا
لما كان ان الملاحظة ملحوظة تبعاً وثانيهما انه لو كان مضافا اليه وقيداً بالملاحظة
بالذات **قوله** اجيب عن الاول اه قال السيد الشريف قدس سره
احصا ان مفهوم معرف المعرفة مركب من حرفين احدهما مفهوم المعرفة
وثانيهما اضافة الى مطلق المعرفة فاذا عرفنا المعرفة **قوله** هو قولنا
مفهوم المعرفة وعرفنا انها مفهوم قولنا قولاه وبينها اضافة تعريفية
فكلون مفهوم معرف المعرفة معلوماً بحقيقة معناه ولا يحتاج الى معرفته وقيد
لان معرفة المصنفين من حيث الذات لا يستلزم معرفة الاضافة بل يقول
لا يلزم من معرفة مفهوم المعرفة معرفة المعرفة من حيث هو معروف ولو سلم
لا يلزم من كون خبرية معلوماً كون المجموع غير محتاج وقد اشار الشيخ
اليها انتهى كلامه قوله بل يقول ليس للاضرب وتدارك القلط بل هو مشعر
في كلامه بغير الكلام الاول من حيث ان المنعني والاول على سبيل
الاجمال بخلاف الثاني فان فيه تفصيلاً لها وقوله لو سلم اى استلزام معرفة
مفهوم المعرفة لمعرفة من حيث هو معروف لا يلزم من كون خبرية معلومة
اى على اى وجه كان كون المجموع غير محتاج الى معرفته لانما يلزم ذلك اى انما يلزم

الاجان معلومين بالفعل بخلاف ما كان كلامه بالقوة او احدهما فقط
كما في محله في فانه بعد تسليم الاستدلال المذكور يكون احدهما معلوماً
بالفعل والآخر بالقوة قوله وقد اشار الشيخ الى ان هذا من المعنيين
المذكورين بقوله بل يقول اه ووجه الاشارة في كلامه انه في هذه معلوم
الآخرين يكونه بالقوة لكن ليس في كلام الشيخ التسليم للمنع الاول **قوله**
الحاشية **قوله** لا يلزم اى لا يعلم الا بعد ان يعلم جزواً **قوله** مفهوم
بالفعل بل بالقوة قوله قد يعنى مفهوم المعرفة من حيث انه معرف **قوله** مفهوم
المعرفة حيثيات متعددة من كونه امراً اعتبارياً او حقيقياً ومن كونه
او غير عرضي الى غير ذلك فيعتبر من حيث هو المعرفة **قوله** لا يلزم
له في التعريف وليس المراد انه يعتبر ذلك المفهوم اعني قوله بقوله مع
المعرفة فيجعل معناه للمعرفة بمعنى ان لمعرفة الوصف المذكور دخل في تعريفه
اباه لانه ثم والمالزم التمس الخصال **قوله** السيد الشريف قدس سره ان يقال
ان قولنا قولنا بعد تصور تصور الشيء مفهوم وله صفه على كونه معلوماً
المعرفة فاداروا تعريف المعرفة حيثما الملاحظة هذا المفهوم وكونه
صالحاً لان يكون معناه للمعرفة هذا المفهوم اما يدعى او ليس يدعى المبدأ
يدعى حيث لا يكون **قوله** اصله اما الوصف فهو ملحوظ بالذات
ولا يمكن للعقل تعريف هذا الاعتبار نعم اذ لاحظ بالذات امكن تعريفه
لمفهوم اخر هو معرف المعرفة فهناك مفهوم وصفه رضى له على كونه
معروف المعرفة على قياس ما سبق ولا يمكن للعقل اعتبار هذه الاوصاف
بالذات **قوله** وايما فيقطع النسب قطعاً **قوله** **قوله** كونه لان يكون معناه
المعروف اى ادبه ما ذكرنا في توجيه كلام الشيخ لا ما يتوهم من طائفة من

لا بد من ملاحظه وصف كونه مع فالله في مع ملاحظه هذا المفهوم لما ذكرنا
من انه من ان يلم السائل لما في واما قوله واما الوصف فهو المحل والموضوع
لا بالذات ليس المراد به انه محفوظ في الجلال ولو تبع لا يتفاهد بل المراد انه منصف
به في العقل **قوله** وباعتبار ذاته ما وللمعرفة هذا صريح فيما ذكرنا من ان مفهوم
قول فيقيد باعتبار ذاته معرولا لا محله **قوله** وباعتبار وصفه قال السبب
السبب قدس سره فان مفهوم قولنا قول فيقيداه من حيث هو صوابا ولمفهوم
المعروف او الاعتباره كونه معرولا للمعرف صار احصا منه لانه مقيد بالمعرف
مطلق والتحقيق ان ذات هذا المفهوم صوابا ولمفهوم المعروف ووصفا اعني
مفهوم معرولا للمعرف احصا منه ولا السبب في ذلك ان السبب **قوله** يجب ان يكون
المعروف اجلي منه قال السيد الشريف قدس سره اى بالنسبة الى السبب مع واما قلنا هذا
لان الشئ قد يكون اجلي بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعتهم ولا يكون كذلك
بالنسبة الى اللاحقين كقولهم في تعريف الجسم انه جوده مركب من السووف والصوة
فان المعروف اجلي من المعروف عند الحكماء واحق عند غيره هذا كلامه والاحترار
عن كون الخلل موقوف وجوب كونه اجلي اى ما بالنسبة الى السبب مع اما من
الشئ لنفسه فلا يحصل له معرفة الشئ لانه من جهة او رسم حقيقة فلا حاصل لان
يقال انت لا تحصل الشئ من نفسك واحق الى غير ذلك ادلا يمكن ذلك
حتى رضيه بالاحترار عنه ولو امكن له ذلك فلم يكن من جهة **قوله** اى ما حصل مع
حالة اد اعلم علم المعروف واذ احصل العلم المعروف **قوله** كان وجوب كون المعروف
سابقا على المعروف مستلزما لكونه اجلي فرع عليه وجوب الاحترار عن التعريف
بالسبب وى في الخلاء والخفاء وما لا يخفى ولا شك ان ما لا يكون اجلي من الشئ
هو ما سواه في الخلاء والخفاء سواء كان بينهما ارتباط وعلاقة بحيث يستلزم

ع
لا وصف
لذلك

يستلزم العلم باحد ما بالاحترار والجلال كالمقابلين المذكورين في المتن
ام لا بحيث **قوله** يمكن العلم باحد ما بالاحترار والجلال كالمقابلين المذكورين في المتن
او ص واطهر عند العقل بل كل منهما بحيث اذا نوح العقل لم يعرفه لا يكون معرفة
لعقل السيد واسهل من معرفة اللاحق واما اخص منه كذا ذكر في المتن
مثال كل ملكة منها واذ افسر المسألة كما ذكره يلزم خروج القسم الثاني
للسبب وى وهو اما لا ارتباط بينهما مع ان المناسب السبب السبب لا ادخل كلامه
على وجه يكون التوجيه بالاحترار عن البعض دون البعض مع انه لا يخرج
الشمول عن مناسب **قوله** النار ركن بنجب بالنفس اى في السبب وطور
النورية او في السبب الحقة لئلا ركن ان النفس موجب الحقة لئلا ركن
كان الحقة اقل من **قوله** لان العلم يدركه او لا ثم ينتقل الى الاخص
ان اراد ان يعلم ان يدركها في التعريف علمها كذا كانت يدركها كذا **قوله** لئلا ركن
استحضارها اياها لمعرفة اياها قد كذا لو سلم لا يقتضي الا الاول ولو كان كذا
الى بعضهم مع انه تقدم الاخر اوله وان اراد انه لا يمكن للتعلم الا ان فهم
الاعم او لا ثم الاخص فهو علم فلم ينم دليل واحد من معدتين دليل الوجوب
قال الشارح فالحق ان العام سعى ان تقدم او تنبها على ان ما ذكره قبله غير حق اما
دليل المقدمة الثانية فلما ذكرنا واما دليل المقدمة الاولى فلما قال السيد الشريف
حيث قال قد احسب الوجود الخارج مسلما واما بحسب البدن فانما يتم اذا كان العام
لا ما ينشأ من حيث ثم نقول ما ذكره معوله فالحق ان العام ينبغي ان اراد ان الخلق
في الحس كذا وى وعوى الاول وى كما يظهر وقوله ينبغي لا دعوى الوجوب
كما ادعى بعضهم لى في الدليل من المنع ففقه **قوله** كذا يلزم من رد الدليل في
الدلول **قوله** ان اراد ان الحق في الدليل ذلك وهو ايضا يدعى الوجوب كما يدل

ان
يد
ر
ش
ه
م
ع

عليه قوله فلا بد ان تقدم اه ثمة ايضا بحث او ما ذكر من الدليل ايضا في حيل المنع
 بل لا بد الا على الاولوية فاطل ان كل كلامه على ان الحق في الدليل ذلك والحسد
 اولوية التقديم في الاول والآخر كما يدل عليه تتبع المذكور في الحاشي والدليل
 المذكور ثمة لا يبعد ذلك خلافا ما ذكر منها وحمل الوجوب المذكور ثمة والوجوب
 المذكور وجوب المستفاد من قوله لا بد منها على الوجوب العرفي الذي هو الاولوية
قوله قيل انما يجب عدم العلم في الحدود العامة كحمل ان يراد به منع الدليل الاول
 كما استرنا اليه واجاز الوجوب في الحدود العامة بالدليل الذي ذكره والاولوية
 في الثاني دليل الخضم وعلى هذا يكون عاصبا وبصير المفضل سائلا وكحمل ان يكون
 المراد به بيان خلاف البعض في الحسد المذكور في تفصيل اي الوجوب في
 البعض والاولوية في الباقي مع دليله على ذلك والنظر المذكور على التقديمين
 معا فانه لا دليل مقدم من مقدمي وجوب التقديم في الحدود اما دليل وجوب
 التقديم في التقديم حصره في الحد وكما هو موجود في ان يراد اما الصغر
 قد لا بد ما تقدم عليه واما ان الجسد مبهم والفصل محصل واما دليل الكبر
 فهو قوله فاد لم تقدم اه فالمعارض هو دليل الصغر فاما لم يخل على المسح والسند
 لئلا يكون الجواب منع للسند والجواب المذكور بلا مبال مع الكبري والدليل
 الذي هو قضية شرطية لروميه لان حاصل ان التقديم لغرض حصره في الحد والفصل ومتى
 لم يكن جزءا لم يكن جزءا للحد والجواب منع هذه الملازمة وجوابه المذكور بقوله
 لا يلزم جواب تبعا للدليل لا دفع ما يتوجه على الدليل المذكور فيكون معارضة احده
 لما كان وكذلك دليل معارضة وانما قلنا انه لا يثبت الملازمة الممنوعة لانه لا يدل على
 امتناع ان يكون الشيء جزءا لا يكون جزءا من حريتين احدهما فان قيل يبرر الدليل
 فكيف التقديم لجس حصره في الحد والفصل اللذين لا حصر لهما في غيرهما ومن لم يكن

لم يكن جزءا لم يكن جزءا في حد لهما حصره في الحد والجواب المذكور بدفع هذه الملازمة ويثبتها فلا مانع
 ما تنجلا هذا **قوله** ولا لوجودها اي لاما هذا الموصوفة باحد الوجودين **قوله**
 واطلاق الجواب الصوري على تقديم اه استدل على بطلان كون التقديم حصره في
 على يفهم منه تحطية النعم في اطلاق الجواب الصوري على دفع ذلك بانهم حصره في حد
قوله ولا يلزم من وجوب تقديم الحد على الفصل كونه حصره في صور بالجواز ان يكون
 شرط بعد ما اجاب عن دليل كون التقديم حصره في صور بالحد على سبيل المعارضة **قوله**
 حوا على سبيل المناقضة بقوله لا يلزم اه كذا منع لما هو اخص مما في ذلك الدليل
 ليلزم مع ما فيه بالطريق الاول وحاصل ان عدم الحد على الفصل لكون الحد
 مبهما والفصل محصلا ان فرض ذلك بوجوب عدم الاستدراك كونه حصره في صور بالجواز
 كونه على هذا التقديم شرطه فضلا عما لا يوجب والسند ذلك سند بين احدهما ما اثر
 اليه بقوله طراز كونه شرطه والناظر قوله كما ان عدم الحد على الفصل على الجواب
قوله ما اعتبار الاستدراك اي استلزام الفصل للحد في نفس الامر بناء على ما قالوا
 من امتناع تركب ما فيه حقيقية من امرين متباينين وفي العقل ايضا على ما قالوا بوجوب
 تقدم الحد على الفصل لئلا يكون ذكر الحد لغوا كما في عالم الحصر بل هذا الاعتبار
 تقدم على الفصل يشبه التقديم الطبيعي وانما قلنا يشبه لان الحد ليس محصلا حاشا اليه
 للفصل كذا يشبه اجزاء في كونه لازما **قوله** ما اعتبار التفصيل اي كون الفصل محصلا
 للحد بوجوب تقدم الفصل على الحد فلا يهدى الاعتبار بتقديم الحد على الفصل يشبه تقدم
 العدد على المعلوم وقية اشارة الى مبالغة في رد كون الفصل محصلا للحد
 بوجوب كونه جزءا ليلزم من وجوب تقدم الحد على الفصل وانما قلنا يشبه لان الفصل
 ليس علما لكونه تقدم عليه بالعلية بل علمه بتفصيله وافراة وازالة ابهامه واعلم
 ان ما ذكر من ان تقديم الكل منهما على الاخر واجب بالاعتبار ليس المراد به انه واجب

على الفصل

وجوب الحقيقة بحيث تمنع خلافه لانه كما لا يخفى ان بل الوجوب العرفي الذي هو
 الحاسية في ذلك في هذا السند **قوله** وعن الفاظ المجازية من وجوب الاحتراز
 عند انما هو على تقدير جلاء الواقع الدالة على المراد لا السامع حكما على معاني الحقيقة
 يقع الخطأ في فهم المراد لو لم يفهما أصلا فان فهمها لا يخرج من ان الحكم يقصد المعاني
 الحقيقة لا يزداد بينهما وبين المعاني المجازية فلا يحصل المقصود فاما اذا كان
 مع الواقعين الواضح الدالة على ما قصد بها فلا بأس بوقول ينبغي ان يجنب عن استعمال
 الالفاظ الخطرة ايضا كما ذكر في وجه الاحتراز عن المجاز وذلك ايضا انما يجب
 عند جلاء قرينة تعين المراد اما مع وضوحها فلا بأس **قوله** بان دالة معنى بالمطابقة
 او بالتضمن ثم ذكر ذلك المعنى مرة اخرى **قوله** واما ذكره من ماحدهما واخرى
 بالالتزام او بالالتزام او بالالتزام مرتين ولا يمنع عنه والالتزام تكرار في احد
 التام لان الفصل يدل على الجنس بالالتزام ووجه الاحتراز عن التكرار انه محل
 المقصود التعريف بناء على ان السامع يطلب لكل لفظ معنى لا معنى لآخر فيخلط
 او يخرج **قوله** حيوان يتولداه بشعر بان الالب لا تخص بالانسان حيث لم يقل
 انسان ولعل ذلك التعريف مني على ان المراد بالالب ما يشبه والام والام لم يكن
 مطردا ودعوى كون الام لا يتولد من نطفة شخص اخر غير صحيح بل كل من نطفة الالب
 والام مدخل في التولد ولا استثناء لواحد منهما واذا كان التعريف المذكور تعريفا
 لطلق الالب انسانا كان او غير **قوله** ترك قوله من نوعين والاب البقرة
 لانه ليس من نوع واحد من طرفي وهو فان توفقت في ذلك فلا سبيل الى جعلها
 من نوعين اخرج اما نوع على حد ما هو الظاهر ومن نوع احدث فيها دون الاخر وعلى
 التباين في ينقسم عكس التعريف ايضا ايضا بطلان اخر لا بد ان تجعل بحيث يتناول
 البنت ايضا لئلا يخل العكس **قوله** وتكراره ليخص البيان انه ان قلنا انه لم يفهم من

ما ذكره

سبب الاحتصاص طاهر لكن يعارضه ان المقصود بالتعريف في الاكثر هو التعريف
 مطلقا لا باعتبار جنس دون اخرى فان يفهم السامع تعريف مطلقا غير مختص
 باعتبار جنس دون اخرى لا يتولد فيه الاقل على ذلك السبب موقفا اخر
 علم انه المراد هو اذا كان مقيدا بقيد الاول من الاحتصاص كان موكدا له
 مقرر المدلوله ولا يرد ما قيل لحصول الاختصاص بتقدم الجنين بان يقال **الاسب**
 حيوان من حيث يتولداه او لا فرق بين قولنا حيوان يتولداه وبين قولنا حيوان
 من حيث يتولد لان حاصل الاول حيوان موصوف بتولد شخص اخر من نطفة
 وكذا حاصل الثاني لان قولنا من حيث يتولداه لا يفسد صفه حيوان موصوف
 بتولد شخص اخر من نطفة كما قال السيد الشريف في حاشية شرح التسمية معنى قوله
 التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبع الى التابع لا يوجد بدون متبعه موصوف
 بالتبع **قوله** لانه قد يصدق الحد على الابن لان الابن قد يكون كذلك متى اذ كان
 ابن موصوف بتولد شخص اخر من نطفة يصدق التعريف عليه من حيث هو ابن
 وكذا من الجنين الماحر وهو لا يكون ابا ولا من واحدة من تلك الطائفتين واختص
 بالذكر جنسية البنوة في بيان صدق التعريف على ما ليس من افراد المعرف لانه الغاية في
 الفساد لانه المبالغة في حد على هذا يكون كلام الشرح بعينه ما ذكره السيد الشريف
 قدس سره في الحاشية حيث قال الابن اذا كان كذلك كان اما من مدها الجنينية فلا يكون اندراج
 في الحد مطلقا لا طارده والحق ان يقال الابن له جنسيات متعددة ككونه انسانا مطلقا
 وحيوانا وجسميا الخ غير ذلك وكونه ابا اي هو من هذه الجنينية المذكورة والمراد
 تعريف بهذا الاعتبار وهو لم يذكر السبب كان التعريف صادقا عليه من الجنسيات
 الاخر التي ليس معها باعتبارها فلا يكون مطردا انتهى كلامه وليس مقصوده الاعراض
 عدا الشرح كما يتوهم من طاهر عبارة بل مقصوده توضيح كلام الشرح ومعنى كلامه

انه لا ينبغي ان ينوهم من كلام الفرج ان صدق تعريفه لا يلزم على الاثر من حيث
يقول من لفظه شخص اخر صطل لظروف التعريف لانه من هذه الطبيعة ان يجب صدق
التعريف عليه فالحق ان التعريفات متعددة واما بيان صدق التعريف عليه
من الطبيعة الاخر لولا التكرار فانه او تعدد تعريف شئ له جنات ووصاف
لواحد من تلك الطبيعة والواصف قد ذكر في موقع التعريف ذلك الوصف
على وجه صدق عليه ولم يذكر ما يدل على الاحتصاص فلا يبعد ان ينهم السامع
ان المقصود بالتعريف ما هو موصوف بهذا الوصف مطلقا كما في تعريف كبر من
الاشياء وهو لك من تلك الاعترافات والطبيات موصوف بمصدق التعريف
عليه لكل منها فلا يكون مطردا قبل وجوب التكرار عام لكل مع فلا يكون معرفا
صدق التعريف عليه لكل من اعتباراته لولا تكرارها فلا يكون مطردا فلما لا يتم بل
يقصد في تعريف شئ يعرف ذلك الشئ مطلقا لا يوجد من الاعتراف فلا حاجة
الى بيان الاختصاص **قوله** تعريفه لم يكتف من الذات والعرض الذي له من مداه
القبول المراد بالعرض الخارج عن الشئ المحل عليه وبالذات كونه **قوله** وبالله فاذا
اريد تعريف ذلك لم يكتف فلا يتكرر الذات في التعريف بنفسه ان كان عن تعريف
او ذكر مع وان كان مفقودا اليه وكان المقصود معرفة جميع الاجزاء كالانف في
تعريف الانف الا فطس فانه ذكر في التعريف فطس فاعلم ان تكرار تعريف العرض
الذاتي كذا كذا لا فطس فانه ذكر في تعريفه الذاتي هو قوله وتفسير خاص بالانف
للافتقار و لا بد ان يذكر في تعريفه ما يحده متوقفا بـ **قوله** وبالله فان وجد مفهوم
كذلك غير الاضافة الى تلك الذات فلا حاجة الى التكرار في تعريفه اصلا والاعلام به
كما في الاطس ويجب في ذلك لم يكتف بتخصصه وعوي الحاجة الى التكرار في تعريفه بالاح
قوله لان السؤال عن الانف الا فطس عن معرفة جميع الاجزاء نصم قوله فاحتاج

27 **قوله** فادالم يكرر لم يكن كما ملاحظ على ان يراد به انه على تقدير السؤال
عن معرفة جميع الاجزاء يكون الجواب جوابا وان لم يكرر لانه لم يكن جوابا
كما ملاحظ **قوله** عن تعريفه على وجه التكرار فادالم يكرر عليه كما ملاحظ
في الجواب عليه كما ملاحظ على ان يراد به ان الاحتياج الى التكرار لكونه جوابا عن السؤال
عن تعريفه حقيقة لا يكون تعريفه صحيحا فانه غير صحيح اليه كذا بصحة مدونه
عائنه انه غير كامل **قوله** سى ووقفه حصص بالانف وان قيل على هذا ايضا
تكرار فان التعريف مكرر كما في الاول عائنه ان في الاول كذا الذكرين بالطرف وفيه
احدهما بالظاهر والثاني بالضمير في مختص وكون الذكرين بالطرف في الاول ايضا
غير ضروري لحوار ان يقال **قوله** وتفسير مختص بالانف فطس بالاصح الظاهر
ايضا كما في الاول **قلت** التكرار لاجل موثقة الانف والاسم للشارح عند تكرار التعريف
منه لان التكرار الذي يحصل بسبب اعتبار الضمير والواصف المشتقة ليس منه
لان ذلك انما نشأ من كون الوصف ملحقا مشتقا والارتباط مما قبله فاما ملو
بالضمير او لو كان جامدا لم يربط بما قبله بالاعراب كما في ارتباط الحبر بالحد
في ملو ريدانسان لا علاج اليه والابلزم التكرار في مثل حيوان ما طق في تعريفه
الانسان لان في ما طق ضمير يرجع الى الحيوان فتكرر الحيوان في التعريف مع انه
لم يمولوا بوجود التكرار فيه فعلم ان مرادهم ما قرنا **قوله** وان كان عن الحروف
فقط اذ ان مطلقا لا مقيدا يكون معروضا لانه على هذا لا بد من التكرار كما اذا كان السؤال
عن المجموع فان قيل ههنا قسم اخر وهو ان يكون المراد هو العارض فقط فلم لم ينعرض
قلت لا شراكة القسم الاول فيما لزم من المحذور كما سيجي **قوله** ويجب بان ينها
فدقاها فان قيل لا يخفى وان هذا السؤال لا يرد على ما ذكره قبل السؤال فان السؤال
يتوجه عليه فليفسر برفع به **قلت** هذا جواب لمنع كون التكرار ضروريا مطلقا في المحذور

على تقدير ان يكون السؤال عن المجموع بل الاحتياج اليه ليكون مطابقا للسؤال لا يكون متوقفا
ونعني بالضرورة ان يكون الاحتياج الى التكرار فيه نشا منه نفسه كونه معرفة لا
لامر اخر واحتياج ما يكون الاحتياج من امر اخر غير كونه متوقفا على ما قال السيد
السريفة؟ ما التكرار الاحتياج من السؤال والضرورة ان نشا من المعلوم
نفسه وهذا الفرق المذكور فيما قبل السؤال والسؤال انما نشا من عدم التام فيه
ما عاودة هذا الكلام بعينه في موضع الجواب تنبيه على ان السؤال ناش من عدم
التام فيه لا يكون الكلام مما يتصور عليه السؤال فالتجربة بان الاول ان يقال
فنفط بما قد رنا السؤال لعدم الفرق **قوله** لانه لو كان السؤال عن العرض الثالث
وحده الى لو كان السؤال المقصود يعرف ذلك التركيب بالعرض وحده على وجه يكون انه
ملاحظ لا مجمع الاجزاء كما في الحد ان لم لا التكرار وليس المراد ان لو كان المقصود
تعريف العرض وحده على وجه ويكون ملحوظا بالذات لان كلامه في تعريف هذا النوع
من التركيب **قوله** لكن احتياج المحقق الى التكرار ليكون جوابه مطابقا للسؤال لا ما يتوهم
من طامه من انه على تقدير ان يقصد تعريف التركيب بالعرض وحده احتياج في تطبيق الجواب
على السؤال الى التكرار لانه على هذا التقدير ينبغي التعريف وحده وحصله مطابق له
واذا تكررت الذات يكون الجواب زائدا على ما سأل **قوله** معروض السريفة ان يباين
اه فان قيل فاعادة المساعدة مما اشترطه المتحدون فلا بد ان يكرر في البحث دون
مبحث الاقسام **قلت** نعم دلالة في هذا المبحث تتوهم بيان الاختصار الاقسام
والاربعة عليه بناء على ان المراد بالخارج هو المجموع فلا يتصور ان تكرار الجابن فلوله بين
اولا وجوب التاكيد وكلمة بحسب الاف في الاربعة المذكورة او لتنبيه على الامتناع به
حيث حفظ في سلك الاف بحسب الظاهر لان شرط تفرده المتأخرون دون القدماء
فيثبتون به في كتبهم لكن الحق ما دلت عليه عدمه على ما ذكر بعض المحققين لان تعريف قوله

في تعريف قوله

قوله الشايع لا يقتضي ان يكون المعروف غير الشيء عن جمع الاعيان بل يقتضي
في الجملة ولا شك ان ما يكون يعرف الشيء المطلوب باعلى وجه كامل كذلك يكون مط
وجه ما علم يمكن يحصل بطريق الكسب والشرائط المساواة يقتضي ان يكون
بعض ما يقع فيه النظر من التصورات لا يكون قولنا شارحا وتعريفنا المصهور
لا يكون مطاوع ان الجمع مسمى به وتعريفه بنا ولا مبطلا لشرائط المساواة
واما الدليل الذي يستدل به على وجوب المساواة فينتظر منه ما ما يستد كنه
قوله والمباين والداخل من وجه لا يكون كذلك **قوله** فانه لا يقتضي ان يكون
للمباين نسبة خاصة الى بعض ما يباينه لاحدا يمكن تعريفه وكذلك لا يخص من
وجه بالطريق الاول **قوله** يكون اقل وجودا احتياضا ان اراد انه اقل
وجودا في الخارج فليس كذلك لا يقتضي ان يكون اخص وان اراد انه اقل وجودا
في الذا من فلامن ذلك انما يكون كذلك لو كان العام لا يما بينا لهما او يكون
وا تباينهما في كل تصور ما كنه اما في غيره فلا **قوله** فلان الاعم مطلقا
لا يميز ما فيه المعروف عن غيره فيه ايضا نظرا لان وان اراد انه لا يميزه اصلا فلامن
وان اراد انه لا يميزه عن جمع ما عدا ما فليس كذلك يعرف القول الشايع لا يقتضي
ذلك كما مر **قوله** ولان تصور الاعم غير مستلزم له هذا ايضا مما غاب عنه انه علم
مستلزم له خصوصه على وجه يميز عن جمع الاغيار وذات غير لازم **قوله** اما ان
يكون في جميع اجزاء الشيء وهو الحد انما قال السيد الشريف رحمه في جعل
الحد انما داخل في المحدود ونظر مشهور وقد يقول بان المقصود وحول كل
واحد من اجزاء فيه وكذا حصل التركيب من الداخل والخارج فسمي **قوله**
ان كان المميز داخل في يكون المميز فضلا قد يباين حدنا كما مضى فيه بحث
لان ان اراد بالمميز كماله وحل في تميزه عن مثا كانت العام المذكور في

التعريف فلا يصح حصره في الدليل اخل والخارج لاحتمال ان تذكر في التعريف
 مع الفصل والحاشية ايضا ويلزم ان يكون التعريف الذي ذكره جميع الاجزاء
 مع ذكر ما هو خارج من حاشية او عرض عام فيه جدينا فصار **ق** وما هو دعوى
 امتناع ذكر الخارج مع جميع الدلائل انهم وان يبادر به الجميع بل ما يكون مضمنا
 له عن الجميع اي ما من شأنه ذلك سواء كان واحدا او متعدد ولم ندخل
 الاقسام لصدف التعريفين على الصورة التي ذكرنا وصدق تعريف القسم
 العام على التعريف الذي ذكره فيه خاص مع جميع الدلائل وان كان لم يرد
 لكنهم لم يقولوا **قوله** لا مام على التعريفين من وجهين **قوله** لا مام
 الا امتناع التمسك في التصور بل ما حصل من التصور حصل بالبداهة او لا حصل
 بالبداهة لا يحصل البداهة لا بالوجهين المذكورين منها فهو وان كان في ذلك
 الوجهين ما صدق الدلائل من جهة لا بطال ما ذهب اليه المتأفقون من امكان
 اكتب ب التصور بطريق النظر بل ليس لهم لكن ما ذكرنا يصح لان يقصد
 بطلان مذهب الباقين بل لزم ذلك فذكر المذهب ذلك لصدف الاعتراض
 عليهم مع الاجابة التي ذكرنا فاما المحصل ثم نظره ورتبه واجاب عما طوف
 عنده ما لا اعتراض بوجهين معا فلهذا **قوله** اما ان يكون الداخل جميع الاجزاء
 او بعضها هذا كما ذكره مني على ان المراد بالداخل ما يكون كجزء منه داخل وكذا
 الخارج ليصح جعل المركب من الداخل والخارج **قوله** فلان مجموع اجزاء
 الشيء نفسه **قوله** السند الذي يرد من اجزاء ان لم يكن نفسه فاما ان
 يكون داخل فيه او خارجا عنه وكلاما بطل اما الاول فلان الداخل في الشيء ما يتركب
 الشيء منه وغيره فلا يكون جميع الاجزاء جميعا بل بعضها واما الثاني فظاهر من كلامه
قوله او مع ما يعرفه كذا الذي فرض انه معرف للشيء يسمى **قوله** او مع ما يكون

لا تطلنا

ان يكون ما سوى الجزء المعرف **قوله** لا يحجب او بعضا والجزء المعرف
 المام على وجه يكون ما في الاجزاء لا يصير ملحوظا اصلا لا قصدا ولا ضمنا فان السند
 بصورة المام لتصور اجزاء ولو اجاب لا انا في اجزاءهم دون خبر وهذا الاجاب
 ووجه للمع المذكور والسند المذكور بقوله لحوار الاستغناء والاجزاء باسمه ما لو
 حمل على استغناء عن تعريف الجزء اياها في تعريفه لئلا يمتنع قوله والدليل الذي استدل
 به المطعون على بطلان هذا لا يبطل وان حمل على ما حمل عليه يكون السند حصص فان
 سلم ح تمام دليل على بطلان لا على نفعنا لبقاء المنع في حالة اذ له وجه اخر
 غير ذلك **قوله** وهو الذي ذكرنا **قوله** فبنوقف معرفة الى قول من الامور
 العبد المتناهي تكرار لانه اذا وضع **المسألة** ثم ذكر دليله لا يخرج الى ترتيب الاجزاء
 ليتم عليه قوله من الامور الغية المتناهي الصواب ترك هذا القول لان ما عدا
 غير متناه واما خروج الشيء فلا يوجب خروج كجزء منه لانه المفهوم المنجز عقلا
 في تلكه يكون سلب كل قسمين متناهي وبالفهم الاخر مما ناسب الى شيء
 اما نقه او داخل فيه او خارج عنه لا مخالفة لمعنى الخارج كما ليس نقه ولا داخل فيه
 ولا شك ان حد بين **الاساليب** بصدفان معا على المركب من الداخل والخارج
 وكذا يصدق على الداخل ان نفس نقه ولا خارجا عنه ولا على الغير ان ليس داخل
 فيه ولا خارجا عنه **قوله** اجيب عن الاول انه حمل المصطلح على الاول الذي ذكرنا
 ما قد المحصل على المعارضه بدليل مقدمة من مودعات معارضة الامام وهي
 مودع جميع اجزاء الشيء نفسه وان ترك دليلها بنا على دعوى الطهور وهو الذي
 ذكره السيد السري رحمه ولا يتبادر له منع مقدماته لكن لا يخفى وجواز حمل على
 المنع والسند بل الظاهر والحق ذلك وح يكون كلام المصنف من الصدق وذا غير
 مقبول مع انه يمكن حمل على ما اختار في الجواب لان قوله والاشياء التي كل واحد

الاحتمال

قوله

منها مقدم عسح ان يكون نفس السو كجمل ان يعصديه انما باعتبار كونها استثناء
 باعتبار الفصل عسح ان يكون سوا واحد اي باعتبار الاجمال في هو احوال الخ
 المرضي **قوله** في الملقن ومعرفه فان قيل هو من ذكره البيان والشراح لم ينجز
 له وحمل اشارته الى حواشيه شبهه اخرى على ان يقال لا يمكن ان يعرف الشيء ما خاره
 مطلقا او قد يكون الاجزاء كظا او بعضا معرفته بالما عليه ولو عرفت تلك الما عليه خاره
 يلزم الدور فاجاب بان تعريف الاجزاء بالما عليه لتقدم الاجزاء على ما يطبع انه يمنع
 ان يكون معرفه ولا خاره في بعده **قوله** فادالم يعلم اختصاصه به احتمل عدم
 اختصاصه فلا يفيد معرفته قلنا لا نعم ان الاختصاص الذي لا بدنا على قاعدة
 المساواة هو الاختصاص عند من كان التعريف بالشيء اليه بمعنى انه تعريفه تصاو
 الموصوفين كذا الوصف ولا يعرف تصاو الغيبة سوا يعرف سلبه عن غيره او
 مردد فيه او حاله من عند اما الاختصاص في نفس الامر فليس بشرط لا على تقدير
 عدم الاختصاص فيها او اعرف تصاو الشيء مع حلوله من عن تصاو الغيبة
 اوضح انكاره لا لاجتماع عدم الاختصاص عنده لان معنى احتمال عدم اختصاصه عند
 او غفله يجوز كون الغيبة ايضا متصفا به وعند حلوله من عن الغيبة والنسبة بينهما لا يجوز
 غفله ذلك فليس عند احتمال ادا توجه ومنه الى الغيبة والنسبة بينهما فقد يكون مرددا
 وح حاصل الاحتمال عنده ويصح منع الكبرى الى اشار اليها بقوله فلا يفيد معرفته
 وحاصله واد احتمال عدم اختصاصه به لا يفيد معرفته ادل من ان يمنع تلك الملازمة
 ايضا بنا على ان المانع من الاستدلال هو العلم بالتصاو الغيبة ايضا فلا يمتنع
 من جميع الاغبار بل يمتنع ببعضها اما ادا لم يعلم تصاو الغيبة بل انقلد ومنه
 اليه غير ملتبس بغيره فان كان حاله من عن الغيبة والنسبة بينهما ففهمه **قوله** وان
 كان مرددا فيها فلا يمكن تفهيم ذلك لاسيما اخر غير ما يقصد في تحصيل التصور

منه

في تحصيل التصور لا لا يقصد فيه الا حصوله في النفس وقد حصل في وعي ما ذكرنا
 يكون في وجوده فلا يحتمل في جوار ان يكون مختصا به في نفس الامر ولم يعلم اختصاصه
 فلا يحتمل عدم اختصاصه به للتعقيب المذكور لا لتفريع **قوله** المعنى ادلا يلزم
 من الاختصاص في نفس الامر وعدم العلم بالاختصاص عدم احتمال الاختصاص **قوله**
 انما يتوقف فان افادنا الوصف اه سند منع قوله الخارج انما يعرف الشيء اذا
 علم اختصاصه به **قوله** انما يتوقف على اختصاص الوصف الخارج بالموصوف
 وسنورد في نفس الامر لا ولا ان تجعل الظرف اعني قوله في نفس الامر متعلقا
 بشئ له له فقط واد اختصاص الوصف وحمل الاختصاص على الاختصاص عند
 من يكون التعريف بالمعنى الذي ذكرنا ساء كان مع ذلك مختصا به في نفس الامر
 او لا **قوله** لا يصح تقدم الكل من حيث هو كذا ومجموع قال السيد الشريف **قوله**
 والا يلزم تقدم جميع الاجزاء طدا طدا مدهد يصلح ان يكون نقضا اجماليا لذلك الدليل
 وان يكوننا سند المنع المذكور **قوله** وح يكون جميع الاجزاء في نفس الشيء
 قال السيد الشريف **قوله** لما تقدم من الدليل السالم عن المعارض لو روي المنع
 عليه **قوله** لو كانت الاجزاء باسرها حتى الصور تتسلسل اه وقد ذكرنا ان ليس
 بلازم ان يكون استثناء الاجزاء عن تعريف الاجزاء بان يكون معلوما
 قوله حتى الصور **قوله** اد به احوال الصور **قوله** حقيقه فليس للماه حرو صور
 حقيقه ما روي ان اراد به اليه الاحتمال على عرصة للاجزاء عند انضمام بعضها
 الى بعض فذلك ليس جزءا لا وجودا وان كان لا بد منه لكن لا حاجة الى العلم بها
 فان قيل الماردان العلم بالاجزاء على طدا الوجه اي عند عرض اليه الاحتمالية
 لاسيما العلم بتلك المدهد مستند للعلم بالما عليه والالم يكن التحدو مقبدا قلنا انما
 لم يحل الاجزاء على الوجه بل على غير هذا الوجه وهو ان يكون الاجزاء ان كانت

معلومة لم يكن مجمعة وان يكون الاجزاء مجزئة تمام ما سوى الجزء المعروف وبعضها
وقد اشترى ما لا يتبع كونه لا يتم ابطال السند الا **قول** لم نجد التخييد معرفة الحدود
وقال السدس لو قدر سري بالزيادة لا يحصل منه الا معرفة جميع الاجزاء صورة
وما دية هذا الكلام قوله صوري لم يقصد به ان لا جزء صوري بل هو انما يقدر كلامه
على ما اعتقده **قول** لو استلزم الخارج تصوره او مداهجوا بغيره لا دليل لا اثبات
للمقدمة المطلوبة التي هي قوله الخارج وانما تعرفه او تعرف احصاءه او لا لا
ان هذا الدليل لا يدل على وجوب العلم بالاحصاء لكون اثباتا للمقدمة
بل هو شبهة اخرى يستدل بها على امتناع التعريف بالخارج بل على امتناع التعريف
مطلقا ويمكن دفعها بان الخارج معلوم من غير اجزاء او مداهجوا بغيره مستلزم انما يكون
مستلزما اذ اجمع اجزاءه واسميت باجزاءه من المعلومات وان كانا مفردا
فقد اكد ان غير محط بالبال غير مستلزم واد استلزم بالتفكر والحل فيها
بين المعلومات صار مستلزما باجزاءه ككلام المحققين بمثل هذه الشبهات لا ينفق
عمل المصنف **قول** والتجديد السخفا را مجموعه تحت حصول صور واحد من المجمع
مركبة من اجزاء يكون الاجزاء ملحوظة فيها والخاصة بقصد او هذا من حيث امره
من اشياء ككلماتها مدخل في حصوله ومقتضى لها ملحوظة هي فيها حيث عرض لها الاجتماع
والترتيب هو الحد المقدم عليه والعلته له من حيث امره واحد ملحوظة هي
وهو المجمع من حيث هو وهو الحد ودعا لتعريفه لا انه ترتيب على المجمع تصور واحد
متعلق بالمجمع معنى التعريف بالاجزاء ان كل ما مدخل في تعريفه على قياس الاجزاء انما هي
للمصنف في تعريفه وخصوصا اياها ما ان تلك الماديات هي الاجزاء المجمعة واصلها
مدخل في الاجتماع لا معنى ان كل جزء منها له مدخل في تعريفه وخصوصا اياها ما الاجتماع
طبيعي خبره منها بل لازم لا عارض لاجزاءه وكذا اجتماع الاجزاء في ذلك من لازم عارضها

وموصل

لاجزء له قول
بان يحصل

لاجزء له **قول** بان يحصل لكل جزء وجود على حدة ليس المراد بان وجوده ان حاله
كونا مرتبا بلا حظ الاجزاء قصد احدها في حاله انفراد لو تعذر بقاها
المجموع اجزاءه او تفيد بعضا ببعض وجميع المجموع مرة واحدة بلا حظ بالمجموع من
حيث هو قصد او اما الاجزاء فلا بلا حظ الا ضمنا فالمراد بما بيننا **قول** بان ذلك
ليس في هذا البيان شيء رايد على ما ذكره قبل الاشارة الى ان التباين بين الحد
والحدود اما اعتباري او ذاتي وما سوى ذلك الاشارة الى ان من اخرج
بلا طار وحدثا لئلا يحصل بالاعادة **قول** اما بالذات او باعتبارها **قال**
سيد المحققين مع اذ كان الاجزاء معلومة متفرقة وجودا كل واحد وجودا على
حده فاد الاستحضار وجبت في قطع النظر عن الالفاظ الى كل واحد على حده
وصار الملاحظ الملتفت اليه هو المجمع من حيث هو فمال تصور اجزالي متعلق
فاما ان يقال اجماع تلك النصورات المتعلق بالتفصيل صار سببا لوجود هذا
النصور الاجزالي لحدوث بعده فيكون المعايير بالذات واما ان يقال هذا النصور
الاجزالي هو بعينه تلك النصورات المجمعة على وجه التقاطع الالفاظ الى خصوصيات
الاجزاء وصار الالفاظ الى الكون من حيث هو كالمعايير بالاعتبار اعم من التفصيل
والاجزالي ولعل هذا هو الحق لانه ترتيب عليها تصور اخر معاير لا بالذات
قما مل هذا الكلام **قول** بان كل جزء وجود في الذي معاير لوجود الاجزاء اما
بالذات او باعتبارها لا شك في ان وجود كل من الاجزاء معاير لوجود الآخر
بالذات والاعتبار معا ولا بد من كل واحد على الواو او يقال انه قد بناه على انه
يكون كل واحد وجودا معاير لوجود الاجزاء هو الوجودات المتفرقة التي
اذا ضمت حصل وجود اجمع فكذا يكون كل واحد وجودا معاير لوجود الآخر بالاعتبار
فقط وهو ما شبهه اليه من ان تصور المجمع من حيث هو مجموع من حيث انه بلا حظ احد اجزاء

ولو قلنا وجوده ومن حيث ان يلاحظ بالجزء الاخر منه كذا وجوده في ذلك
الجزء الاخر منه ومن حيث ان يلاحظ بالجميع من حيث هو مصدا وجوده في تلك
الوجودات متغايرة بالاعتبار مدوا **قوله** حيث بان جعل المجموع الحاصل من
وجودات الاجزاء وجود الكل منها والمجموع من حيث انه محفوظ بغيره لا بد له فانه
انه ليس كذلك بل غاية انه مختل على وجوده من الاجزاء اما المجموع فهو وجود المجموع
فقط **قوله** لكن باعتبار ان كل منهما قد يوجد مع الآخر بوجود واحد **قوله** والسرور
بورا لا يفي في الخارج ان كانت الماهية منسوبة اليه محققة او مقدرة او في الذهن
باعتبار احراز كانت منسوبة اليه فانه كماله والاصل ان في التعريف في الجملة مطلقا
لا بد من امرين التعاير والاتحاد لولا التعاير يكون التعريف تنقيصا والجملة لا تكون
مفيدة لولا الاتحاد امتنع الجملة وامتنع التعريف ايضا لانها المسألة فان امكن ان
تكون للشيء اتحاد باعتبار وتغاير باعتبار يمكن التعريف **قوله** فالجمل هو اتحاد
المفاهيم في ذاتها في الوجود الخارج محققا او مقدرا او في الوجود الذاتي باعتبار اخر
اما الاول فكما لو ان الناطق فانها يوجدان في الذهن بحيث يكون لكل وجود على حدة
متغايرة لوجود الاخر بالذات وبوجدان معهما في الخارج لوجود واحد لا بد من
فان وجود الجنس في الخارج ووجود الفصل فيه واحد بغير العتقا وفصل فانه يوجد
في الذهن كل موجود على حدة وفي الخارج بوجود واحد **قوله** اما الثاني فكما لعلم فان
وفصل يوجدان في الذهن كما يوجد على حدة واذا وجد فرد من مفهوم العلم في الذهن
كالعلم بالانسان مثلا فقد وجد **قوله** فصل بوجود واحد في الذهن باعتبار وجود
الاصلي بالنسبة الى الوجود الاول **قوله** فان وجوده الاول هو العلم به بخلاف وجوده
بهذا الاعتبار فانه ليس علمه **قوله** مجموع تصور الجنس والعقل غير تصور المجموع
الحاصل من الجنس والفصل **قوله** السيد الشريف اي بالاعتبار **قوله** فاسعد على التعريف

فالسيد الشريف قدس سره قيل حار ان يكون مصورا او لا يكون متفقا اليه
محطرا بالبال ويكون المستلزم لتصوره مع الاخطار الحاصلة بالحرارة في المعقول لا
الى صوابها المؤدية اليها مدكلامه فان قيل كما كان ذلك المفرد على تقدير الاخطار
مستلزما للعلم بالمفرد فيكون في اول زمان حصول العلم محطرا بالبال المستلزم
العلم بالمفرد والمفرد ايضا حاصل واخطار المفرد سببا لاختلال المفرد
فتدرك لاحصول العلم به وبذلك ليس يعلم فقلت قد يكون حصول العلم بالمفرد
لا يكون عديم بديهة اليه ويقصد به ان يكون حصوله بطريق الاتقان من ملزم
اخره والتقصير فلا ينفذ الى الملزم من ملزمه فلا يحصل لازم **قوله** ونوجه
الطلب نحو الشيء الحسن اي المأمور اليه والمعلوم به فانه محمول بحسب ذاته معلوم
باعتبار **قوله** لا نحو المعلوم او المحمول اي لا نحو المعلوم مطلقا او المحمول
مطلقا ليكون محتجا ولم يرد بها الوجه المعلوم للشيء والوجه المحمول به على
كون اللازم فيها للتعهد لئلا يتم ان يكون هناك تلك الاشياء والشيء هو وجه المعلوم
وجه المحمول ليدخل عليه انه غير محتاج اليه وغير كلامه المثل كما قال السيد الشريف
حين قال فيندفع ما يقال ان الوجه المعلوم لا يحصل كونه حاصلا والوجه المحمول
لا يطلب كونه محمولا لكن هذا الجواب يقتضي ان يكون تلك الاشياء الموطاة لوجهها
والحق ان يقال الخط هو المحمول وليس المحمول مطلقا حتى يمتنع نوجا النفس اليه
فانه معلوم ببعض اعتباراته وهو الوجه المعلوم وهذا هو المذكور في المتن
لاما ذكره الشيخ **قوله** اي كلامه **قوله** وحده الغيرية قال السيد الشريف قدس سره
ان لم يكن الغير بديهي التصور **قوله** اي كلامه ولا بد مع ذلك من ان يكون احرازه
معلوما يمكن تحديده وكذا الكلام في ما في الاقسام **قوله** والامر الذي
لا يترك عنه غيره بخلاف السيد الشريف ح ان لم يكن بديهي **قوله** ورأسه دليل

بعض

الأول ان يقال ان ما فيه اعتبارية اصطلاحية وتحتل ان يكون ما ذكره التعريف
 داتيا له فيكون حدا بل لا يطرز ذلك لان الظاهر انهم اذا اعتبروا معهودا ووضعوا
 بانها ان يفردوا بذاتها دون عوارضه **قوله** وهو اعم من اللزوم العاوي
 والاعتباري ذلك ليعبر عن كل من مدعيه المنطقي والحكي **قوله** سواء كان
 بينا اي سبب واسطة او غير بين اي واسطة فان قبل اعتبار اللزوم بين العليين
 يخرج الاشكال الثلث غير الاول عن تعريفه الذي هو اللزوم فيما لا بين المعلو
 بيقول ان اعتبار اللزوم يلزم ما ذكرنا ولم يكن الدليل مطلقا محل النظر لان نهاية
 الحركة الثانية لا بد ان يكون هي الخط فيلزم لا يقال تحت الاول ولا ثم ما ذكرت
 من خروج الاشكال الثلث من التعريف بل على ما ذكرنا خارج من ان اللزوم
 اعم من ان يكون بينا او غيره او تحت الثاني ويولد فيكون قسمين اعم من
 المقسم من وجه فليكن ما نحن فيه كذلك ان يكون كما فيها الحركة الثانية او كانت
 مؤدية الى التصديق يسمى بالدليل والدليل وان كان متقيا الى القياس
 والا **قوله** او التمثيل والقياس الى الافتراض والاستشهاد لكن يكون الافتراض الى
 المقسم الى الاشكال الرابع اعم من الدليل او نقول **قوله** لانم ان كل ما يسمى دليلا
 لا بد ان يكون محل النظر او نقول لانم الدليل هو الاشكال مع ولا يلهي الا وحده
 لانما هو اللزوم البين ما يكون العلم بالطرفين كما في الجرم باللزوم وغير
 البين ما ليس كذلك بل كالحاج في الجرم باللزوم مع تصور الطرفين المتماثلين
 من دليل او حجة او احسن وهذه اللزوم بين العليين بين العليين لعل ان
 العلم بها حاصل بمجرد تصور الطرفين او به او مع امراخر ونقول لاشك انهم
 يطلقون الدليل على الاشكال الثلث ايضا فظاهر ان كل ما يطلقون عليه الدليل
 اسم الدليل عندهم محل النظر ولا شك انهم يطلقون على الاشكال الاول على هذا

33 الاشكال واحد ما قلناه اللزوم بين العليين لا بد منه لكون محل النظر لا يلزم خروج
 الاشكال الثلث عن التعريف لانه لا بد من مطلقا بل بالنسبة الى من علمه لا بد لا بد
 ان من علم ان الضرب الثاني من الاشكال الاول الثاني مثلا ينتج نتيجة كذا البتة بدليل قطعي
 ويكون محضه ذلك اذا اطلع على دليل جزئي على صفة الضرب منه انتقل وهذا
 نتيجة وهذا الانتقال وان كان سببا مقارنته فمما سيجي في الحديث وقضاها
 معها لا ينافي اللزوم او يقال ان لا بد من الاشكال الثلث باعتبار انما له على ما هو
 دليل حقيقة وهو الشكل الاول فان باقي الاشكال **قوله** على صفة الاول ولذلك يمكن ان
 ان يدركه كذا في محقق الاصول لان الحجة من لاحظ صفة احدا لا شك ان الاول
 من حيث هو دليل على صفة الاول المستعملة في علم نتيجة من غير انكشاف بين العليين **قوله**
 الثالث ان اراد اللزوم البين وغير البين ما ذكرنا لا المعنى المشهور بانه ان مراده
 باللزوم البين المفسر بما يكون بغير واسطة ان يكون اللزوم بينهما مستقيا مطلقا
 من غير اشتراط العلم باللزوم بين اوعاها كما في الشكل الاول والقياس الاستشائي
 او من غير اشتراط ان لا يلاحظ ايضا اشتيا بهية اخرى ككون الاستدلال بواسطه فانه
 متى حصل العلم بدليل جزئي كما ورد من هيئتها حصل العلم له بما هو نتيجة من غير اشتراط
 العلم بان هذا النوع من النتيجة لازم لهذا النوع من الدليل ومن غير ملاحظة الاشتغال
 على صفة اخرى ككون الاستدلال سببا واما اللزوم البين المفسر بما يكون بغير واسطة
 فمراده به ان لا يتحقق اللزوم بينهما مطلقا بل بشرط ما يعلم باللزوم بين نوعها ك
 والاشكال الثلث الباقيا وبالعلم ما شئت له على صفة الاول وملاحظة تلك الصفة
 المستعملة فان العلم بما هو نتيجة لا ليس لازما لا مطلقا بل هو بواسطه العلم باللزوم هذا
 النوع من النتيجة لهذا النوع من الدليل او بواسطه ملاحظة اشتغال على صفة الاول
 كما مر مثلا لو حصل التعريف ان الدليل ما يلزم من العلم به اما مطلقا او على وجه

خاص العلم بوجود المدلول في الوجود الخاص كون العلم متعارفاً للعلم بان مد
النوع من التبعي لازم لهذا النوع من الدليل او كونه مع العلم بمسببة الكلي الاول
المشهور في هذا الباب ما يمكن ان يكلف تصحيح كلامه وقد يقال يمكن اخبار الثاني
ويمنع لزوم ان لا يكون هو الدليل مطلقاً محل نظرياً على ان النظر هو ترتيب امور
معلومة في الوجود على وجوده في الوجود ولا يلزم ان يكون في النظر
الناشد بحسب الصورة وما قلنا المظنة ان الحركية انما هي على وجه الكفر فكذلك
مدى التقدم وقد نبهنا على مدى المتأخرين مع انه تعريف للنظر الصحيح
الصورة لا لطلق النظر وفتح الاشكال عنهم لورود الاشكال الثلاثة الاحدية ما تم
في اختيار الشق الاول وما تقدم من ان الترتيب المذكور لازم بين الترتيبين
فلهذا فسر وهو كلام الشارح وليس من هذا المتأخرين في الفكر بل الترتيب المذكور
معنى آخر للفكر وهو اليك كما هو **قوله** بوجود المدلول في الحقيقة فان المدلول هو الشيء
الجزئي الذي هو النوع واللازم هو العلم بوقوع الشيء او لا وقوعه على ان يتبعها وانما
حاصل العلم بحقيقة الموضوع واللازم هو العلم بوقوع الشيء او لا وقوعه على ان يتبعها وانما
المعلق به هو التصديق بحال **قوله** والوفيل العلم بالمدلول فانه كقولنا تصور مطلق النظر
عن القوانين الخارجية فلهذا زاد لفظ الوجود ولم العلم بالمدلول **قوله** وادكان العلم
اللازم تصديقاً يكون العلم المذموم ايضا تصديقاً لا محالاً لما تقر عند من
من ان التصديق لا يستلزم من التصور لكن لا يحتاج الى تخصيص العلم المذموم
الذي هو العلم بالدليل بالتصديق بل يعني به العلم قطعاً بما يتحقق
الا في ضمن التصديق بالدليل بل يلزم من العلم به مطلقاً التصديق بالمدلول **قوله** فاما
ينتقل التعريف بالقياس المرتب الذي في القضايا **قوله** فاما فليس المراد
بالعلم المذموم المعلق بالدليل هو العلم الذي يطبق الكسب بعين ما ذكره

34 في القول الشارح من بيان الوتيرة **قوله** لوجوده لا يصح خروج الدليل المقتضى
الى المدلول العدمي لان المدلول العدمي لوجوده في الدليل **قوله** فالمدلول العدمي
مدى العلم بالدليل تفهماً من العلم بالدليل يلزم منه وجود المدلول في الدليل
سواء كان وجوده باوعد مبالا العلم بوجوده فيه ومدى كلامه ولا يخفى **قوله** وروى
مدى العلم ودفعه بان جعل الوجود بمعنى الموجود وجعل اضافته الى المدلول من قبل
حد فطفه الى العلم الموجود وهو المدلول جعل العبارة التعريفية على حلا من الطاهر
ولا ضرورة داعية مع كونه معنى ركيكاً لان حاصل العلم بالمدلول الموجود في الدليل
ان المعلوم بهذا العلم وهذه الزيادة مع ركاكة مما لا فائدة اصلاحها وما جعلنا عليه
كلامه فانه مع صحاح فيه فائدة بعين **قوله** ولما كان هذا التعريف بحسب اللفظ لم يتبين
عن ذكر المدلول اشارته الى دفع **قوله** وقد يتوهم من ذكر المدلول في تعريف الدليل
بناء على ان معنى المدلول ومفهوماً متعلقاً به الدليل وحصل منه فكون دور يا ومغنى
كون التعريف بحسب اللفظ ان المقصود حصول التصديق بان الدليل مثلاً موضوع
في الاصطلاح لهذا المذموم لا حصل صورة لم يكن حاصله غير التصديق المذكور واما
التصديق المذكور فقد بينه فيما سبق حيث قال في تلك الامور المبررة ان كانت موصولة
الى تصور صحيح معناه وبلا شارب وان كان مقصوداً الى تصديق بسمي وجوده
ولم يمتد تعريف الدليل ايضا لكنه لم يكن مقصوداً الى المقصود وهو التصديق وهذا بالعكس
فيكون التعريف معناه ولم يكن تكراراً واما وجه دفع الدليل على التعريف اللفظي
فان اراد بان العارفين في المشتقات من الوضع النوعي عالم بان معنى المدلول
ما يتعلق به الدلالة على وجه وقع عليه ومعنى الدليل ما قام به الدلالة وصدور منه
سواء علم معنى الدلالة او لم يعلم اصلاً فكل من الدليل والمدلول معلوم بهذا الوجه
فليس معنى الدلالة لغة واصطلاحاً فاقصد بيان معنى المشتق بوجه الكمال من

معرفة هذا الوجه يكون ذلك معرفة معنى المشتق منه وايداء الوجود زيادة المعرفة
 له انما هو باعتبارها فلا مانع من المدلول المعلوم من وجه بالوجه الذي ذكرناه
 تعريف المدلول لا يوفق التعريف على معرفة بالوجه الذي حصل له بعد ذلك
 يكفي فيه معرفة حاصله سابقا على تقدير ان يكون التعريف حقيقيا بنتم التعريف يدفع
 الدور به ايضا فان اراد معنى اخر فليبين فلم يبين بعد هذا ولا شك انه لو قيل الدليل
 ما يلزم من العلم به العلم بوجوده سي اخر لنتهم وكفى على ما لا يخفى ويكون **المانع** يكون
 وجه المدلول **بول** فالمستدل به اما ان يكون كليا او جزئيا هذا على مذهب الاصوليين
 ظاهر او الدليل عندهم لما كان هو المفروض ان يقال ان كذا او جزئي واما مذهب
 المطلقين لا اذا الدليل عندهم معنى المفيد متين وكذا المدلول الذي هو النتيجة
 لا يصلح لان بوصف كذا والجزئي معنى المستدل به على ما يستدل به احواله وكذا المستدل
 وعبارته معناه ما يستدل على احواله واراد بالجزئي والكلي الاضافيين لا الحقيقيين
 والمعتبر الاضافيين المستدل به والمستدل عليه فيفهم من قوله المستدل به اما ان يكون
 كليا او جزئيا يكون المستدل عليه كذا كذا لا محالة فعوله وكذا المستدل عليه تصح
 بما فهم منها وعلى هذا لم يصح قوله وادكان المستدل به والمستدل عليه كليتين يجب
ن وبها لا نه ان اراد بالكليةين معناه كمالا والظوابط لا تسلي لانه ان يكون معومات
 كل منها اعم من الآخر مطلقا وان اراد بالكليةين ما يصح ان يحل على كذا افراده مجازا
 وكذا من المشتق وبين كذا لا يكون **الضبط** المذكورة لغوا الطهور ان المفهومين
 اذ اكانا تحت بعض ان يقع محولا على كذا افراد الآخر يكونان منها وبين فلا حاجة اليه
اشبه المفضل ان يستدل عليه وجواب انه اراد بهما ما لم يكن احدهما اعم من الآخر
 ولا اخص مجازا على الحاشية لعلنا قد لزوم فان لزوم المعنى المجازي المذكور او لا
 بعينه الحقيقى واما المعنى المجازي المذكور انما هو لا ريب للمعنى المجازي ولا اعنى

35 اعنى المشتق وبين معنى محمل كذا معناه على كذا افراد الآخر فانه لا محالة لا يكون احدهما
 اعم من الآخر ولا اخص واما القرينة فهو انه في مقام الخص فانه المتأهل لا يكون احدهما
 المعهودين اعم من الآخر **وح** ان يكون مساويا بين دون المتباينين فليعلم من العلم
 باحداهما واما كون النسبة بينهما العموم من وجه فبإتي الكلام فيه ودعوى امتناع
 لزوم العلم من احد المتباينين الى الآخر بان يتقل الذم من العلم بثبوت سوا من
 صورته الى العلم بثبوت الآخر مبين له دعوى ملا دليل فلما بل ان يمنع ذلك
 الطان تمام دليل على اشياء كتب بصدق من الصور وعلى امتناع الانتقال
 من العلم باحوال احد المتباينين الى العلم باحوال المتباين الآخر **و** سمي هذا
 العنصر فاما سمي بهذا يستدل بالجزئي على الكلي مثل قولنا بعض الحيوان انسان
 وكذا انسان ضاحك فبعض الانسان ضاحك وبالاعم من وجه على الآخر مثاله
 مثل قولنا بعض الحيوان ابيض وكذا بعض كذا فبعض الحيوان كذا مع ان كلا منهما
 فاما سمي فبعض سمي بعينه القياس عكسا وتعريف الاستقراء طر دافان قبل المراد
 بالكلية هو الاعم اعم من الاعم مطلقا ومن وجه فلاحج الثاني عن القياس فانه
 فليعلم نداخل القياس والاستقراء الى الاعم من وجه وجوابه به ان المراد بالكلية
 هو الاعم مطلقا لكن قد لا يتقبل لعموم كذا في المثال الاول فان الحيوان وان كان
 اعم من الانسان لكنه لم يجعل له لملاحظ جميع افراده بل بعضه فقط وهو ما يصح
 عليه الانسان ضرورة اعنا حمله عليه فلم يبق تناوله لا سوى ذلك البعض معتبرا
 فالحقبة منه اما مساويا للآخر اخص منه فيكون اعم من سبدها به ما حلتا وبين
 على الآخر وبالاعم على الاخص واما ما قاله السيد الشريف اندراج جميع اقسام القياس
 الاستثنائي والافتراس المفضل والمفصل عطف مداه وقياسه ان الاندراج
 في جميع ذلك منجى على ان اردنا ان يرجع الى الكليات الا ان ذكر ابن حاصبه محض

الاصول مطلبه بيان كيف يتبدل في قياس في عرف الغفاد
 هذا لا قبل اليقين بل غاية الظن لاحتمال ان يكون خصوصيا لا
 خصوصية الفرع **ما نعاقول** تارة بالدوران او فان قيل كون الدوران مفيدا
 لعل مدار للدائر منقوض بالجزء الاخر للعلم التام والشرط **و** في العلول
 المساوي لعل فان الدوران متحقق فيها مع ان شاملا ليس على الدائر فقلت
 فداخدا في تعريف الدوران كون المدار صالحا لعل الدائر وهذه الصلاحية
 متحققين المذكورات والمدار يكون المدار صالحا ان يكون متحققا
 او غير طامدة الاحتمال والاحتمال على المدارات المذكورات غير طامدة وقد
 قال في تحقيق الصلاحية طامدة في شئ من الصور وفي كل صورة لا يكون الاحتمال
 الصلاحية يمكن مع الشئ لرجح من علم **قول** او بالسبب والتقسيم التقسيم
 عطف **تقسيم** للسبب ومعنى السبب مطلق التقسيم بل معناه تقسيم غير متحصصا واذا
 كان كذلك لا بعد ابطال ما قيل في ذلك الارضا فيكون المؤثر هو الوصف
 الذي لا احتمال ان يكون المؤثر غير المذكورات **قول** او غير ذلك للمراد
 بها مطلق الغير والا يكون مفيدا لليقين بل ارادوا بما يحصوا كذا بن الرسم
 التام والناقص **قال** السد الشريفي رحمه الله بن الرسم ليس بما هو عرض بالقياس
 اليها بل بالقياس الى ما فيه المرسوم فالظاهر ان نسبة احداهما الى الاخر كنسبة
 احد الجنتين الى الاخر بل الاول لان **تبار** الاختلاف بين اقسام الحركات باختلاف
 بين الانواع والاختلاف بين اقسام العكس باختلاف الانواع واما اقسام
 المعرف فقد اخرج فيما يشبهه لاختلاف بين انهي كلامه لاختلاف في ورود ما ورد
 انما الكلام في توجيه ما اختلف فان اختلفا في الواقع **وتحسب** اعتبار علم
 انما ان يكون بالذاتية او بالعرضية او يكون البعض بالعرض والبعض الآخر

36
 الاخر بالذاتية ما على التفصيل المذكور او على غير ذلك نفع تشبيه الاختلاف
 بالذاتية بالاختلاف بالعرض او بالعكس في الجمع او في البعض والكلام لا ينفك
 لان تشبيه الاختلاف بالذاتية بالاختلاف بالعرض بالعرض لا معنى له
 واعتبار تشبيه الاختلاف بالذاتية بالاختلاف بالعرض بالعرض غير مناسب
 لان اطلاق اسم الشيء عليه واعتباره في نفسه اولى من اطلاقه على شئيه واعتباره
 المشابهة مع ان وجه التشبيه على الوجه المذكور غير طامد وعادة ما يمكن ان يتكلم فيه
 ان يقال لكن لم يكن حقيقة الحال طامدة اذا لم يتحقق تقلص طامد في انهم اعتبروا
 كون الاوصاف المتغيرة ذاتية او عرضية اعلم ان النسبة وحمل وجه الشئ ويكون على
 بعض التقادير تشبيها للشيء بالشيء في امر مشترك جمع جزئيات ذلك الكلام ولا يجوز
 فيه فان اتفقت القياس الى المفضل والمفضل في الاستثنائي والاشكال لا يربط
 في الامتناع في الحقيقة لما تفاوت بما يناسب ان جعل عرضيا وهو اختلافا
 بالهيئات العرضية محدودا وجعلها اصنافا لا يباين على هذه المناسبة والمثبات
 وتفاوت اقسام الحركات كما كان بما يناسب ان جعل ذاتيا فان كون البعض
 بما يستدل بالكل على الجزئي او ما حدد المناوئين على الآخر والآخر بغير
 والآخر للجزئي على الجزئيات تفاوت قوى كالتفاوت بالذاتية لاختلاف انواعها
 بناء على هذه المناسبة وكون اقسام المعروف مما تجتمع فيه ما يشبه الاختلاف
 فانه لما كان التفاوت بين الحدين بما هو ذا الى النسبة المناسبة المحدوديناسب
 ان جعل ذلك ذاتيا وعلى هذا القياس تفاوت الرسميات والاقرب ان يقال
 التلكة في اختلاف العبارات مجرودا للتقنين من غير اعتبار هذه التكلفات **قول**
 والقول يطلق على المسموع والمفعول اي المترك انما اظهر في قول المترك
 مطلقا ومحج بقوله عنه قولان فضاء من المركبات التقيدية او من النام

كما يحج قولان من التام اذ لم يشك في صدق وسط وحج به القضية المركبة المستلزمة
 لعكسها وعكس نقضا ان ثبت لا عكس النقيض لان قوله عند **مشر** بسبب القولان
 للقولين لا حرج وصدوره عنهما والقضية الواحدة البسيطة المستلزمة لعكسها وعكسها
 نقضا وكذا القضية الشرطية المركبة من الشرطين المستلزمة بعكسها وعكسها نقضا وان حرج
 به ايضا لكن استخراج القول لان مقدمه ان يعرض للمركبة ايضا على الوجه
 الذي ذكرناه **قول** لانه هو المستلزم المطا وكذا المراد بالقول **اللازم** هو المقول
 او هو اللازم له دون المقول **قول** مولف من اقوال فان قيل ما فائدة زيادة
 مولف فلا قيل قول من اقوال **قلت** ذلك بصرح لم يتعلق الجار وفائدة دفع
 توهم ان يكون المراد به التعيين وضع الخصوص كما يقال في بعض اقوال **مشر**
 يكونان لطيفة قضيتان اه بل **قلت** قضيا باحدى الشرطين وانما وضع المقدم والثاني
التي **قول** ليندرج فيه قياس مقدمته كادته ظاهر الكلام **مشر** بانه لو لم يكن
 الكلام لم يتناول التعريف لقياس مقدمته كادته ويولس كدك بل غاية انه
 توهم ان لا بد من ان يكون المقدمات متحققة متحقق النتيجة ايضا فاشتبوه
 متى سلمت الى انه يمكن ان يتحقق الاستدلال سواء تحقق المذموم بتحقيق اللازم
 او لا لكن **حين** اذا تحقق المقدمات تحقق النتيجة فيكون النتيجة **الناطقة**
 واخرى القياس لا خفاء في افادته مدخلية الهيئة في الاستدلال اما افادته دخولها
 في القياس فلا لاحتمال ان يكون شرطها ايضا مدخلية بالهيئة في لزوم النتيجة
 للمقدمات في نفسهم بل كل تحقق المقدمات في نفس الامر تحقق النتيجة سواء
 عرفت الهيئة بالهيئة لها او لا **والجواب** عن هذا ان المراد بالاستدلال القياس
 النتيجة هو الاستدلال اما في الذهن اي تحققه في الذهن **مشر** لخصه لا فيه وعندها
 ادعاء المشر بقوله عليه السلام هذا الاعتبار لا اعتبارا في نفسه لكن عليه

هذا وضع الاسكال المذكور في تعريفه لا ليدل على لزوم في الجمع بهذا الاعتبار
 بل في البعض فقط وتوهم اللزوم على وجه البناء واليقين وغيرها لا يدفعها من النقض
 عند انما **مشر** **قول** لكن لا بالدلائل هذا الدليل هو ان يكون متعلق بمحول
 الدعوى موضوعا للمركبة **مشر** وقد يكونان مباينين **قول** لم يلزم مباينان فان
 مباين المباين قد يكونان مباينين قد يكونان مباينين **مشر** لم يلزم مباينان
 بل يمنع والتفريق المدعى في اللزوم دون الحكم بالامتناع دون الحكم بالامتناع
 لان مقصوده يحصل في اللزوم من غير احتياج الى الحكم بالامتناع مع انه اشار الى
 في الدليل وكذا الحال في الضعيف **مشر** به واسطه عكس نقض الكبرى **مشر**
 بل العكس المذكور واسطه في ظهور الاستدلال في الاستدلال **مشر** فكذلك اذا
 بين النتائج المستفهم والخطف والافتراض فان كل المراد اللزوم في الذهن لا في
 نفس الامر ولا تسلان العلم بان لفظ المذكور لا يستلزم العلم بهذا القول بل
 تلك المقدمات التي عكس نقض الكبرى **مشر** فليست يحج الاسكال الثلثة غير الاول **مشر**
 اذ العلم بالاستدلال العلم بما هو نتيجة الاعلى الوجه الذي ذكرناه وهو جار فيها اذا بينت
 النتائج لعكس النقيض كما قد في محضر الاصول لابن الحاجب ولا فرق الا ان مبنية
 الاول فيما لا يمكن البيان الا بعكس المنطوق فان تلك الهيئة لا بعد ان تبطل
 ذلك وذلك الفرق لا تجدي نقعا فان مبنية الاول مما لا يمكن البيان الا بالامر
 ايضا عصبه بها ومع ذلك اذ رجوه في القياس وان استلزم النتيجة لذاته فادرج
 ما يكون بيان النتائج المستفهم والخطف والافتراض في كون الاستدلال لذاته
 دون ما يكون البيان بعكس النقيض حكمه وادرج ايضا فيه بطلان القياس
 الافتراضي في الاسكال الاربعة لانه بالنسبة الى هذه اللازم ليس شيئا من الاسكال
 على وجه قدره وانما **مشر** **قول** لينج المطا قال السيد الشريف رج هذا القول بالنسبة

النقض بغير نظر بعد ذكر احتياجها الى
 مذهبنا من هذا القول

الى اللزوم المذكور ليس قياسا واما اذا قيس الى قولنا ليس جزء الجود مجزئيا
 قياسا من السكالات **الثاني** ومنه رجاى تعريفه انتم كلامه كونه قياسا من السكالات **الثاني**
 من غير ان حرف التثنية لا يوجب بسبب الهمزة لاجزاء الجود كصلح شرط
 السكالات **الثاني** وهو اختلاف المعدنين والاختلاف والسبب في اختلافهما او جعل
 جزء من الجود فان لم يكن واحدا من الاسكالات الاربعه فاذا جعل سبب الربط
 فمكسرا فيقضي على الوجود المذكور في الشرح ولا يستقيم على شرط من المدينين اللهم
 الا ان جعل سبب الجود لا معد وله في قوة البلية فتوجب العكس على الوجود
 المذكور من غير كونها موجبة وحرف السبب جزء من الجود فان خرج وبيان ان شرط
 السكالات **الثاني** فيه على كونه في قوة البلية في سبب **قوله** وقول اخر في مغاير
 كقول واحد من المعدنين واللا يلزم ان هذا الوصف يصح بما يشترطه عند بيان
 القول المعلوم للمعدنين مغاير لكونه لا محال **قوله** لا نأقول القول اللزوم في
 الاستثناى هو الثاني واحدى المعدنين على الملازمة اه لا حاصل لهذا الجواب لان
 القول بان اللزوم هو الثاني اذا كان جاريا على الحقيقة مع طلاله ونقصه لان اللزوم
 قضيه بخلاف **الثالث** فانه لا حكم فيه فلا يكون قضيه لا بدفع السؤال لان جزء الجزء
 فالثاني احد الاقوال التي بناها لقياس منافعهم لو اريد بالقول القضية فهو ليس قول
 لكن المجيب سلم ان اللزوم هو الثاني فان كان يجب بذلك وان كان جاريا على
 الجواز كما ان القول بان التثنية قد يكون مدكوره بالفعل في الاستثناى قول مجازك
 بنا وعلى ان طرفها مكند او ثانيا مدكورا في مالا اختيارا في مغايرة الثاني فلا بد
 في الجواب من بيان مغايرة له وهو ان اللزوم قضيه دون الثاني لان سلم
 طلاله هو الثاني وبيان مغايرة كل من اللزوم والاستثناى **قوله** ان يستدل
 بوجود المذموم اذ فان قيل وجود المذموم والمعاذ وكذا عدم اللزوم او المعاند

38
 هو الاستثناى فقط والاستدلال بمقدمه واحدة فقط فكيف يستدل بوجود المذموم
 اه قلنا المراد وجود المذموم من حيث هو مذكور ولذا الباقي فيكون الاستدلال
 بالشرطية والاستثناى جميعا **قوله** اما ان يكون هذا العدد وجاه او فردا هذا مفصل
 شبيهة بل باليد ولو احراد اذ العا د عن الموضوع يكون جملة شبيهة بالمتفصلة **قوله**
 وما نفع الجمع بنا هذا قد قطع اي لا يصدق ان ولا يصدق بان مدافعية لما نفع الجمع بالمعنى
 الاخص للمعاني الحقيقية وكذا التفسير الذي ذكره لما نفع الحلول انما هو تفسير لا بالمعنى الخاص
 المطابق للحقيقة واما تفسيره بالمعنى الاعم وهو ان حكمه بالثاني صدقا فقط **قوله**
 من غير حكمه شافيه لا بد مع السكوة عند ان الحكم بالثاني لا يقطع اي من غير حكمه
 يتنافى معها بل مع السكوت عند وجاها في الاستدلال لاجل الاخصين وحمل ما
 في المتن على الاعمين اولى لكونه شاملا لكل **قوله** في امرنا سبب في المطالب **قوله**
 الاستدلال في امرنا موضوع النتيجة ومجولا لان التفسير بينهما لم يفتقر لقياس مجزئيا
 لكونه مكتبة بالقياس فلو لم يكن امرنا سبب في المطالب سبب يعلم النسبة بينهما لم يند
 القياس النتيجة انتهى كلامه وجوب اسم القياس الا انه في المفيد للتصدق بالمسطرة
 على امرنا سبب في المطالب المسبب في الوسط مع وجوب كبره مما يفر عند ما
 لكن لم يعموا عليهم برفا نانا طعا **قوله** ما ذكر السبب من انه لو لا ذلك لم يقد القياس
 النتيجة في حيز المنع بل هو اول المسئلة **قوله** ستة عشر احاطا صلا من صغرها **قوله** الرابع
 فان قيل سلمنا عدم انتاج الشخصية في الكبرى وان ذهب بعضهم لكن في انتاج
 الاول والصغرى شخصية فيكون الضرب الممكنة الا نعتقاد اكثر مما ذكر **قوله**
 لعدا دج الشخصية في الجزئية يجوز **قوله** ان يحاط بالصغرى الصغرى **قوله**
 لو كانا مع الكبرى **قوله** البلية الموضوع في حكم الموجبة كقولنا لا شيء من ج
 بقولنا كل ما ليس بـ ا سح كلج ا بنا وعلى ما دل قولنا لا شيء من ج ب بقولنا كل

ح ليس ب فان قلت سم هذا الكلام مع اننا شرطنا عليه او احدهما اما الاول
 فكل قولنا لا شيء من ح ب وخصه وبعض ج ا فانه سم بعض ج ليس الاله عكس
 الترتيب الى رابع الرابع سمع ما عكس الى المطلوب واما اذا انتفى حاجب الضمير
 دون كلمة الكثرة فكل قولنا لا شيء من ح ب وكج ا فانه سم بعض ج ليس الاله عكس
 الترتيب يرتد الى ثالث الرابع سمع ما عكس المطلوب واذا انتفى كلمة الكثرة دون
 احجاب الضمير فكل قولنا كج ب وبعض ب ليس ا فانه سم بعض ج ليس الاله ادا
 عكس الترتيب ثم عكس الحركية بالمستوى الى قولنا بعض ا ليس ب وحصل العكس
 موجبة كلمة سالبة المحول ثم الكلمة بعكس التقيض الى قولنا بعض الجيب كمال ليس ليس
 ح فنتج بعض السج وديعكس بالمسوى الى بعض ج ليس اعليه ما في الباب انه ادا لم
 يحصل الشرطان لم يكن الاول يدعى الاشارة لانه لا سم اصلا فلت جمع ذلك مني
 على كون النتيجة الحاصلة من تلك الصواب من احدى الطرفين لينعكس الى المطر اذ
 السؤال الحركية غير ما لا تنعكس وتخل تمنع امكان ذلك حتى يتبين بالدليل
 ولذا الاسكال الباقية يمكن عمل ذلك ابرار الشبهة على شروط اثنا جوابين
 ضروريين متجهين غير ما ذكرنا ويدفع الجواب الذي ذكرنا ههنا فكل بك بالاسماع ان
 وجدت دل على اليه **قول** بعد ثبت عدم انتاج نسخ قرابين فان قلت بل ثبت عدم
 اسما عشر قرابين اذ القرينة الاولى من الاربعة احص من ثلث قرابين وكل من ثلث
 الباقية احص من قرينة واحدة فكون المجموع عشرة واثنا قلت القرينة الثانية والثالثة
 كلاما احص من قرينة واحدة هي اعم من كل منهما الا ان كل منهما اعم من الاخرى اشارة
 اليه السد الشرحي قال فلهذا القرينة اعلى الحركية من الضمير الى الاله الحركية
 والكبرى الموجبة الحركية اعم من كونه واحدة من الثانية والثالثة اسمو كلامه **قول**
 فسقط من السطر الثاني ضربان اخران فان قبل الشرط الاول لم يعد اجتماع

39 اجتماع الحسب بن على تقدير عدم كون الضمير موجبة حركية والسطر الثالث على
 تقدير كون الضمير موجبة حركية كون الكبرى سالبة كنهية فالف السطر الاول
 خاتمة ضرب من السطر المذكورة وبالمثل في كل واحد من السطر المذكورة وهو ضرب
 الموجبة الحركية مع كبرى السالبة الحركية والاثنان الذان ذكرهما هناك فليسف حال
 سقط ما لسطر الثاني ضربان فلت ليس المراد انه لا يسقط به الا هذان الضربان
 بل مراد انه يسقط بمقاعد السطر المذكورة ضربان اخران بالدليل الذي ذكر
 وانما لم يتبين ما سقط لكثرة شرطه وعن الاخر لان بيان ما سقط بالاول فينتج
 الى بيان واحد مما سقط بالثاني فنتبه هناك اخف **قول** ا ما ان يكون عقلياً
 ما حوزة من العقل من غير اتفاق راي السماع من الانبياء اعم بواسطة او غير لا سيما
 من تفسير العقلي بما يخص بالمنقول عنهم اعم فالقياس الذي كلفنا مقدمته واحد بهما من
 المقارنات او هي يكون بسبب العلم بهما السماع من غير النبي اعم في غير اشعيات وان
 لم يبلغ الخبر الى حد يقين بل الاعتبار او الظن في عقليته **قول** ما ذكرنا ما مور به
 عاص لمعول على افحصت امرى فكذلك عاص يستحق العقاب فان قلت ان حجاب
 على مناه النظم لا محل حسب المعنى في الضمير بل حسب اللفظ فقط وان حمل على لازم معناه
 وهو المستحق للعقاب يكون الكثرة بعينها واجواب ان عاص مستحق في مفهوم ما يطلق
 عليه هذا اللفظ مجاز ابدل عليه ولابد وهو قول افحصت امرى فانه لا يدرك الا
 على اطلاق العصيان وعلى ترك الاثنان بالامور **قول** احصهم لاحقا في عدم ورود
 هذا السؤال بعد ما قرر الكلام على الوجه الذي ذكره بلا السؤال يتوجه على الحث
 ويدفع بان يقرر كلامه على الوجه المذكور فالاول ان يقال فسقط منع احص او حمل ج
 تقدير الكلام على وجه يتوجه السؤال ثم يدفع بما ذكره **قول** فصورنا عقلياً لا محل
 للسمع فيما اذا وصفنا عقلياً والنقلية باعتبار **تفسير** ا ما اذا وصفنا بما اخبار

ما ذكرنا من نقل المحض بحيث لا مدخل للعقل فيه اصلا مع لزوم العلم بل انما يصح باعتبار مودعنا
القول **قول** الوصور عمل وكل عمل بالنية فان قيل ان اراد العقل في قوله الوصور عمل العقل
الشرعي لم يكن الصوري عنده وان اراد العقل مطلقا لم يكن الكبري عليه لان معناه وكل
عمل شرعي بالنية على ما يدل عليه دليل لا مطلق العمل وهو **قوله** **قوله** الثاني **قوله** لا يتم
مخصص العمل في الكبري بالشرعي فان معناه كل عمل شرعي بالنية او صحة النية على خلاف
الرايين في قوله ام انما لا يلى بالنيات وحاصل معناه قضية كلية مجهولة الشرطية اي كل
عمل ان قرن له نوا **قوله** فبالنية ادرك عمل ان كان له معنى في الشئ هي النية **قوله**
العمل العقلية اما ان يكون مقدمات قطعية ضرورية او ممكنة وسمى برهانها فان
تقبل بغيرهم منه ان مقدمات الجاهل اي مودعا اذا كانت قطعية سميت برهانها وسمى
كذلك بل لا بد من ذلك ان يكون استدلالا للنتيجة ايضا قطعية ليكون برهانها ولا يلزم
من قطعية المقدمات قطعية الاستدلال كما في الاستدلال الغير التام فان المقدمات المذكورة
فقط قطعية بالسر والالاستدلال ظني **قوله** لا يتم قطعية جميع المقدمات في الاستدلال التام
بل صارت مقدمات ظنية ايضا مضمومة الى المقدمات القطعية وهي قولنا في اد الاستدلال
الاكثر وحكمنا عليه حكما يقينيا وسمى ايضا كذلك فان يكون الجاهل القطعية المقدمات اذا
كانت صحيحة الصورة قطعية الاستدلال لا محالة وقد يفرض عليه ايضا بطلان الحصر
وسلطان تعريف الخطا فان اذا كانت بعض المقدمات قطعية والبعض الاخر ظنية
واعتبار محكي او ناسدة سميت خطا واما رتبة ولم يدرج ذلك فيما ولا في غير
في بطل التعريف والحصر والحوار ان ارادنا المقدمات الظنية ما لم يثبت ما سبقه قطعية
مساو كان **قوله** بالسر بالظن او بعضا ظني والبعض الاخر قطعية او اعتقادية يدل على جعلا
مما يدل ما يكون مقدماتا مسددا قطعية **قوله** كذلك او **قوله** السيد الشريف قدس سره كلام مختصر
الاصول **قوله** وسمى برهانها ما كان استدلالا شرعيا **قوله** قدس سره اي عند الحكم وقال في

40
وقوله ودليل اي بالمعنى الاخص عند المتكلم وقوله وسمى خطا به عند الحكمه وقوله
وامارة اي عند المتكلم وقال وفي اي المعنى جعل الحد مندرجا في الخطا ولا جدال
في ذلك اه اسى كلامه **قوله** والماوى البقية هي المبادى الاول للبرهان اي اراد المصنف
بالمبادى البقية المبادى الاول للبرهان لا مطلق المبادى البقية لان ما جعل مودعا
ومبدأ ما يكون مما يعلم يقينيا بالكسب والى من المذكور **قوله** انما اخفى البيان با
دون مطلق المبادى **قوله** ان عنوان البحث مبادى الجاهل مطلقا لان المصود بالبيان
في هذا البحث بيان ان ما واما **قوله** في قسم المبادى الجاهل المقسم فقط فيعلم
بيان هذا القسم بيان ان قسم مطلق المبادى سياتر على ظهور ان **قوله** اخر هو
الكسبي **قوله** بل بوسط تصوره عند تصور النوع والاربع وهو الثالث م
على وتبين ان قبل المنقسم غشا وبين وان كان اهم من النوع لوجوده في المبادى
لكد ما حودة في مفهوم الزوج فان معناه عدد منقسم غشا وبين ونعني كونها لازما
خارجا عند الارادة فلا يصح ان العقل يخرج من مجموع الطرفين بل بوسط تصور عند
تصورهما فان ما تلحق اليه مع التصورين لا بد ان يكون خارجا عنها لا داخلها
فلت اد اصور العقل الطرفين فقط تصور هذا الوسط في ضمن النوع اي لا غير
عنه مخطوط تفصيل او هو بهذا الاعتبار ليس وسطا تصوره العقل تفصيل بعد
وهو بهذا الاعتبار هو الوسط وحارجا عنها مودعا ولزوم هذا بتصور التفصيل
بعد تصور الطرفين محل ما **قوله** **قوله** الشئ مصدق والتار محقق لا خفاء في **قوله**
تنك القسطين اما مملعين او كليتين لا شخصيتين فلما يكون الطرفين منها محسوسين
بل مدركين بالعقل الصريح ومعدونة الحس للعقل في ذلك الحكم هو ادراك جزئيا
من حركات مبداء اشتقاق المجرى الذي يتشخص بتشخيص المحرك وهو الصور الجاهل
النايم بالطمح جبراه والحرارة القابلة لما نار الحاصه جنب احصا ولا خفاء في انه

كما في الحكم والممكن القضية كلية اما في الكلية فلا يكون قولنا ان لنا حوفا وغصبا لا يكون
 القضية تنحصر بل هي كلية موضوعا يكون الظاهر مما يدركه العمل **الضرر**
 واما دعوى الحيل الباطن في هذا الحكم فهو ذكره حريا خاصا من حريات العنوا **الضرر**
 كما بنا في حكم خصوصية فيه فاما به متشخصا بمتشخصه واما الحكم على ذلك **الضرر** المذكر
 بالجنس خصوصية فليس مما يحتاج العقل فيه بعد تصور الطرفين الى شيء قوله لان
 الحكم بسببه قال السيد الشريف جعل الحكم في المناهضة **قوله** من ان تجبر
 عن محسوس اراد بالاجبار عن حال محسوس نحو من العقل به وعونه **الاحساس**
 سواء كان الاحساس به ولو مرة من غير ما جعل العقل عليه الحكم كوجود المحسوس
 فان الاحساس به **مسلم** تجبر بوجوه ادخاخ الى تكرار الاحساس كما حكم التجبر
 والحدس فان الجمع الكثرة اذا جبروا عن حكم تجبر او حدس بان قالوا جربنا كما ملاكنا
 تبعنا به او حدسنا به فحصل لنا التيقن به حصل **الاحساس** مع جبرهم الجزم به وان تجبر لم يكن
 وهو بالنسبة اليه من المؤثرات وان كان بالنسبة الى الحدس من المجربات والحدس بآثار
قوله واما اعني كون الجزم عن محسوس لان غير المحسوس اه ما قيل لو لم يقد الجزم
 اخر الجزم عن غير المحسوس لم يكن الاجماع جرح قطعية مطلقا لا كلام اصل اللغة الاجماع
 من غير عن تحقق حكم شرعي عن علم بدليل لا جرحه وخبره لا يفيد القطع وخبر الجميع لا يفيد
قلت هذا الجزم ايا حصل بدليل شرعي يدل على قطعية الاجماع لا لان العمل احوال
 نواظروهم في ذلك عند الخطاء والكذب لو خفي ونفي مع قطع النظر الى ما عذرهم من
 امور الشيع فان قيل ما السبب في ان العقل لا يجزم اخبر به الجمع المذكور اذ كان
 محسوسا ولا يحكم بما اخبر به الجمع المذكور اذ كان معلوما لا بد عقلية **قلت**
 السبب في ذلك عدم احتمال **نظر** الخط في الاول ولا يتوقف الجزم على عدم احتمال
 الزامهم الكذب فاد علم ذلك جزم به كذا ولا ياتي فان فيه مع احتمال الزام الكذب

41
 الكذب احتمال طريق الخطأ بنا وعلى احتمال الخطأ في الدليل وبالكثرة نرفع الاحتمال
 الاول دون الثاني وفيه تأمل **قوله** واعتبر ان يكون ممكن وهو الوقوع فان
 قيل ان اراد ان ذلك المحسوس ممكن الوجود فاما المحسوس عن غنى او كمالا
 يفرض انه لو ادرك لا ادرك بالجنس موجودا ممكن وان كان انصافه **بجانب**
 الصفات والاحوال **ممتنع** كما لو فرض محسوس مشترك الباركي فان
 الممتنع هو انصافه يكون مشترك الباركي لا وجوده وان اراد ان الحكم
 المجزى يمكن انصافه ذلك المحسوس به فيجزم العقل بامتناع نواظروهم على الكذب
 عن غنى **قلت** بخلاف الاول ولان ما ذكرتم تم للفرق الطامدين فذلك هذا المحسوس
 مشترك الباركي بين قولك المحسوس الذي مشترك الباركي موجودا فان
 المستحيل في الاول انصافه يكون مشترك الباركي لا وجوده **لحققة** وفي الثاني المستحيل
 وجوده اما الانصاف يكون مشترك الباركي في وجوده في الموضوع ليس الموجود
 اثباته ونفيه في الصفة المذكورة او بخلاف الثاني ونفي ما ذكرت لان معنى
 قولهم تجزم العقل بامتناع النواظروا ان العقل يجزم بهم لم يرموا الكذب لا انهم
 لا يقع لهم الكذب **قوله** ان التجربة يتوقف على فعل يفعل الانسان اه ملا النظر
 ذكره العلامة الا انه في سجع المطالع قال السيد الشريف هذا ضعيف لان الاحكام
 التجريبية تجزيات اه **قوله** قد يروى على كذا واحد من هذه المبادئ عشرة اصناف اه
 مني الجميع **شبهة** ذكرت للفتح في احكام الحس في الدبنيات على ما هو المذكور
 في المواضع اجوبتها وابادها لا يبق الا بالمطولات فتكرارها **قوله**
 واما مقدمات المعالطة في عبارة الكتاب **مسألة** محتجبت قال واما مقدمات
 المعالطة فقضاء الوهم في امر غير محسوس فباضا على المحسوس جعل حكم الوهم
 الذي هو التصديق خبرا عن المقدمات التي هي المصدق بها واطلاق الخبر والدليل على

مطلق المعالط والقاسات الشرعية مجازا داخل من القاسات الشرعية هو
 النقيض والباطل دون التبريد وكذا في أكثر المعالطات لا يحصل للمخصص إلا الحد والعجز
 عن حلا او حصول نتيجة فكلما زاد نقص النتيجة في المعالطات قد يكون يقينيا
 بديها او نظرا حاصل بالبرهان حصول النتيجة **الحجج** **قول** دلل على نقله من عرف
 صدقها على التقليد لئلا يكون سبب العلم بعد منته **او** احدهما حكمه الذي عزم بهما
 او باحدهما سواء سمح المستدل بنفسه او ينتقل اليه فقوله نقله على حد **المضاف اليه**
 اي نقله منته او على الاسناد المجازي **وحمل** مجازا عن المتقدمين فيكون استخدما
 بعيدا **وجزا** التسمية بالنقلية لكونها على وجه ان ثبت بالنقل ما صح نقله عن النبي **عزم**
مستلما ما حكمه عزم به فذكر المذموم واراد الا لازم فاصلا لئلا يحكم النبي عزم عقدهما
 كلاً او بعضا وهو اعلم من ان يكون حكمه عزم به معلوما يقينيا بان يسمع منه اجابة بنف
 مع ما هذه الفرائض **المراد** منه او ينتقل اليه نقلا مستورا او معلوما طائفا
 لا يوجد فيه تدل بالقطع على المراد او ينتقل اليه بحجة الواحد او كما قلنا انه اعلم لان
 التواتر في شرط لا فادنا اليقين **فان قلت** التعريف صادق على دليل حكم النبي **عزم**
 عندما تلاك العقلة باسرها مثل لو كان فيها اله الا الله لصدقنا مع ان العقل حكمه عندما ت
 مع قطع النظر عن سماتها من النبي عزم ومن ان ذلك هو العقل **قلت** لهذا الدليل **الحجج**
 جينيان فهو من حيث انه حكم به العقل مع قطع النظر عن حكمه الثاني **الحجج** به على
 ومن حيث انه حكم به الثاني سبب العلم به لو فرض ان لا حكم العقل بنف **تفهمي** **قول**
 لانهم ادعوا الصدق والطهر **والعجزة** على وفق ما ادعوا مداه صعد الى الدليل الدال
 على صدقهم عقلا وقد ثبت بانقوائه في من المبادي **الاول** واما الكبير **ففي**
 كل من يدعي النبوة والطهر المعجزة على وفق دعواه فمنه من البديهيات والملاويبات
 وهذا الدليل مستلزم ومنه لكونهم انبياء استخدما قطعيا كما ان معدنية قطعيتان

قطعيتان وفوق ادعوا الصدق **معناه** ادعوا النبوة المستندة لصدقهم في كل
 ما اخبروا من الله وقد بين الاستدلال في موضع **قول** **لانه** يمنع ان يعرف صدق
 بالنقل **الدليل** **سواء** من عرف صدق عقله لانه انتهى النقل اليه والنقل مقطوع به
 فهو ايضا عرف صدقه ولا يقدح في ذلك مدخله النقل في الجملة مثل ان يقول **ثبت**
 ثبت نبوة عقلا ان قلنا ايضا يثبت فان قلنا ناه من عرف صدق عقلا فان
 نباهم لما اخبرنا به فارون نبيا عليها قطع صدق ما روي وان لم يعلم انه ادعى
 النبوة والطهر المعجزة على وفق دعواه وانما امتنع صدقهم عليه بالنقل اذا لم يثبت
 الى من عرف صدق عقلا لان المراد بالصدق هو الصدق على سبيل القطع واليقين
 لا الصدق وان كان ظاهرا اذ الظن يحصل لكل من ظاهره حال الصدق **فان**
 لم يكن المجزئ بعيدا عن الطبع ولا يلا طريق العقل اليه وايضا العدة فيما ثبت
 بالنقل من الامور الشرعية التي تحرم العقل ما كانا ثبوتيا او انتفاء ولا طريق له
 اليه وعجز عن السبب لا يفيد كذا صلا لا يقينا ولا ظاهرا ومعرفة الاحكام الشرعية بالكرامة
 من غير ان يستفاد من النبي عزم طمنا او باطنا منهم وان كان كاشفا لبعض الاحوال بالنسبة
 والكرامة بل يقول ذلك ايضا سبب ما بقية النبي عزم واتصاله به معنى واما نضيفه عن عقل
 الملة الطائفة فلا يقول **عليه** **قول** **عصم** رواية العربية اي يعلم يقينا انهم لم يخطوا في ما رويوا
قول **معروفا** **اراد** بها جوابا لقاط العرب **علم** متن اللغة **قول** **واراد** بها الرباط التركيبية
 التي تدل على معانيها الموضوع لها وضعا نوعيا وهي معلوم بعلمه **العرف** **قول**
 ورتبنا ما اراد بامنيات التركيب التي يحصلها المعاني على اصل المعنى وهو الخواص
 الكائنة **والافادة** **المعلومة** **بعدم** بعلم المعاني في البيان وما لم يعلم يقينا ان واد ملك
 المذكورات لم يخطوا في رويها من العرب ولم يعلم ايضا ان العرب لم يخطوا
 فيما قالوا لم يحصل اليقين من الجمل المنقول لئلا تواتر ادع مع احتمال الخطا في واحد منها

عقل

في القطعات لا يعقب الماني بقيد العلم اما الكري فينبية واما الصغرى فينتهي فلان معنى
النظر الصحيح ما ينطوي على علاقة عقلية موجبة لا تنافي الى المطور وداعية مع عدم
المانع والفرق بين التيقن واليقين ان الاصغرى ينتهي بمصهورها لا وفي الصغرى تفصيلا
وذلك بخلاف الحكم بديهيه وكسابقه **قوله** علم من الاول الى العلم بوجود المعلوم لاحفاء
ان التيقن لا يلزم من مقدمه واحدة من مقدمات الفاس بل كل ما مدخل فيها والارام في
الاول في عبارة الماني اشارة الى العلم بوجود المعلوم مع العلم بالملازمة وكذا الارام في
الثاني اشارة الى العلم بوجود المعلوم مع العلم بالملازمة وكذا الارام في الثاني علم ما ان
ابن السيد السويج **قوله** فثبت ان الفكر الصحيح في الالهييات بقيد العلم اه قال السيد السويج
اي الدليل الاول عباس استثنائي عام اراد بقوله الدليل فباس الاستثنائي ان الدليل الذي دل
الدليل الاول على انه مفيد للعلم فباس استثنائي وكذا الحال في الثاني اما الدليلان المذكوران
فكلما استثنائيان مصلان من الشريعة ووضع المقدم وان لم تذكر في الماني المقدمات المشائية
اعني الوضع قد يرد ذلك ان المدعى وان كانت موجبة كمنه لكن المنة بالدليل المذكور ابتداء
هو المنة الى النظر المفيد للعلم بوجوده لانه كما حصل العلم لاحد بلزوم شيء شيء وعلمه وجود
المعلوم او عدمه اللازم حصل من العلمين الثانيين عدم المعلوم لكن حصول العلم بالثابت
حصول العلم الثالث منهما ثابت وهو المطور والكل في مورد الدليل الثاني **قوله** احثي السنية
فان قيل ان اماره لا يلزم ما ادعوا فقد لزوم تقي الشيء بنفسي وانه ينافي لان هذا الدليل الخاص
الذي اورد ان لا شيء من النظر مفيد للعلم داخل في تلك الية فيلزم انه ايضا غير مفيد
فكون مفيد او غير مفيد وهذا تناقض صريح وان ادعوا ان تلك الية بديهيه وما ذكره في ثبوتها
فثبت المدعى باطلا والالام مختلف فيها الزاعلة وان كان محال في حكمه في حكمه ثباته
قلت ما ذكرنا ان يلزم ادادوا الثابتين من تلك الية فلا بد ان يكون بديهيه او نظرية بغير
نظر خاص العلم في نفسه او العلم بالاما اذا قصدوا بها الشك في كون النظر مفيد ا

مفيد للعلم فلا ادكفهم ان يكون نظر خاص بقيد الظن بان لا شيء من النظر مفيد للعلم
ولا تناقض في ذلك اذ كان نقض الشيء مطلقا لم يبق ذلك الشيء بقيا بل مفقود قد يقال
ايضا لا شك ان كذا الوجوده دلائل فنيلا لا ينظر بنقض المدعى ليلزم حقيقة ومدعى كهم
سالكه فمقتضيه موجبه جريته لا موجب كمنه كما صرح تقرير دليلهم هذا انه لو لم يصدق
لا شيء من النظر مفيد للعلم لصدق بعض النظر مفيد للعلم ودال على ان العلم الحاصل عقليه
وج تكون ناكلا للملازم مكان او بطلان الثاني في جبر الخلق ولا ياتي في ذلك في الوجود الثاني
والثالث بل اورد عليه الجواب المذكور في الماني **قوله** ولعل المصنف اراد ذلك
لكن عبارة لا يفيد اقول البديهي والنظري وان كان من صفات العلم من
حيث هو علم حقيقة لكن التزاما بوصفها المعلوم ايضا فبقا هذه قضية نظرية او بديهيه
ومنها وصف العلم بما حصل عقليه النظرية طامزة والاعلى ان التزديد في العلم يكون
او نظريا ليس باعتبار كونه على بل من حيث كونه معلوما اي باعتبار العلم المتعلق به
وقوله لا مانع خلافه يدل على ان ليس المراد العلم بالصوري المتعلق به ولا يصدق
حصوله في نفسه لانه خلاف الضرور غير ممكن وكذا خلاف حصوله لا مانع ان يظهر
لاحد ان ما يكون من كان حاصله ومعلوم لم يكن حاصله فيكون باعتبار التصديق
ثبوت امر اخر من كونه على امر حقيقيا او اعتبارا بالغير ذلك ومناسية كونه على
للبحث دون غيره قريبة والاعلى ان المراد ذلك فثبت ان عبارة المصنف بغير ذلك
غير فاصح وعلى هذا يكون حصل حاصل القضية ان العلم بان كذا حصل عقليه النظر علم حقا
اما ان يكون ضروريا او نظريا وكما هو بطلان ولا حقا في ان التزديد المذكور غير حاصل
ان يكون العلم ببعض ضروريا او ببعض لا نظريا وطورا الخطا وان سلم فلا يتم ان يكون
في البعض الصوري **قوله** واما عدم لزوم التسامح فظ واما ذكره في الشرح في
هذا القسم على ما حمل عليه عبارة الكما من انه يخصص بلا محصن لا بد عليه ان ساو

ما حصل من النظر في حصوله وان سلمه فلا يتم في حصول العلم بانه علم كذا حواحد ط
يمكن ان يذكر لا لزوم الخصم واما الجواب للتحقق فهو ما ذكر في **الحاشية** فان **فائدة** الشبهة
وان فرض تمامه لا يعني من الحق شيئا لان **الحاشية** ان النظر الصحيح هو بعد العلم ام لا لان
العلم يكون العلم حاصل عقبة النظر مل يمكن حصوله ام لا واضع العلم حصوله وبانه علم
ام لا بناء في حصوله فابن اخذ مما عن **الحاشية** لا انا ندعي حصول العلم من ندعي ان العلم
كونه علم ايضا هكذا قيل لكن اللابق على هذا ان يذكر ذلك ايضا في تحرير **الحاشية** ولا يتطهر
جميع الشبهة في سكر واحد بل ذكره وجب كسبته **قوله** الوجه الثاني حاصل لو لم يصدر
لا شيء من النظر المفيد للعلم لوجوده كذا ليس موجودا او لو وجد لزوم اما طلب العلم او عدم
العلم بان احاطا بطلوه كذا بل لا يوجد النظر المفيد للعلم وحاصل الثاني انه لو لم يصدر
لا شيء من النظر المفيد للعلم لوجوده بعد في بعض النظر المفيد للعلم لوجوده كذا ليس
موجودا لانه لو وجد لزوم **الحاشية** راد من المقدمتين دفعة كذا بطله بوجد المقدم اما
بيان الملازمة فلان مقدمة واحدة لا تمنع واما بطلان الثاني **قوله** انه حلا للوجودات
والجواب ما ذكر **قوله** وكذا جعل في مقابلة عند الزد يد فلا يقال لا يصدر في مقابلة الضروريات
هذا المعنى للنظر وان كان المتبادر عند المقابلة هو الضروريات بالمعنى الاحول لا الوهيد
الصارف عن مقابلة الطام لكن مقابلة تدل على ان المراد ذلك المعنى لا الضروريات بمعنى
البدعي وهو وصف العلم بكونه حاصل عقبة النظر فانه يمنع ان يكون ضروريا بالمعنى
كما البدعي بل ضروري بمعنى الاضطراري كما حصل ان ما قلتم انه حصل بالنظر ان كانت
حاصل بعد النظر بحيث لا يتوقف النظر على سدا صلا بل اضطرار النفس الى وجودها
بان خلافا وهو ان يتوقف على نظر اخر وحال كل نظر **قوله** وفي ذلك يلزم التمسك ووجه
ان تخار في الجواب ان حصول العلم يقيني عقبة النظر اضطراري بحيث لا يمكن ان
لا يحصل ويتوقف على شيء وظهور الخلاف في النظر الصحيح مم وما قلتم ان اتفاقا ظهور

55
ظهور الخطا ولا زعم للضروري عنى البديهي لا الفروى بهذا المعنى فليس اذ كان بعد النظر
الصحيح واما قوله واما ثانيا ما قد اشار السيد الشريف الى جوابه حيث قال والحق ان
يوجب كلام المصنف على ما ذكره الامام وان كانت عبارة **قوله** وبالاستدلال **قوله** فائدة
احاطا بطلوه العلم بالاستدلال الدليل للنتيجة انما يتطهر في الاشكال الثالث غير الاول الذي
امام الاول في الاستدلال في مطلقا فلا يشترط وقدم الكلام فيه ولا فائدة في وصف الاستدلال
الذي هو مقبول الاستدلال بقوله احاطا بطلوه العلم الصحيح واللام في الاستدلال
المعنى العلم بالمقدمتين والعلم بالنتيجة الخاصة بغير استدلال لزوم العلم بالنتيجة للعلم
بالدليل كما مر في تحرير **قوله** في تعريفه لان لزوم النتيجة عن المقدمتين اي لزوم الاعتقاد
بالنتيجة عن الاعتقاد بالمقدمتين لان الكلام في **قوله** اذ كان ضروريا لا بد من
حمل الضروريات منها على يقيني لا من لزوم النتيجة للاشكال غير الاول **قوله**
لكنه يقيني اما في الاول وفي الاستدلال ضروري اما ابتداء هذا التعميم لقوله
ضروريين الواقع في كلام الامام لا تقسيم الشرح له اي تفسيره فالاقرب تأخير التفسير
عن التعميم **قوله** وعنده علم ضروري كذا **قوله** عنده ليس لضربه مرجح طام في الكلام
بل هو راجع الى ما يفهم من السابق وهو الناظر في السيد الشريف فحصل منك مقدمتان
تعيينيتان احدهما ان هذه النتيجة لازمة للمقدمتين او لا بد من حمل قوله النتيجة على الاعتقاد
لها اذا الكلام فيه وكذا قوله للمقدمتين على الاعتقاد بالمقدمتين وهو طوط وكذا قوله وكذا لازم
على لازم الاعتقاد والاكبر **قوله** لان بعض لازم الحق ليس علم بل قد يكون لزوم او
او صلا اخر **قوله** وصرح بان النفس تلاحظ المقدمتين المدلوريتين على وجه تحقيق بطلان فلا بد
من الاستدلال ان العلم بان الاعتقاد حاصل من هذا النظر ضروري بل لا يلزم التحس
ولعل ذلك كالكلمة او يقال هذا هو نقيضه بانقطاع اعتقاد العقل وهو غير متحقق ولا يدعى الكلية
في العلم ما علم بل في حصول العلم منه والاقرب كما ان في الباشية حيث قال اخبر

الامام انه نظري لان التصديق نظري يتوقف على الاعتقاد والحاصل عقبة النظر
اه ان يقال ان مداهن قضيا باقيا سائرهما فان العقل عند تصور الطرفين لا يحفظ
القياس المرتب وفقد مجالا فيجوز حكمه صريحا فلا يوجد نظري سوى النظر والموضوع و
حصوله فلا يتبين فلا يرد على الشارح اعراض السرد الشريف حيث قال لو كان السبب
في اختيار كونه نظريا ما ذكره وحال كما في ذلك في اللازم عن القياس اه **قوله**
وانه استفاد من النظر الاول ليس المراد ان النظر الاول كما يفيد العلم بالشيء بعد العلم
بانه علم لا مال في شرح الموقف من قال ذلك فقد اثبت علمه بالحاصل عقبة النظر بالنظر
بل المراد ان النظر الاول يفيد حصول الموضوع فيكون ذلك التصديق نظريا على ما عده الامام
وان لم يكن حصول الحكم محاجا الى نظر وقوله نعم لو اجتزأ به ما ذكره وجه آخر
سواء نقل الشارح من الامام في الجواب وقد بينا ان كلام الامام يمكن ان يحل على ذلك
ان قصد الشارح ذلك اد لو كان في حصول الموضوع الحكم احتياج الى النظر فهو الاول بان
يقال ان نظري بناء على ذلك وحمل الصور على كلام الامام على ما قبل النظر على ما
اشار اليه بقوله فظهر ان اختيار كونه ضروريا مستقلا في الجواب وبقوله فيخرج الاختيار
كونه ضروريا في المرتبة الثانية او ما بعده بناء في قاعدة في التصوري والنظري في الجمل
عند احتياج الى ارتكاب خلاف ظاهره وان سمي ضروريا بناء على ان عده اجزائه ضروريا
فالحل على ما ذكره الشارح اولى وبره على ما ذكره الشارح في توجيحه نظريا ايضا انه
بناء على قاعدة الامام لان الصور النظرية لا يتصور عنده والجواب ان النظرية منها
المنصور وهو التصديق لا يتصور ذلك التصديق فانه يدعي وهذا وجه تسميته نظريا
قوله بواسطة تصور الطرفين الاول ان يقال غيبة عن غير بواسطة بصورة اذ
من الاجاب والسبب صار منصورا في اقامة الدليل على وقوعه وهو سبب تميزه عن
غيره دون تصور الطرفين والوجه ان يقال المراد بالطرفين الاجاب والسبب في الموضوع

46
لا الموضوع **قوله** لان العلم اللازم حيز العلم بانه هو المطلق قال السرد الشريف او المطلق
العلم بانه هو المطلق اه **قوله** وعلم ان الحكمين لا يمكن ان يحصلوا دفعة واحدة حاصل
الجواب مع بطلان الثاني مستندا بوقوع الحكم باللازمة والمعاندة في الشطب وهو
مستند للملاحظة العقل للحكمين المعروفين بالمقدم والتالي وحاصل اللغة اصح عليه
ان المنع مكافئة لانه مخالفة الوجودان وبيان الفرق بينه وما ذكره سدا لكن الحق
ان ليس المنع مكافئ بل حصول الحكمين معا في العقل حيث يكون احدهما ملحوظا والآخر
فقد اوجدها في واقع قطعها كما اذا اجتزأنا زيدا فصار حيزا كان علمه فانه لا شك
انه عراج مبصر لنا لكن لا قصدا بل معلوما فلما ان الحال في النظر كذلك كما سياتي من
انه لا بد من ملاحظة اندراج الاصغر تحت الاوسط فحين حكم في الكبرى بالاكبر على كل
افراد الاوسط فلم يكن كون الاضمر من افراد الاوسط ملحوظا له اصلا لم يحصل
النتيجة والا لم يكن للتصوري مدخل فيه وما ذكره من ان النظر من الاسباب المعدة
للعلم بالشيء محال ما ذكرناه او ليس اعداده الاقضية الا ندرج المذكور **قوله**
وكذلك المقدمات ان الفكر معنى الحركات والاتقالات هو المعد حقا اما المقدمات
ما نقول بانها من المقدمات قول محال لانها محال المعد ولذا يجوز احتما عام مع ما في
معدله والمعد الحقيقي يمنع اجتماع ما هو المعد له لان معناه ما ما يوجب الاستعداد
والاعداد الشيء بالشيء بالقوة فربما كانت او بعيدة **قوله** والاسباب المعدية
لا يلزم احتماها دون ان يقول يمنع اجتماعها انما كذلك لان اخصم يدعي لزوم
منع الزوم كاف مع ان الحال متناع اجتماع ما هو معد له لا اجتماعها معا ايضا
الا في المقدمات ليس امتناع الاجتماع بل عدم لزوم الاجتماع **قوله** ولان العلم
نسبة امر لا وانه هو التصديق بما اه يلقى ان يقال نسبة امر الى وانه يقتضي صورة واني
المقدمات مستند **قوله** والثالث اظهر الاشياء واخرها اية موبنة حاصلة فبالحسن استثنائي

استثنى نقض التلخيص نقض المقدم بانه لو امكن افادة النظر العلم في العلم الذي
هو بعد الاشياء عن العلم لا يمكن افادة اياه في طوبى التي هي اقرب الاشياء اليه واللازم
بطال المزمع مثلا اما الملازمة فينبغي ان لا يخلو الا ان لا يخلو الا ان لا يخلو الا ان لا يخلو
على لاي وجود فانه يدعي لا خفا فيه بل في كنهه او في ان وجوده وادى حوده او عرضا
عرض ولا خفا في كونها اقرب الاشياء الى الانسان في العلم والظهور او الكلام فيه محال
منع ولا حاجة اليه بل يكون كونها اقرب اليه من ذاته نعم كذلك ايضا في معمل المنع منع الملازمة
لانما صفة عليه وعلى ما ذكرنا لا حاجة الى ان يقال ان مدعا الشبهة شبيه بنفي الا في علمه على
الا على ما قبل ولا الى ان يقال ان قياسه بل هو فاسد ولا شبهة جامع بينها هو
على حكم الاصل **قوله** في ان النفس ما هي اي ما كنهه **قوله** اي كيف هي اي جوهر
او عرضا الى غير ذلك فالاول راجع الى تصور والثاني الى تفكيدهما باحوال **قوله**
نداء الى الانفكاك في الصحيح تداعت الخطبان للحواس **قوله** فالاو كبدل
الى **قوله** ودان الله تعالى كذا كذا ينصور باعتبارها وينقضي ايضا بالنظر فان
المصدق في الظن ايضا موقوف على تصور الطرفين فما جوابهم عنه فهو جوابنا عن
العلم **قوله** فان ماخذ العقل في الحاصل الالهى قال السيد الشريف رحمه الله تعالى في
راجع الى العلم الا لى المذكور معنى انه هذا الخيال ان يكون اعراضا على الشارح بناء
على ما يتبادر من عبارته انه جعل ضمير ماخذ في عبارة الكتاب راجعا الى العقل مع اننا
انه راجع الى العلم الالهى ويحتمل ان يكون توجيها لكلام الشارح والخبر دفعا لما يتوهم
من عبارة الشرح حيث انما اخذ الى العقل ضمير ماخذ ومنه انه جعل عبارة الكتاب على ذلك
ايضا والاولى الجمل على الثاني لان كلام الشارح لا ينافي جعل ضمير ماخذ في الكتاب
راجعا الى العلم الالهى بناء على انه تقرير لما حصل المعنى **قوله** من الطبيعيات ليس صلاخذ
بل خبر لان **قوله** مدركه بالوهم فان قلت من الطبعي فوعد كلية فكيف من الموضوع

57 الموضوع والخبر فيمكن فيكون مدركا للعقل والحكم مدركا للعقل ليس الا لان الخبر
لا بد ان يكون حكما والحكم بين السبب والبدان يدركها والمدرك للكل هو العقل
لا الوهم اذ هو مدرك لعلان جبره دون الكلية على ما هو المفتر عند من علمه
ان الوهم لا يدرك الكليات صلاخذ بانه لا يدركه بغير واسطة اذ رآه العقل اياه
اما بعد ادراكه له فقد يدركه على وجه الالتفات من العقل اليه على ما قال السيد الشريف
في شرح المواقيف واما الحكم بالخطي كالحكم بان هذا الخلف قصر حواياه حكمه وقالوا
ان الحكم الوهم على المحسوس ما هو كالحكم بان كل جسم في جهة لان العقل بعد ذلك
حكمه على العقول والجوهر بالحكم المحسوس فانه كاذب فلو كان بان الوهم حكم
سواء حكمه بالوهم من ادراكه استعمال الوهم في ذلك ان كان بعد الالتفات من العقل
اليه او على ان الحكم هو العقل معونة الوهم فان جمل على الاول فقد ارتفع الاشكال
وان جمل على الثاني فليجمل على القول بان الطبيعيات مدركه بالوهم فان قبل على هذا
يكون معنى قوله والوهم بلا بس العقل ماخذ انه يدركه الوهم وحكمه بالحكم
العقل ايضا او حكمه بالعقل معونة الحكم الوهم فلا يكون موجبا لصحة خصل العلم
الا لى بالنظر بل لا مدخل له في ذلك صلا انما الموجب لذلك كون الباطل يثبت كونه
الحق في مباحته قلت كونه حاكما في الطبع لا يستلزم عدم الصرا بما يكون كذا كذا لو
كان لو كان في جميع احكامه فيصا وفاقول ليس كذلك فان الامور العامة حكم الوهم
فيما بالحكم المحسوسات كاذب هو فيما يتلهم العقل فيما حكمه به بخلاف الحكم المحسوسات
فثبت الصرا في الماخذ والمحال جميعا **قوله** رتب عليه مروءة عائلته ومعنى كونه مروءة
انه متوقف عليه فان اثبات كون العلم الحاصل عقيب النظر اما بطريق العادة او
الوجوب او التولييد بعد ما ثبت انه يحصل بعد ما ثبت اثبات وجوب تقطع الاندراج
في الاشياء انما هو بعد تحقق الاشياء واما بيان النظر الفاسد فلا يقيد ام لا فمما يناسب

تأخر عن كون النظر مفيداً لأنه يتوقف عليه ما فعل به من فتح لمحو مبداه المتأخر
قوله النظر الصحيح بعد الدرس لقبول النتيجة من مبداء العلم من كلام هذا القول
الشيخ الصالح صرح ببعض الشرائح لأنه مختص بالكلية وكما يفهم من موافقة بعض
الكتب كذلك كان مني لفظة طلب الشيخ أن جميع الحكماء شهدوا إلى الله تعالى ابتداء
بأن يفعل الجميع بطريق العادة ابتداءً باختباره من غير أن يكون بين الطوارىف
المطابقة علاقة بوجه خلق بعضه عقب بعض باختباره بل وجوب عدمه لا عليه فأن وجد
تصريحاً بعد اد النظر الذي لقبول النتيجة من مبداء العلم بد أن يحمل على الجارية القول
بأسباب العادة كما تثار لأحراقاً فاه يقول **البار** حسب الاحراق مجازاً يعني أنه
شبه السبب وجوده في عينية كوجود المسبب عقب السبب فإنه لما كان خلق العلم بالنتيجة
دائماً عقب خلق العلم بالمقدّمات كان العلم بالمقدّمات **شأن** بالمدد للنفس لقبول
العلم بالنتيجة ففرض أن **شأن** بعد شي لقبول فيض وإن لم يوجد تصح به لا بد أن يحمل
عبارتها الكتاب على أن المراد منه **مذهب الحكماء** وإن كان **المتأخر** **الشيخ** **الشيخ** **الشيخ**
الحكماء كالتأثير ورجاء **قوله** وهو اختيار إمام الحرمين والاصح عند العامة
قبل القول بأن مدرك إمام الحرمين في ذلك موافق لمذهب الحكماء ومروود فان إمام الحرمين
والفاضل الباقين **قوله** وإن ذهب إلى وجوب العلم بالنتيجة من غير توليد كذا قال **الشيخ**
جميع الأشياء إلى الله تعالى ابتداءً وجوب حمل الوجوب في كل ما علم على الوجوب العادي
دون الغني فلا يكون مزمياً موقفاً لمذهب الحكماء كما ذكره الشيخ ولا مدركاً لغيره
المذاهب الثلاثة المذكورة كما ذكر في الحواشي **قوله** موافقاً لمذهب الشيخ إلى الجارية لا شري
قوله ومعنى التوليد أن بوجوب وجود شيء بوجود شيء آخر قال بعض الشرائع هذا
التعريف صادق على المتأخر فلا يكون صحيحاً والجواب أن المراد بالشر الأول فعل
فاعل وتأخر الثاني فعل آخر له بدل عليه بمثل حركة اليد وحركة المقام لظهور أن الغرض

الغرض فيها فاسرها إلى فاعلها **قوله** لما دلل أن قبول صدور العلم بالاختبار لا يتوقف
الوجوب مطلقاً فيبحث لأنه إن أراد بالوجوب بالاختبار والوجوب عقب النظر بالاختبار
اختباراً بأن يجوز أن يكون لبعض أعمال تعالى مدعى في البعض بحيث يمنع خلفه غفلة
ومعنى كونه مختاراً فيه بأنه يمكن أن يفعل بالجاه ما يوجبه وإن يشكره بأن لا يوجد ذلك
معنى كونه **قوله** خلافاً لمعياره في القول باستحسان جميع الأشياء إلى الله تعالى ابتداءً
يتوجه عليه وإن أراد بالوجوب عليه لا لوجوب عنه ليكون متافياً للاختبار فلا يرد
أيضاً ما تقر أنه لا تجب عليه تعالى أصلاً عنده وإنما قلنا أن الأول محال لظهور عبارة
لأن ظاهر معنى قوله يجوز أن يكون الأثر الصادر من الفاعل بالاختبار وبيان الاختبار
أن يكون ذلك الأثر واجبا عنه فلا أن يتكفل على هذا ويحمل قوله واجبا على أنه واجب
عقب النظر وحمل قوله بالاختبار محالاً من قوله واجب والدليل على أن حصول العلم بالنتيجة
عقب النظر الصحيح واجب **قوله** على أنه إذا شئت الأول فأن قلت هذا إنما يدل
على ما ذكرته لو كان متعلقاً بذكره وقد منع ذلك ويقال إن إرادته بيان التوليد أو
لا بد في التوليد من بيان لزوم العلم بالنتيجة للعلم بالمقدّمات وإن النظر **قوله** عند الجارية
الناظر ليكون ذلك العلم **قوله** شأناً إلى الناظر بالتوليد قلت لو أراد ذلك لقدم على
دليل يطلب أن التوليد موقوف ضيقاً أن يكون متعلقاً بما ذكره **قوله** فيمنع وقوعه بقدرته
بناء على أن كل ما هو معدور الله تعالى لا يقع إلا بقدرته أولاً موثق حقيقة إلا الله تعالى
قوله يمنع أن لا يعلم أن العالم ممكن والعلم بمدى الامتناع ضروري وكذا الحال
في الامتناع التام إذا أخذت مع بيانها كذا أنت خبير بأن دعوى الامتناع في
حين الخلق بل عدم انفكاك العلم بالنتيجة عن العلم بالمقدّمات عادي لا غير وكذا دعوى
ضرورة العلم بالامتناع عليه **قوله** في العلم بالامتناع لا يصحح الكتاب
المراد بها موضوع النتيجة ويجوز لا بالاحصاء والاعلم أي الصالح لأن يحمل على كل فرد

سواء كان موضوع او محولا او الاوسط برشدك الى ذلك فوره لعدم النطق بالندراج
هذه النطق تحت قولنا كذا بكذا فانه في الشكل الاول والاحص هو الاصل الذي هو موضوع
النتيجة والاعم هو الاوسط وفي الاشكال الباقي تجاوزا ان يكون الاخص موضوعا او
محولا والاعم هو الاوسط وان يكون الاخص هو الاوسط والاعم احداهما والحكم
السار الى الشيء هو حكمه احدي المقدمتين الايجازي او السلي ولا يتكلم به وحده لا سيما
الباقي لا بد منه من ان يكون مستخضر الحكم المقدم الاخرى التي هي مستخضر على الازدراج
المذكور فنقول في الاول الحكم **ب** ركن الى الشيء هو حكمه الكبري ففي حينه لا يحيط حكم الكبري
بكل لاكثر من بعديه في اكثر الاوقات والاحوال ان يكون مستخضر الحكم الضعيف ولا يتوقف
السراية على غير ملاحظة الحكمين اللذين فيها معا واما في الاشكال الباقي فلا شك ان
استحضار المقدمتين قبل على الترتيب الواقع فيما لا يكون في سراية الحكم الى النتيجة **ب** موقوف
على بيان مذهب المص الى ان ذلك يتوقف على امر اخر هو جهة السراية عن تفتن الازدراج
المذكور وفي بعض مقارن بملاحظة المقدمتين اي غاياتهما في الاول وفي بعضه
يتفك عن ملاحظتهما فذلك يختلف الاشكال في جلاء الاشاح وجهاه في قولنا كذا ب
ولا شيء من **اب** لا بد في حين حكمه بسلا عن الانفان بل لاحظ ان ح مندرج تحت
الباقي فيكون هو ايضا **ب** سلا عن الانف ايضا ولا يكفي استحضار **ب** كذا في
الباقي وبعد فيما قال ومنه صاير الحواقر وقال لانه ذلك يجوز ان يكون جلاء في
الاشكال وخفا لا سبب اختلاف اللوازم او الملومات فان احدا لا خلاف في فيها
لازم وقد احتج ايضا فلا بد لعدا انه يتوقف على امر اخر غير المقدمتين وقال للحق
ان سلا ان اردوا بذكره احتج المقدمتين معا في العلم انه لا بد منه وان ارد
امرا اخر وراه **ب** فقولنا ان الشئ بعد ما بين ان الحكم هو الاشكال من المعلومات
الى المحولات وان ذلك لا يتلوا عن ترتيب ذلك في تلك المعلومات **ب** فاما **ب**

49 ملاحظه الى ادراك مطلوب محمول الا من قبل حاصل معلوم ولا سلا ايضا الى
ذلك مع الحاصل للمعلوم الا ان النطق بالجملة الى لا جلاء صار مودا الى الملاحظ ملاحظا
ولا شك ان محل النطق بالجملة على اجتماع المقدمتين خلافا **ب** ومقابلته معلوم
يود كذا الى الملاحظ لعل انه لم يرد بل لعله المذكور في معلوم اخر وراه فلا بد
ان يكون المراد بالنطق لتلك الجملة وصفا خاصا في العلم بالمعلوم المود **ب**
الى المظان ان يكون في كبري الاول مثلا ملاحظا تفصيلا لافراد الاصل
المندرج تحت موضوعه اي بل لاحظا من حيث هو كذا كذا او كان الموضوع
مقبدا بكونه كذا **ب** وكل ما يكون ح من افراد مود ولا يكفي ملاحظة اشكالها
اذا كانت الكبري ملحوظة وحدها ففي حين الاجتماع قد يلاحظ ايضا كذا كذا لم
يكن ملتقيا اليه التفتنا اما لا سيما للاذونات المتوسطة الغير المشفلة ولا يتابعه
كون بعض الناس تحت تفتن الازدراج المذكور في حين الاجتماع في الاول
ابدا بل يكفي ان يكون بعض من بعديه كذا في بعض الاوقات والاقوال
واما من كان في غاية الغفلة والغيا فلا كلام معه واما في الاشكال الباقي فلا خلاف
في ان مجرد استحضار المقدمتين معا لا يستلزم النطق المذكور ما نسبته الى الملاحظ
بل لا بد من ذلك النطق وراه مجرد استحضار المقدمتين ومن راجع وجدانه منذ كذا
سار احوال العلم ان الحق ما قاله الشيخ وسقط عنه احدهما الامام او تخار
الشق الثاني من التزويد بين المغايرة والمشرط بما ذكرناه واما الجواب **ب** اختيار
الشق الاول على ما في الشرح مجدي سنيي محصله في انشاء شرح عبارة **ب** لان
الشروط مغايرة للشروط ومنها لا مغايرة فان قيل يفهم من ظاهرها ان المشرط
الاشاح والشروط الازدراج ولا خلاف في مغايرة لوان لم يكن خارجا عن المقدمتين
فلتخل الكلام على ان المشرط هو المقدمتان في الثاني الى الملاحظ فلا اندراج لولم

يكن شيئا واما المقدمتين لم يكن الشك فيهما واما **قوله** لكن لا يلزم من
ذلك احتياج الى القيام بين وبين الاولين ما ان قلت اذ كان معلوما يتوقف عليه
ايضا الاتباع حال التباين بين وبين الاولين ضروري **قلت** ليس المبنى مطلقا الاتباع
هو التباين خاص هو الاتباع الذي يجب بين الاولين بحيث يستلزم ان على الاندراج
الذي يجب تقطع ملاحظتها وهو المعنى بالاتباع المذكور في الشواذ **الثاني** ايضا
قوله واندرج احدهما في الاخرى في العبارة **قوله** لا يصح لاحدهما التصريح
والكبرى **قوله** وسبب احدهما مندرج في الاخرى **قوله** فيها اندراج احدهما تحت اعم
كما ذكرنا قال الصدائش في تفسيره ان الاندراج ملحوظ من حيث انه حال بينهما او
اسمى كلامه كما ذكرنا على ما صرح به في شرح المواقف ان ملاحظة الاندراج من قبيل
التصور لا من قبيل التصديق فلا يلزم الى اعتبار ان تصارفا الى احدهما اي ملاحظة
الى احدهما على الوجه المعبر بين الاولين اما نفس الانضمام فهو ضروري **قوله**
ملاحظ ان يقول لو لم يعلم ان هذه البغلة دخلت في قوله كما بغلة عاقلة لا يعلم ان
هذه البغلة عاقلة هذا لا يصلح جوابا بل من منع امكان الشك في التبع مع العلم بالمقدمتين
مع الايمان بكونها من جوار العلم بالمقدمتين مع عدم تيقن الاندراج المذكور
لبعض الايمان وفي بعض الايمان ومع عدم تيقن المذكور لا اتباع فان حمل
كلامه ملاحظ على هذا المعنى المذكور يكون منافيا لما اشار اليه بقوله واما ان العالم
بالمقدمتين لم يكن حصوله بدون هذا العلم ففي كلام الله الان يقال **قوله** في كلام
ليس مناقشة من قبل بل اشار الى بدو الناس فيه لكن ان حمل عليه يكون منافيا
لقوله واشي لم يذكروا حديث البغلة على انه لا يدل على ان يكون العالم بالان
ان يقال وان كان مدفوعا بالجواب المذكور لكنه منع المثال ومنع المثال لا يكون على
قانون المناظرة وقد يقال ليس في كلام الشيخ الا ان الشك في السجدة يمكن مع العلم

بالمقدمتين وليس فيه ان ذلك حال كونه فيك العلمين محتملا **قوله** بل يتجلى على حال
التعريف وتيقن الجملة لا بد منه وان كان ملزوما لاجتماع المقدمتين فهو المعبر في الاتباع
بالذات فمن اعترض فيه الاجتماع ولم يتعوض له فهو يعبر المستلزم به من جهة الاتباع
بالذات مالا والى ما قال الشيخ **قوله** على هذا مودة اثبات امكان الاجتماع مع عدم
تيقن الجملة المذكور **قوله** الصدائش في تفسيره في قوله واما ان العلم بالمقدمتين ملزما الى
ان اراد ان العلم بالمقدمتين مطلقا اعم من ان يكون من بينين او لا يكن فهو لا ينبغي
ان يتوقف عليه عاقل واد اراد العلم به اياه واما حمل العبارة الاولى للشيخ المحقق
الطوسي على ما حملت عليه عبارة الشيخ من غير صرف عبارة الضم عن طاعة ومثال
المورد بوجهه ايضا وما قال اخر لا ينافي لان عدم الاتباع كاحرازه الى عدم ملاحظة
الترتيب بالمعنى المذكور حار حار انه الى عدم الترتيب كمنها سبب لعدم الاتباع
والثاني **قوله** من الاول **قوله** لا يصح الا العبارة الاخيرة على الاولى الى عدم الترتيب المذكور
في علمه فضلا عن ملاحظتها **قوله** وكذا حمل عبارة مدالكنا **قوله** على ما حملت عليه عبارة
الشيخ وشيخ **قوله** وهو الجزم بنتيجة كاذبة التخصيص بالنتيجة لكون الكلام فيه
والا فالحمل اعم من ان يكون نتيجة او لا وفي الجزم لان الظن الكاذب ليس حذرا
للعلم بل الظن الصادق **قوله** **قوله** واللام وهو الحق عندى فان كان من اعتقده
قبل موصود الامام ايضا على ما يدل عليه المثال **قوله** هو التفسير لظهور عدم
استخدام النظر الفاسد الصورة لشيء فمضى حصول هذا بين المؤمنين فان كانت
اطلاقا فالحمل على الكبرى تغليب لظهور صدقنا لانهم لا يمانعوا جعل القديم متساويا
بما ليس قديما وحمله على الجمع بما هو من احكام القديم حقيقة يكون الحكم كاذبا
قوله لا جواب الامام بانه معارضاه لاختلافه في ان ما ذكره ليس وليا على تقيض ما يد
عليه دليلهم فلهذا قال الصدائش في تفسيره ان اراد انه متفق ضا عند المحقق **قوله**

بذلك المسح لا يختص بكلام احد الوحيين وكذلك الدفع فالواجب عدم الملازمة انما هو
على الشايع حيث ذكر هذه المقدمة التي ليست مدكورة في المتن فحصل عدم
ملازمة دفع دليل المعترلة من قبل الاشارة بهذه المقدمة التي ذكرتها من قبلهم
اما اذا كانت متروكة فلا مانع من كونها في المتن ولم يرد بالواجب عدم المذكورة ان ينبغي
ان يترك متروكة مقدمة لمرة الله تعالى والثابت ان يقول هناك هذا المسح لا يلزم
ما سبق من انه لا طريق الى معرفة الله تعالى سوى النظر وحمل ان يكون المراد في هذا المسح من
الحصن بلا تعرض لا دفع لا بناء سبب حيث كان يصدره وتخرج كلام الاشعرى وانه مبنى
وانما مبنى استدلال على هذا المطلب قل النظر واما في السموات والارض والنور
اولم ينظروا في ملكوت السموات والارض فان الاية الاولى من قائلين انظر والامر
لوجوب وفي الاية الثانية استنفاص الكار للتمتع لمن لا ينظر فتدل على وجوب
النظر قبل غاية هذا المشكل انظر فان الامر لا يترك غير الوجوب ويكتفى بالتوحيج
ترك الاول واخرى ويحتمل ايضا ان لا يكون الامر بالنظر لتخصيص التعيين بالتخصيص
اعتقاد صحيح اعم من اليقين **قوله** وشكر المنعم واجب عقلا المراد بالواجب فعله كونه
يكون متعلقا بطلب الله تعالى على وجه الطلب بحيث لو ترك في جمع وقت
بغيره مستحسنا لغناه فان اراد المعترلة بالواجب هذا المعنى فيجب البعد والالتفات
على محله واحد جمع كونه العقل حاكما بالوجوب بهذا المعنى في غاية الظهور
كما في بعض مقدمات هذا الدليل وان ارادوا معنى اخر فهو فعل
لا يلزم تاركه ولو عرف الناس بغير النزاع لفظيا مع بعض مقدمات
دليله ومواءم لم يلزم معدة الواجب المطلق بدم التكليف بحال
مطابق في ذلك لانه يدل على انهم ارادوا المعنى الاول فالنزاع
معتوى **قوله** وشكر الله تعالى يتوقف على معرفة بمعنى اليقين تعالى

52 على توقف شكر الله على معرفة بمعنى اليقين على ما هو البحث في محل المسح
بل يكفي الاعتقاد ان هذا هو مقتضى التقليد بالنظر وموط **قوله** احزن بالطلق
عن المقيد ليس المراد انه لا يكون مقيدا اصلا بل المراد انه لا يكون مقيدا
بعقد متبوع يكون مطلقا بالنسبة اليه وان كان كذلك فان مقتضى النسبة الحسية اخرى
كالصلوة فانما مقيدة بالمقيد مطلقا بالنسبة الى الحارة **قوله** عن الواحد الذي
لا يتم الا بامر يكون ذلك الامر معدورا للتكليف ايا وذلك لتخصيص المالات كالاتقام
للقيام مثلا فيلكن الوجوب على هذا لا يكون مطلقا بل مقيدا به فوله وعلى السجدة
التكليف بالحال وجه بناءه عليه ان قوله وما لا يتم الواجب المطلق الا به واجبه حيث المنع
فان استدلاله عليه بان لو لم يلزم المقدمة ايضا لكان التكليف بذلك الواجب تكلفا بال
ولا يمكن الا بتأويله به ونما فاجواب كما يمكن منع بطلان التام كما ذكرنا يمكن
بمنع الملازمة بل الحوا **الظاهر** فان التكليف انما يلزم لو امر بالواجب مقيدا
بترك مقدماته اما بدو الامر لما فلا وهذا لا يرد على الاشارة لانهم
ما اشتوا وجوب معرفة الله تعالى بالاشعر ونفس المعرفة ليس امر معدورا فيجب ان
تدل الى ما هو مقدم ومستلزم لا وهو النظر قال امر الضعيف بالمعرفة الى النظر فيها
ولا على المعترلة لانهم لما حكموا بان العقل حاكم بوجوب شكر الله تعالى المتوقف على
معرفة فليزم وجوب ما يستلزم وهو النظر لان الوجوب لا يتعلق بنفس المعرفة
لانما غير مقدورة **قوله** واعرض على دليل المعترلة اي على سبيل المعارضة قوله
نفي لازم الوجوب الذي هو التفرير لبعثة المعترلة ان يقول المراد في امر
يتوقف ثبوته على البعثة مما لا سبيل للعقل اليه لا مطلقا **قوله** وفي الوجوب العقلي
يستلزم الوجوب الشرعي الى ذلك البحث لا توافقه على المسألة و
وحصر الطريق فيها فاذا بطل احد ما ثبت الاخر ضرورة **قوله** لو وجب

بالشعير الى اخره دليل اخر للمعنة على دعوتهم لا انه معارضة للمعارضة المذكورة
 المذكورة واما ان كل بسيط بالمعارضة ان **فصل** جمع ادلتهم ام لا فبقية
 كلام وكذا اذا ورد على المعنة **قوله** لا ينظر ما لم يعلم وجوب النظر
 عليه اجيب عنه على سبيل الجواب بان الاقسام انما يلزم لو توقف وجوب
 النظر على العلم بالوجوب اما لو توقف على وجوبه فقط فلا والوجوب لا يقف
 على العلم بالوجوب بل على علق الخطاب من **فصل** ربح بفعل المكلف علم
 او لم يعلم لان العلم بكون الوجوب يتوقف على الوجوب فلا يتوقف الوجوب
 على العلم به بل يلزم الدور وادالم يتوقف وجوب النظر على العلم بالوجوب
 يمكن السمع من التزام النظر فلا الحام واما الجواب المذكور فهو تقصير
 الجمالي بمراتبه في الوجوب العقلي مع تخلف المدلول عنه على زعمهم او
 لاستلزامه الخالص وحارجه على المعارضة لانه بل على نفي كون الوجوب العقلي
 وهو في مدعاهم **قوله** دلالة المجزئة على صدق موقوف على ان النظر
 اي دلالة المجزئة على صدق ما نسب اليه متوقف على النظر لا في نفس الامر مطلقا
 فان سوت الشرح في نفس الامر لا يتوقف الا على ظهور المجزئة على يد مدعي النبوة
 خفي ودعواه سواء علم الخاطبون او لم يعلموا نظروا في معجزة او لم ينظروا
قوله الاول في المحتملات اي الاكثر والعمدة من المذكورات **فصل**
 هو المحتملات ادلس جمع الامور العامة محتملات لا سيما وجود ما هو مقول
 ثان واما اعتبار **فصل** وتبين جميعا عارضا للمحتملات لان القدم والوجوب
 انما يبين ويب بعارضين لها بل للواجب فقط ولا وجه للقول بان البحث
 عنها يتوقف لا استواء الغرض المتعلق بها مع الحدوث والامكان **قوله** او ما هو
 شاملا لها فيشكل بالقدم والوجوب الدال على لامتناع اتصاف الشئ من الخوا

في المحتملات

الخواطر والاخرى منها فضلا عن سموله ولا يمكن التوجه بها مع ما عليها من
 لان الشئ مل لها هو الملق بل فقط ولا ما مل على الاكثر لانه يصير حاصل الكلام
 لان اكثر المذكور فيه اما ان يكون جوهرا او عرضا او شاملا لها وركاكة مائة
قوله اي الشئ مل جميع الموجودات فالبحث عن الامتناع والعدم يكون على
 سبيل التبع والتسلسل واما شمول الباقي لجميع الموجودات فانما يقع لوجبه
 على ان المراد به اعم من ان يكون متوقف شاملا للجميع كالوجود والماهية والتعين على
 رأي والوحدة بناء على ان ما من كثر الاول وحدة ما باعتبار ما او مخرج متباين
 للجميع كالقدم والحدوث فان الشئ مل للجميع كلاما لا كثر منها وكذا الوجوب
 والامكان والعلة والمعلول وكذا الكثرة فانها لا تشمل الجميع وحدة بل مع متباين
 الذي هو الوحدة وان كانت الوحدة وحدة شاملة للجميع **قوله** ولا ضرورة
 في ان كل الاجناس اه قال السيد الشريف رحمه الله **قوله** صفاته ان عن
 الذات اي الامور التي هي بنفسه فانه اما موجود او معدوم اذ لا يتصور تخلف
 تبعالغية فلا يكون **قوله** فائمة بوجود احراز اه لا خفاء في ان صفه المعدوم
 معدومة قطعيا فلا يتصور صفه غير قائم بوجوده ابد ولا يكون موجودا
 ولا معدومة فلا يكون مدافيا احرازيا بل لا علم اطلاع على ما يعينه فيه قال السيد
 البريقي من سره اه **قوله** ويمكن ان يجاب بانها ما قالوا قائمه بوجود
 فقط اه ينجم على هذا ايضا خروج صفات النفس للمعية في المعدومة دايما كالتعفاء
 وصفات الافراد المعدومة للمساكن التي لا افراد موجودة فان تلك الصفات
 لا تكون قائمه بوجود اصلا لا يقال ان الحال عند من هو الامر الكل واما افراد
 فلا لانا نقول القول بنحو الكثر دون افراد طامد المطلق انهم لا يبعد ان تمنع
 كونهم فاللبن محله كالتة صفات ما هو معدوم دايما بحيث لا يوجد فرد منه

اصلا هذا حتى ثبت ذلك ~~بطل~~ ينقل صريح عند مالم وكذا حالة افرادها المعدومة
 واما لما يوجد من بعض الافراد وان **قوله** ان السؤال المذكور انما يريد به
 من قال بالمعدوم ثابت ومتصف بالاحوال حاله لعدم واما على مذمتهم
 من لم يثبت ثبوت المعدوم او قال به ولم يثبت ايضا بالاحوال والاعراض
 بما قطع عن **اصلا قوله** فلو جعلوا امور القضية المعلوم طرح اه فان قلت
 فكيف يصح تقسيم المتكلمين فانهم جعلوا امور القضية المعلوم فليس بهم
 لم يجعلوا امور القضية المعلوم بل ذكره واداره ما من ثبوت ان يعلم
 لكان متساو لاجمع الالف م غايته ان لم يكن متساو لاجمع افراده جميع الافراد
 لان ذلك لا يبطل القضية بخلاف ما لو جعلوا الحكم ومورد القضية المعلوم فان
 المصحيح لا يتناول جميع الافراد لان المعلوم بالعقل هو الحروف فلا يتناول
 القسم الاخر المعدوم مطلقا فيبطل القضية **قوله** فيل لا بد في التقسيم
 من ان يلاحظ جميع افراد القسم به لم يفهم اليه فيكون محصية محبة لكل من
 الاخر فجميع افراد يكون معلوما لهذا الوجه فكون موجودا فلا معدوم
 اصلا فكيف يصح اليه قلت **الجواب** عنه ما قيل في المسئلة
 المحول مطلقا فان القضية اليه ليست الا باعتبار ما يلاحظ العقل
 حال التقسيم وهذه المعلومة ليست محفوظة له غاية الامر ان ما جعل
 قسم للموجود لا يكون متصفا بالعدم بحسب نفس الامر بل بحسب
 مرض العقل ولا محذور فيه **قوله** لا بسبب اخر لاحاله الى نفسه
 هذا اذ لا تصور قبول للعدم بحسب امر خارج عن ذات الشيء ليجاج اليه
 تفهيم لان معنى قبول لعدم انه لا يمتنع وعدم منع عدم ان كان غير خارج
 لا عنه فالذات مانع له وعرضه لعدم المنع **سبب** امر خارج عنه فلهزم

هذا هو المقصود من قوله
 ان السؤال المذكور
 انما يريد به

منه

54
 فلهزم زوال ما بالذات بالغير وهو محال نعم لا يمكن يمنع الممكن لعدم
 لذاته وينبغي لعدم لغيره **قوله** يقوم ما حمل فيه الى الحاجة اليه في البقاء
 بمنزلة الدعامة للسقف **والجواب** عن ذلك ان الصور في البقاء بمنزلة
 الدعامة للسقف فانما لو زال السقف عن الهيكل ولا حل فيه اخرى **قوله** ما ينفى
 ان مدركه كالسقف اذ ان الدعامة فان اقيمت اخرى **قوله** ما ينفى
 والا انهدم **قوله** الاول ان الوجود جزء لوجودي **قوله** ان هذا المذهب
 المركب الاضافي فان كل واحد من لهما من ثبات الكسب يجعل مفهوم الوجود
 ان الملاحظة الفرد الخاصة منه **قوله** هو به موجود نعم ايضا **قوله** الج
 نفسه قبوله وجوده ولا شك ان غير المتصور اصلا لا يمكن ان يجعل
 ان الملاحظة هي وعلى هذا لا معنى لمنع كون الوجود المطلق جزء لوجوده
 لان المطلق جزء الحقيق لا محالة نعم يريد عليه ان يقال لان ان يكون وجوده مقصورا
 بكه حقيقة بل انه متصور باعتبار ما دون الحقيقة وسائر الوجود والكلام
 في تصور حقيقة وانما يحل وجوده على الوجه الخاص انما يصح بالحق من منع
 كون الوجود المطلق جزء منه بناء على جواز ان يكون عارضا لا افرادها **قوله** اخر
 كلام **قوله** اذا كان الوجود مطلقا **قوله** او فرض ان يكون الوجود المطلق
 جزء الفرد منه كمثل وجوب ان يكون جزء من حقيقة افرادها وان يكون
 نفسا مادية افرادها كالنوع بالنسبة الى ما تحته من الحيات وممكن كون
 النوع جزء لا افرادها ان يجعل مفهوم الفرد نفسا مادية مع ماله من الجوارح
 الشخصية واغالب يتصور لاجل الاول بناء على ما سبق ان يكون الوجود **قوله** بسبب
قوله اي الصديق الذي ياتي بالاشياء اما ان يكون موجودا او معدوما **قوله** انما
 من عبارة الملق ان المصدق في قضية جملة يكون الوجود والعدم موضوعا فيها

وفيه اثنان **الشارح** يفسد ليطهر ما قال في المتن من كون التصديق
 المذكور **موقفا** بتصور مغاير لما كان الحكم الاختصاصي **نفسا** لما كان موقفا
 بالمغايرة بين المقدم وهو موقوف على تصور المغايرة لا كما كان التصديق
 المذكور **موقفا** بتصور سواء جعل عبارة عن نفس الحكم او عن مجموع الحكم
 ما اذا كان المصدق به قضية جلية فان كون التصديق **بما** موقفا بتصور مغاير
 غير ظاهر **قوله** المستلزم لتصور الاثنية اه استرارة **الشارح** في عبارة المتن
ما محض **قوله** قال المغايرة التي هي الاثنية **قوله** ولا يمكن ان يقال العلم
 ببداهة مطلق لا يتوقف على العلم ببداهة العلم بالبداهة **الشارح** في
 ودرست العلم بان هذا التصديق بدعي مطلقا الى جميع اجزائه مجازا لا يتوقف
 على العلم ببداهة كل جزء تفصيلا كما في كبرى الشك الاول **الشارح** في
قوله وايضا نقابل ان يقول لا يتم ان **الشارح** في التصديق البدعي والى
 بان يكون بدعيها يمكن دفعه بان هذا التصديق بدعي **قوله** لا يتوقف على
 اكتساب اصلا لا في ذاته ولا في غيره **قوله** يحصل من ليس من شانه اكتساب
 اصلا **والشارح** في قوله على مثل هذا البدعي والى بان يكون بدعيها **قوله** لا يتصور
 الوجود **قوله** لا الصبر الى الحقيقة لئلا المعصود وح لا يتصور **قوله** ولا يلزم ان يكون
 الشئ جزءا في بحث لانه على تقدير ان يكون الجزء موصوفا **الشارح** في
 لا الوجود **قوله** على ذلك **الشارح** في قوله لا بد من هذا يلزم ان يكون الشئ جزءا
 جزءا **قوله** ولا يمنع تركيب الشئ من الموصوفين **قوله** في بحث لانه منقوض بانه لا يمكن
 كجزء من موصوفين **قوله** ينقضه كما سيرى فان كل قطعة من موصوفين **قوله** بالبداهة
قوله بدعي مع تركيب **قوله** بدعي منها وكما ليست فان كلاما من الجدار **قوله**
قوله والسفر والعرضية موصوفا **قوله** فانه ليس بينا مع تركيب الجسمية من الوجود

على جزمه
 ولا يمنع من تركيب الشئ ان يكون موصوفا
 على جزمه صدقها عرضيا فليكن كذلك في المتن

قوله فيكون المؤثر

قوله فيكون المؤثر انما يؤثر الى الثانية سواء كان اتحادا او اعدادا **الشارح** في
 في الاثر لا من حيث هو موجود ولا من حيث هو معدوم بل فيه من حيث هو
 موقفا يلزم شئ من المؤثرين وهذا الكلام نتيجة لتكميل الكلام فان لا يمنع
 الثانية بالاجاز في الوجود والمعدوم وكذا الثانية بالاعداد فبها ولا يمنع
 شئ من الثانية بها فيه من زمانها على الوجه المذكور كان الثانية فيه من حيث
 هو موقفا **قوله** فانه ليست بحال الوجود لا حال العدم قال السيد رحمه فليزيم
 الواسط قطعاً انه كلامه يعني ان هذا النقص اجاب عن هذه الشبهة
 بان الما لم يجد خروجا من العدم الى الوجود غير موجوده ولا معدومة
 وثانية المؤثر فبها انما هو في هذه الحالة بدل عليه كلامه في شرح المواقف **قوله**
 جعل السؤال **قوله** المذكور بقوله فليزيم الواسط متعلق بجواب
 الشرح لا كلام هذا البعض مع انه ظاهر في **قوله** قال في تفسيره **قوله** على
 هذا يلزم الواسط على ما ذكرتم من ان المؤثر انما يؤثر وايضا ما ذكر
 الشرح هذا السؤال مع الجواب المذكور هنا في شرح النجاشي **قوله** على ما قال
 في جواب الشبهة من ان المؤثر انما يؤثر في الاثر لا من حيث هو
 حوا داه ولم يذكر كلام ذلك البعض هناك فجعل كلامه هناك منسيا
 فلما وانما ان مقصود الشرح بذلك السؤال والجواب فوجب
 كلام ذلك البعض ضرورة عن طامره وجملة على ما هو الحق في حاصل الشبهة
 ان القول بان الشئ قد يكون موجودا في زمان ومعدوما في زمان
 اخر وغير موجود ولا معدوم في زمان غير ما سبق طامره وحب ان
 لا يلزم اليه عاقل كلام العاقل اذا كان طامره في ذلك ان الاول **قوله**
 عن طامره وجملة على ما بدعي العقل فقال معنى قوله الثانية في الاثر في حال

مبادي الوجود فيمكن

الحدوث ان الثابت فيه على ما هو في حال حدوث وهو الما من حيث
هو لا في علمه في حال الوجود والعدم وهو الموجود والمعدوم
فانما هو ولا ينافيه ايراده على ما ذكر سابقا في شرح الخريد وهو لا ايضا
لو كان المقصود ما ذكر كان **بوسيط** كلام ذلك البعض بين السؤال
ومشأته قبيح واما حاصل الجواب الذي ذكره السيد راج يقول له و
الحاصل ان الثابت ليس بشئ الوجود ولا بشئ العدم بل هو في
زمان او فمستقيم سوال جعل متعلقا بكلام هذا البعض واما الكلام
الابن عليه **قول** ينقض اما في يدية ان ولا يملك هذه ليست صحيحة
جميع مقدماته اذ لو ثبتت لزم ثبوت ما حكمه البداهة بخلافه وهو محال
قول لو كان بداهة كان مطابقا لا خفا في ان هذا السند اخضع
من المنع لان على تقدير ان يبطل حقيقة بعض احكامه لا يلزم بداهة فالكلام
فيه ما بطل لا ينفع في دفع المنع واما ما منع خارج عن قانون التوجيه لكن
لو ثبت بطلان هذا السند وموجبه النقض يتم كلام المجيب ولا يقع للمنع
في منع البداهة ان يقول له لو سلم صحته ولا يملك جميع مقدماته لزم
ثبوت نقض ما هو حق في الواقع وهو محال والجواب المذكور بلا يقال
هو منع دليل مقدم من مقدمات السند لا منع المقدمة منه لتكون خارجا
عن قانون التوجيه لان السند هو ان يقال انما يكون هذا الحكم بداهة
لو لم يكن نقضه حقا لكن نقضه حق فلا يكون بداهة وقوله لا دل عليه الدليل
القطع ولعل على المقدمة الاستثنية والجواب المذكور بقوله لا يقال
حاصل التوجيه وان لم يذكر احد منهما الى ان كانت هذه الدلائل قطعية
قطعية وان كانت محال لثابت فتوقف الحكم على حلال المحال الى الفكر

والنظر فلا يكون بداهة ويرد عليه ما ذكره السيد راج حيث قال بعد قول **56**
حجج الى بيان غلطاه فلا يكون بداهة وفيه بحث لان التشكيك اه فالحاصل
في دفع منه وسنده هذا دعوى البداهة بان يقال بداهة بداهة وبطلان
نقضه ايضا بداهة وكون تلك الشبهة محال لثابت ايضا بداهة سواء كان
حالا بداهة او لا **قول** ان لم ينصف بالتحقق اي لا اشكال فيمكن لا ينصف
عدمه بالتحقق على وجوده اي لا ينصف بالعدم اصلا بان يكون
الى مؤثر موجب قديم فيكون هو ايضا قديما زمانا وان كان حادثا زمانا و
اما الممكن الذي ينصف عدمه بالتحقق على وجوده اي ينصف بالعدم فلا يتم
انه يمنع ان يكون انرا **قول** فلا نه لم يذكر في ذلك الموضوع نصيب
التأثير فان قيل اذا اشار الى ما ذكره من ان لا جعل النفسية تعطل
العدمي قلت لان ذلك لا يدفع السؤال **قول** واما ثانيا فلا نه لا يقع
السكبح وقوله ان الجوداه بدو عليه ان هذا الجواب ليس يدفع هذا السكبح
الذي هو الاعتراض الثالث بل يدفع شك اخر هو الاعتراض الرابع والاول
ان يقال كما ذكرنا انه لا يدفع ذلك السكبح بدو نفس العاشر في اندفاعه بالنفس
المذكور ايضا محلا **قول** فان قيل ما سبق من النصيب معلق ما حصل الجواب لا يعنى
محلا ما سبق على ما سبق **قول** ان لم ينصف لعدم ما لا مكان هذا التوجيه لان
الكلام في الممكن ما لا مكان احاص ولا محالة يكون طراه ممكنين والا كان واجبا
او مستمدا خلف **قول** وقد عرفت ما يدعى الاستبعاد وقد عرفت ايضا ما
يرفع به ما ذكرنا فليذكر وقد عرفت ايضا الكلام في الاعتراض الرابع وان اندفاعه
به محلا **قول** ليس نفيا محضا لانه امر على ينصف به الشئ في نفس الامر لا
في الخارج بل في العقل **قول** وتساوى طرفي وجود الممكن وحده لا يكون الا في

الاثر العقل فان انضاف الشيء بالوجود الخارج او بالعدم الخارج كان في
العقل دون الخارج لا سبق كان نشاوي انضاف الشيء لها لا يكون الا في
العقل فان الانضاف اذا لم يكن خارجا لا يوصف ذلك الانضاف بالنشأوي
ولا يعتبر فيه فان قلت لم قلت انضاف المعدوم الخارج بالعدم الخارج
لا يكون في الخارج قلت لا ينبغي في كون الشيء معدوما في الخارج عدم
انضافه بالوجود في الخارج ولا به بصرف على الموجود الخارج انه لا يتصف
في الخارج بالوجود الخارج فيكون المعدوم في الخارج ما يكون منصف بالعدم
الخارج في نفس الامر بحسب العقل فان قلت اي دخل لقوله ونشأوي طريق
وجود الممكن وعدمه اه في الجواب قلت كما كان مبنى الاعتراض كون عدم
الخارج نفسا محضا لا ثبت له في الخارج ولا يتصف به الشيء في الخارج فلا يكون
اثر المؤثر كما ان الواجب في الجواب هو التعرض لما يكون تعليله
ولما كان احتياج الشيء الى العلة انما هو في الانضاف فكان التعرض لبيان
ما يكون الانضاف بحسب هو الاصل في الجواب قال السيد السوي
المتحقق ان قولنا عدم الاثر في نفس الامر لا عدم المؤثر في حكمه بقوله
العقل اذ حاصله اه قد يقال في قوله قدس سره والتحقيق اه ان
ان ما يفرد اي من كلام الشرح اعني قوله وكون عدم المؤثر متمما عن
عدم الاثر في العقل جاز ان يعلل عدم الاثر في العقل بسبب عدم تحقق لان
الظاهر منه ان حصول عدم الاثر في العقل بحصول عدم المؤثر فيه وهذا
كلام يختم العقل بخلافه بل العلية والمعلولية فيها كما حققنا انما هو بحسب
لا بشرط حصولها في العقل انما هو الاشارة المذكورة بحكم العقل لذلك
ولظهور الانضاف وانما لم يصرح بالرد على الشرح لا يمكن نوجبه كلامه

57 كلامه بان يقال اراد ما متبادرهما في العقل انضاف الشيء بها في نفس الامر
بحسب نظائر ذلك الانضاف في العقل ولا شك في صحة ذلك في اثبات
قدس سره بقوله التحقيق اه ايضا الى رد ما قيل لا يلزم من ان المؤثر
اذا عدم عدم الاثر ان يكون عدم المؤثر علة لعدم الاثر بل وان يكون
المؤثر لازما لعل عدم الاثر في نفس الامر ما قدس سره اشار الى
ان الحكم بطلينه مما يقبل العقل كما يقبل الحكم بعلية المؤثر للاثر فان ما ذكره
جاز في المؤثر وجود الاثر بان لا يتم ان ذلك اذا وجد وجد الاخر علة له ثم لا
يجوز ان يكون لازما لعل لوجوده في نفس الامر فاذا كان العقل
حاز ما يصح به بطل ذلك الاحتمال **قوله** ولصعوبة هذا الاشكال
قبل السبب في كتاب المنطق الى ما ذكره اليه في علة الحاجة هو الحدوث
وحدها ومع الامكان او هو شرط لعل ليس مجرد صعوبة هذا الاشكال بل
هو ما ذكره اليه من ان الله تعالى مختار في جميع ما يصدر عنه وله صفات وجودية
زايدة على ذاته تعالى قديمة والصحة ممكنة لا محالة لاحتياجها الى موصوفا ملوكا
الامكان علة الاحتياج لذم احتياج صفاته تعالى الى مؤثر ولا يجوز استناده
الى عبادته تعالى وطوطاه ولا الى ذاته تعالى لانه مختار في ما يصدر عنه
واثر الاحتياج حادث فليزيم حدوث تلك الصفات فاصطرا الى القول بان
علة الاحتياج الى المؤثر هو الحدوث وحده اه وتلك الصفات لما كانت قديمة
غير محتاجة الى مؤثر فلزمهم ما لزمهم فلو ذهبوا الى انه موجب في صفاته وان
كان مختارا في ما في افعاله او الى ان صفاته ليست زائدة على ذاته كما ذهب
البدالمعنة له والفلاسفة او الى ان اثر المختار ليس بلام ان يكون حادثا بما
على جواز قصد علم مستمر لا وابد لا تقدم على الاثر لا بالذات لم يلزمهم

انكارهم حكم بديهي اولي يخرج العقل بصحة بعد تصور طرفيه ما دون الراك
والشام امر فام البركان على السخا له ود محذورات كثيرة واركتبوا
التقصي عنها ما اركتبوا بحجج صفة تفصيلها في موضع **قول** مراتب والسيتم
او على الاول والثالث يلزم تقدم الشيء **اول** قبل الحدوث ليس
صفة الموجود هذا معارضة لدليل مقدمة الدليل **والجواب** المذكور
منع مقدمة من مقدما او وضع مقدمة الدليل الذي اقام على جز الدليل
كن على هذا كان الظاهر ان يقول ليس الحدوث عبارة عن مسوقة
الوجود والعدم مكان قوله ليس الحدوث صفة الموجود لكن الامر في صفة
لان غرضه ان يقال مدعاكم غير ثابت هذا الدليل لاننا لانها انما
عن المسوقة مسوقة تكون الحدوث عبارة عن الخروج من الوجود
وهو متقدم على الوجود فلا يكون صفة له وذلك استند **والجواب** ان
وجهه الاكون عبارة عن معنى يلزم تقدمه عليه كما سنبينه فاد ابطال ذلك
بالدليل اندفع الملح اما بيان انه اذا كان عبارة عن الخروج من العدم
الى الوجود يلزم تقدمه على الوجود مبنية على ان يكون صفة زوال
العدم عن الشيء ثم انصافا بالوجود على ان يكون **والانصاف** بالوجود
متاخر عن زوال العدم بالزمانا ولو قلنا بالحدوث عبارة عن زوال
المذكور فليكون مقدما على الوجود واما اذا كان عبارة عن الزوال
والانصاف جميعا او يكون زوال العدم هو الانصاف بالوجود لا يتاخر
بينها **الاجابة** العبارة كما هو الظاهر فلا معنى ان تاحر الانصاف بالوجود
عن زوال العدم بالزمانا على تقدير التعاير بين زوال العدم بالزمانا
وهذا معنى قوله لا يجوز ان يكون الحدوث عبارة عن خروج من العدم

58 من العدم الى الوجود فان كون الشيء منصف بالحدوث امر حق والخروج من
العدم الى الوجود على وجه يلزم منه تقدمه على الوجود منتف لان زوال
العدم **والانصاف** بالوجود متعا في الزمان ولا وجه للقول بتقدم مجموع هذين
الامرين على واحد منهما ولا يتقدم احدهما على الاخر لا بالزمان ولا بالمكان
ولم يرد ان الخروج بالمعنى الذي سلكه عليه متحقق والحدوث ليس عبارة عنه
بل عن شيء اخر او الواسطة انما يلزم من حقيقة لا من جعل الحدوث عبارة عنه
قول وعورضاه قبل المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اثبتنا انهم
وهذا الدليل ليس دليل على كون الحدوث علة للحاجة كقولنا معارضه الدليل
بكون الحدوث علة للحاجة في وجهه قلت كما كان نفع العلة الحدوث للحاجة
انما هو لاثبات علة الامكان لا كان ابيلا الى الاستدلال على كون علة الحاجة
هو الامكان فكون ما يدل على نفع علة الامكان معارضة لا يدل على علة
ايضا لما كان اثبات علة الحدوث للحاجة تحتاج الى نفع علة الامكان لا كان الدليل
الدال على نفع علة الامكان دليل على كون العلة هو الحدوث على تقدير الاحتياج
فبما لهذا الاعتبار ايضا يكون دليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم فكون
معارضة بلا شبهة وهذا توجيه ما سمعهم يقولون السؤال مشكل الا انهم على
قانون المعارضة فليكن ذلك على ذكره ممكن فيفعل **قول** من غير اعتبار
وجودها وعدمها يعني ان عروضها الامكان للمنه لا يتوقف على انصافها بالوجود
او العدم بل بعرضها بالانفاس الى عروضها فان قيل الامكان للمنه بعرضه
الوجود الى المادية والشبهة متاخرة عن المنتهين فكذلك كيفيتا بالطريق الاول
قلت نفعل الامكان متاخرا عن نفعل المادية ونفعل مفهوم الوجود واما ما ذكره
عن انصاف المادية بالوجود فلا مال السيرة ولذلك ان الشيء يمكن حال عدمه

ولا يمكن ان يكون قدس سره ولا يمكن ان يقال ان رتبة الخلق ما يقال السوال
مشتركا للامر **قول** فلا يكون متاخرا عن الماهية اي فلا يكون ان يكون
متاخرا لانه يجب ان يكون الامر الاعتباري العقلي مقدما على وجود موصوفه
والا يلزم تقدم احدوت على وجوده قال السيد رحمه الله الذي يتجلى بغير
الصفه الموجوده عن وجود الموصوفه **قول** الممكن لا يمكن ان يكون
قال السيد المحقق فان قيل هذا البحث مستدرك لان الممكن هو الذي يساوي
طرافه بالنفاس اه يعني عنوان المسئلة لا يقتضي واحدا من طرفيه اقتضاء ما لا ما
يساوي طرافه لذاته فانه حاصل بالبرهان وهذه المسئلة مختلفه **فما** قال بعضهم
العدم اول ما يمكن ان يثبت له كالحركة والزمان والصوت وعوارضه مستلزام
بامتناع بقائها ورومان امتناع البقاء لا ينافي في تساوي طرفيه نظرا الى دانه لجواز
ان يكون ما هي اما مقتضية للتفصيل والتجديد فيمتنع بقاءها مع تساوي نسبها الى
اصل الوجود واعلم لعدم وعلم دفع هذا الدوبان بانه كمال الوجود مما يمتنع
كمال الوجود ودوامه ولا يمنع له كمال عدم ودوامه كون عدم اول ما ينظر
الى ذاته ولون ما هي الشر مقتضية للتفصيل **يدل** على اولوية عدمه نظرا الى ذاته
وقال بعضهم **العدم** اول ما يمكن ان يثبت له كمالا لانه يكتفي لعدمه انتفاء جزء من كماله
وجوده ولا بد لوجوده من تحقق جميع اجزائه علما فالعدم اسهل وقوعا فهو اول
وربان هذه السهولة انما هي نظرا الى الغيبة لا الى ذواتها فلا يدل على الاولوية
نظرا الى الذوات وايضا كون عدم البعض اسهل من وجود الجميع مطلقا في جهة
المنع فيقتضي اولوية الطرف الذي فرض ان اول ما يمكن ان يكون سببا لان
الطرف الاخر فيه بحث لان نسب ويطرف الممكن اما بان لا يكون في ذاته شي
من اجزاء علة طرفيه بل الكل من خارج واما بان يكون فيه بعض من اجزاء علة

59
كل منها على التساوي واما ما في جميع اجزاء علة طرفيه فهو واجب ومنه والكلام
في الممكن فلو فرض ان ذاته مقتضية وجودا او مع غيره للوجود او العدم وليس كذلك
بل اقتضاؤه اما مشروطه بشرط او يتوقف على رفع مانع منه يكون ذلك الطرف
اول ما ينظر الى ذاته بلا شبهة او هو مقتضى له دون الاخر ويتوقف بانه
فيه على تحقق شرط او رفع مانع لا ينافي ذلك لا انتفاء الاقتضاء فيه للظن
الاخر عن اصله دونه فاذا فرض ان وجوده او مع غيره يقتضي العدم ويتوقف اقتضاؤه
على رفع المانع الذي هو علة الوجود وحده او مع غيره او على تحقق شرط
ولا يكون له مدخل في اقتضاء الوجود اصلا بل جميع اجزاء علة خارج عنه يكون
العدم اول ما يراه فلا محذور اصلا وفرض انه وحده او مع غيره يقتضي الوجود
ويتوقف اقتضاؤه اياه على تحقق شرط او رفع مانع هو علة العدم او غيره
ولا يكون له مدخل في اقتضاء العدم بل جميع اجزاء علة من خارج يكون
الوجود اول ما ينظر الى ذاته ولا ينافي بانه يتوقف انما يثبت على غيره فان ثبت
كون ما هي التي من حيث هي تقتضي الوجود باطلا بدية مع انه يلزم على هذا
سدا بانيات الصانع **فدلت** اما الاول فمختلف فيه فمن يجوز ذلك
واما الى ان الوجود في الواجب رايد عليه ويكون وجوده مقتضى ذاته لزمه
ذلك بالطريق الاول لانه اذا جاز ان يكون الشيء مقتضيا للوجود **فدلت**
اقتضاء ما ما يجوز كونه وحده او مع غيره مقتضيا له لانها ما اظهر واما من
ذهب الى ان الوجود في الواجب عليه ولم يجوز اقتضاء الشيء للوجود لنفسه
اقتضاء ما فلا يرد عليه ذلك مع ان القول بان الشيء يمنع ان يقتضي
مع غيره الوجود لنفسه ممدوعى البدية في ذلك **غير** ممدوعى واما لزوم
سدا بانيات الصانع على هذا الممنوع لم لا يجوز ان يكون اقتضاء

ذات الممكن الموجود في نفسه والوجود الصانع الواحد ^{هو} الوجود وتعلق
 ارادة بذلك ويكون المقضي هو مجموع ذات الممكن والصانع الواحد ^{هو} الوجود
 وتعلق ارادة بذلك يكون المقضي هو مجموع ذات الممكن لا بد له ذلك
 عن دليل قال قول بان اولوية طرف يفترقا الى عدم سبب الطرف الاخرهم وقوله
 لانه على تقدير وجود سبب بان الطرف الاخر يصير الطرف الاخر اولي به
 لا بد على ذلك لانه يدل على ان الطرف الاخر اولي به نظرا الى علته لا الى
 ذاته فان وجوب طرفه لا يتنافى وبها نظرا الى ذاته كذلك وجوب
 طرفه وامتناع اخر نظرا الى الغية لا يتنافى كونه اولي نظرا الى ذاته كما حذرنا
قوله ما قلنا اذا كان احد طرفيه اولي فليكن هو الوجود حار وقود
 بمجر ذلك الاولوية من غير توقف على غيره لانه تجمع الراجح ليس محالا على
 نرجح احد المتناوين او ارجح على الاخر فليزم سبب انباء الصانع
 قلت سبب ان الشيء ما لم تجب لم يوجد فتدريج الراجح الذي هو لطف اجبا
 ايضا مع انه لا يلزم منه على تقدير تمامه ان تمتنع كونه عدمه اولي بالمراد
 امتناع اولوية كل منهما **قوله** ما لم تجب صدوره عن مؤثر لم يوجد لاحقا
 في امتناع الاثر ما لم تنه علة لانه المعنى بالعلة التامة جمع ما يتوقف
 عليه الشيء فلو لم تنه العلة ورتب علم الاثر لزم تمامه ما فرضت غير تمام
 طلق لان المعنى الموقوف عليه للشيء ان يكون ذلك الشيء لا بد منه مما
 جعل حزاء من العلة للشيء اذا امكن الشيء بدون لم يكن ذلك جزءا منه
 ولا خاض ايضا في الشيء لاجتماع علمي الوجود وعدم الشيء في زمان واحد حال
 كونها تامتين ولا في الشيء لانتفاء كل منهما لاسئلة الله اجتمع التقيضان او
 ارتفاعهما او التراجع بلا مرجح ولان تمامية كل منهما يتنافى تمامية الاخرى

60
 الاخرى لان رفع المانع لا بد منه في تمامية العلة فادله يتم علة احدهما
 الطرفين الا بدفع علة الاخر امتنع اجتماعهما لهذا ايضا في تمامية علة احدهما
 يستلزم ارتفاع علة الاخرى فعندنا ما لو لم تجب ذلك الطرف بل جاز الطرف
 الاخر ايضا لم يكونا متنافيين لانه تمام علة احدهما وارتفاع علة الاخر فيكون
 احدهما راجحا لا الى احد الوجوب والاخر مرجوحا غير متمنع فكان جوارا للشيء
 بدون علة وتراجع المرجح بلا مرجح وطوبى للشيء **قوله** ادلا وحاشا
 لا دخلا في المفروض **قوله** ما قلنا ان قوله يحتاج الى موثر مرجح ولا يسيء قال
 السديد فان قيل ان ارادنا على امكانه ان يكون متساوي الطرفين بالامانة
 ممنوعة طوارا لانه لنا اننا نختار الاول وبين الامانة بان يقولوا انهم
 صدوره عن المؤثر مع انه لا يمتنع لزم تساويه للطرفين لاجتماع ان يكون
 راجحا لم يصل الى الوجوب لاسئلة الله جوارا فتدريج المرجح بلا مرجح وهو
 فنيا وبلا بد له من مرجح ومع ذلك المرجح لو لم تجب يلزم التساوي
 لما ذكرنا فليزم خلاف المفروض والنسب وهذا ظهر بطلان ما ذكر في الشق
 الثالث **قوله** قدس سره والكلام فيه في المفروض ان تجب صدوره العلول
 عن العلة التامة دون العلة النافضة فان العلة النافضة تمتنع صدوره
 عنها لما ذكرنا **قوله** قدس سره فليزم تراجع احد المتنافيين بلا مرجح وهو
 في الوقتين فانه لما كان حدوث الوجود له في الوقتين على السواء كان حدوثه
 في احداهما دون الاخر ترجيحا لاجتماعه وتبين بلا مرجح وطوبى **قوله** والبصا والوقت
 الاخر الذي لم يحدث له الوجود بل تقدم فيه يلزم تراجع المرجح على الراجح
 بلا مرجح ووقوع الشيء بدون علة كما ذكرنا **قوله** لو لم يكن الامكان للممكن
 ضروريا جاز التفاضل لا يمكن ان اعلم اوله لان ليس لنا ممكن بالغير كما

كما ان لنا واجبا وممتعا بالغير لان عروض الوجوب والامتناع للممكن غير
مستحيل لان الممكن هو الذي لا يقتضي الوجود ولا العدم بل نسبتها اليه
بالنظر الى ذاته على السوية ولا يمكن ان يكون عند احد الطرفين عامة وقد وجب
بما احدهما وامتنع الاخر ولا يضر ذلك في استواء نسبتها اليه **ثاني** واما الامكان
بالغير فلا يجوز عرضه للممكن بالذات لا تحصيل للحاصل ولانه متوارف **ثالث**
ثامنين على معلول واحد ولا للواجب والامتناع لانه لم يبق الطرفان ح
واجبا وممتعا فليزم الانقلاب وهو موع اذا عرفت هذا فنقول **قول** **سوال**
ان اراد به ان لم يكن ضروريا نظرا الى ذاته فقط فقوله جائز ان ينقلب الممكن
واجبا او ممتعا مهم ان اراد بالانقلاب سلب الامكان عنه سواء كان
ذلك الامكان لذاته او لغيره ثم لا تصاف بالوجوب او الامتناع وكذا ان اراد
به معناه الطاهر وهو ان سلب عنه الامكان الذي هو مقتضى ذاته ويتصف
بالوجوب الذاتي والامتناع الذاتي لانه انما يلزم الانقلاب بالحسنى الاول
لو لم يكن على تقدير ان يكون مقتضى ذاته ومع ذلك يتفك عنه المقدر انه
ليس مقتضى ذاته فلا انقلاب لهذا المعنى اصلا بل انما يلزم الانقلاب بالمعنى
الاول لو لم يكن ضروريا نظرا الى ذاته والى غيره ايضا لكن استحالته ممنوعة
مع انه لا يصح ان يكون ضروريا لامكان لغيره كما ذكرنا وان اراد انه لم يكن
ضروريا له مع كونه مقتضى ذاته **سنة** الملازمة الاولى ولان الملازمة الثانية
اعني قوله ولا احتياج الممكن الى سبب بل لا معنى له اصلا لان احتياج ما هو مقتضى
الذات الى غيره حين هو مقتضى الذات وحين الانقلاب وان كان محلا
حيلا لا يمتنع فيما نحن فيه ايضا من ان لا يعرض الامكان للواجب والامتناع
بالصواب ترك قوله ولا احتياج في امكانه الحسبي وقصد الشق الثاني

قوله قبل لا يجوز اه مد السوال معارضة وهو موط او نقض اجما **قوله** **قوله**
ان يقال اليساد ليكم بجميع ممد ما نه صحيح واللا يلزم تحصيل الحاصل او خلاف
المقدر والجواب على التقديرين اختيار الشق الاول على تقدير ان يراد بالحاصل
اعم من ان يكون جعل الحاصل في انصاف الشيء به او انصافه بشيء اخر كما لتلوا
وبالثاني ما سواه ومنع لزوم تحصيل الحاصل لانه انما يلزم على تقدير ان يراد
به الاول فقط واجبا والثاني على تقدير ان يراد به الاول فقط وبالامر المتحدد
ما سواه ومنع لزوم خلاف المقدر ومنع الحصر على تقدير ان يراد بالاول الاول
وبالثاني ما ذكرنا على تقدير الاول **قوله** والحق ان قال اه ما ان الجواب
الذي ذكره المصنف ليس بحق كما ذكر في الاستنباع وانه مني عليه قال السيد
رحمه يمكن حمل كلام المصنف على هذا الجواب الحق كما لا يخفى انتهى كلامه وما ذكرنا
من حاصر الجواب انما هو حاصل الجواب **قوله** بل امر متحد وهو بتأثير الوجود
فان قيل لا يجوز ان يكون بتأثير الوجود **سنة** الى مقتضى الوجود لانه
مقتضى الوجود لا امتناع الوجود لشيء بدون التباين في الجملة لا سيما ان يكون
الاتصاف بالوجود ورفع عنه **فان** واحد بل لا بد ان يكون رفعه عنه
ان اخر يكون بين الاثنين زمان والزمان وان قلنا بل للقيمة لا الزمانية
واللا يلزم شالي الانات وهو بطل فيكون باقيا في ذلك الزمان **سنة** لانهم
ان التباين مقتضى ذاته وانما يكون كذلك **قوله** لم يكن رفعه عنه مطلقا وليس كذلك
جميع احراز ذلك الزمان يمكن رفعه فلا يكون مقتضى ذاته وعلى تقدير ان يكون
هذا المقدر مقتضى ذاته فالبقاء والدوام والمهندد امتدادا فوق ما ذكرنا
ليس مقتضى الوجود بل استباه لجوانا ثباتا لا غنوما مية الممكن نسبة اليه والى
عدمه على السوية كما ان نسبة الى اصل الوجود واطعدمه على السوية يحتاج

مقتضى عدم تأثيره في المطلق من حيث

فيكون مقتضى وجوده متصفا بالبقاء كما جعلها مصفة باصلا لوجوده وهذا وان
كان لا يدفع السؤال لا على هذا بلهم الاستغناء عن المؤثر في هذا الزمان
مع وجوده على كثر من قال بامتناع البقاء على الاعراض وتجدد المحدد الامثال
لا بد من التزام ذلك في القول ببقاء الالات **مورد** لان عدم تأثيره
في المطلق لا يقتضي عدم تأثيره في المقيد من عدم تأثيره في المطلق من حيث
انجزاد المقيد لا يقتضي عدم تأثيره في المقيد اما عدم تأثيره في المطلق من
حيث انه يصدق على المقيد فمقتضى لعدم تأثيره في المقيد لا محالة فليست **مورد**
بناي اثر الفاعل المتحرك قال السيد الفاعل المتحرك ذات **بعض** منه تنسب
الفعل قدم صحة الزك على صحة الفعل لانه الفارق بين المتحرك والموجب
صحة الفعل بينهما على تقدير ان يراو بالصفة الامكان العام واما اذا ريد به
الامكان الخاص فلا نه اظهر في العرف **قوله** لان القصد الى الجاد لوجود
مع لانه تحصيل الحاصل فيه تحت لانه ان اراد ان القصد تحصيل الحاصل
فلا نه السخا له قصده فان المستحيل هو نفع لا قصده فان قيل الكلام في قصد
الصانع وان تحت يتم به علة الاجاد فاد تعلق قصده الى الحاد سي وجب وجوده
ذلك الشيء والانه لا يتم تحلف المعلوم عن علة التامة مع لزوم تحصيل الحاصل من
تعلق قصده الى الحاد الموجود لا يقال قصده وان كان مما لا يتم علة الشيء
الا انه لكن وجوب كون جزءا اخيرا ممنوع كما في ارادتنا من اجزاء علة
افعالنا وبنائنا افعالنا لتوقفها على تحريك الاعضاء والالات ونحو ذلك
فليكن قوله تعالى بعد تعلق ارادته موصوفا على رفع مانع لانا نقول بكوننا
عدم السخا له كون القصد جزءا اخيرا للعللة على ان تعلق قصده الى شيء حتمي
هو مع فتح فبالعن ذلك علوا كبيرا فلتح تعلق قصده بالحاد المعدوم ومثارة

62 ومثارة بعد الشيء للزوم الساقض بل وجب متارته لوجوده لا لوجود
قبل لتبرم تحصيل الحاصل كما تحلف ملائمتهم ما ذكر من كون عدم بناي تأثيره المتحرك
لان الفاعل لما كان قدما وجاز استمرار القصد ازلية وكونه جزءا اخيرا
للمعلول السخا له تحلف المعلوم عن التامة حاز ان يكون اثر المتحرك قدما
وسقط الفرق بين اثر القتم المتحرك والقديم الموجب كما قال السيد الفاعل
قبل عليه كما ان القصد الى الاجاد الموجود مطلقا سواء كان بقصد واهيا او لا
فلو صح ما ذكره تم كان القدم منافيا لتأثيره من الموجب ايضا مان قبل الاتحاد
متقدم على الوجود بالذات ومثارة مع ما لزمان ولا استخا له في الاجاد
ما هو موجود بوجوده هو ان ذلك **الفقود** الاجاد وانما الممتنع احاد ما هو موجود
بوجوده احاد حجب مان القصد ايضا متقدم على الاحاد والوجود بالذات
ولا يلزم من ذلك تقدمه تقدمه عليها زمانا حتى يجب متارته المتقدم فالفرق
بحكم السخا له **مورد** فلا يكون القدم منافيا لتأثيره الفاعل ان اراد ان لا يكون
منافيا في الواقع ثم لجواز خطأ اعتقادهم وان اراد ان لا يكون منافيا له
زعمهم فليكن كنه لا حدى نفع لان الكلام في المناطات تحجب الواقع ولا يلزم
ذلك **قوله** لا اعتقادهم ان صانع العالم موجب قد يقال لانه ان ذلك الاشياء
منهم بناء على الاعتقاد المذكور بحيث لا يكون لقصده مدخل في التاثير فيه
كفهم يقولون انه محذور بالمعنى الذي ذكره السيد حيث قال المتحرك
معنى ان شء فعل وان لم يشاء لم يفعل بطلقون على الباري تعالى على المذهبين
واما ان يصح منه الفعل والترك فعند المتكلمين فقط **قوله** كلامه ونالوا ان مقدم
الشرطية الاولى واقع دايما ازل الابد ولم تقع مقدم الشرطية الثانية اصلا بل
وقوعه وهذا صريح في انهم يقولون انه فاعل له في الاول بالقصد ليسوا

فالبين لما فاه القدم لكون القدم اثر الفاعل بفعله بالقصد وهو الذي ينشأ
 عليه المنة فاه واما كونه تحت يبع منه التكرار ايضا فلا مدخل له في ذلك فلا يصح القول
 بانهم لو جوزوا كونه موجبا اي فاعلا للعالم القديم **قوله** فظهر من هذا انهم اتفقوا
 على جواز اسناد القديم الى الموجب فيه ايضا تحت لان قول المتكلمين ان يبيد ما ذهبوا
 اليه بان الحكماء لا يتخلل في امتناع اسناد القديم الى المتخير لانهم اسندوا القدم
 الى الموجب لا يدل على نحو يزيلهم ما ذهب اليه الحكماء بل ذلك الكلام حاله على الدلالة
 على نفيه وانما مطلقا وانما من قال الى الموجب اللهم الا ان يثبت له عند الحكيم الامكان
 وقد مر الكلام على ما ذهب اليه الحكماء في ذلك **قوله** امتناع اسناد القديم الى المتخير
 فما قام عليه اليه بان هو ان اثر الفاعل المتخير اذا كان قدما جاز ان يكون
 حادثا بنا وعلى ان تعلق قصده الى المقذور من اجزاء علته وجاز ان يكون قدما
 قال الامام الرازي نزاع المتكلمين والحكماء في حدوث العالم وقدمه مع الا
 اتفاق على اسناده الى الله تعالى من غير كونه متخيرا او موجبا ورت عليه بان المتكلمين
 اتفقوا حدوث العالم مع قطع النظر عن فاعله ثم قالوا ان الله تعالى متخير في فعله
 والا لزم قدم العالم الذي ثبت ان حدوثه وهو محتمل لكونه لا يستثنى من حيث
 على كونه متخيرا بل امرهم في ذلك على العكس **قوله** فلا يكون اتفاهم على قدم القدم
 فيما سوى ذات الله تعالى وصفاته لا خفاء في عدم ورود هذا الدحل اصلا لان
 القول بنفي قدم الصفات لا ينافي القول بنفي القدم على سوى الذات والصفات
 جميعا ولو قدر تناكس دخل يكون ذلك الكلام جوابا له لوجب ان يقال فيهم كلاما
 من تخصيص نفي القدم بما سوى الذات والصفات بحسب اتفاهم انهم متفقون على قدم
 الذات والصفات جميعا وليس كذلك لان المعنى لا يتخلل لفهم في ذلك ثم تجاب بذلك
 الجواب وهذا حاصل ما ذكره السيد في اتفاق المتكلمين على نفي القدم عما سوى ذات

63 ذات الله تعالى وصفاته عندل على ثبوت القدم للذات والصفات عندهم
 وان لم يكن الدلالة قطعية انتهى كلام **قوله** فلما كان في قول الامام لا يقولون
 انهم متخرون الا لا شرا من متفقون على اثبات صفات قدمته تعالى قال الامام
 في المختصر اصل **قوله** والجماعة اثبتوا القدماء وعلى ذات الله تعالى وصفاته وفي
 الموافق ان القدم بوصف ذات الله تعالى اتفاقا وصفاته عند الاشاعرة
 لكننا قد اخلصنا زعم ان اصل السنة لا يعترفون باثبات الله تعالى لا باعتبارها
 اشياء متغايبة كل واحد منها قديم وهم لا يقولون بالانفاس الا في الذات دون
 الصفات هكذا ذكره السيد في حاشية شرح التجريد وايضا اثبات القدماء
 يستلزم التعدد دون التغاير على اصطلاحهم فسقط اعتراض **قوله** انهم
 لان كلاما مبني على القول المشهور منهم وما ذكره **قوله** انهم
 ما قد اخلصنا محالنا المشهور وكذا سقط ما قال المعتزلة لا يقولون بوجود
 القدماء لانهم وان لم يقولوا بوجود القدماء لكنهم يقولون بانصاف
 هذه الافعال بالقدم كما ان ذات الله تعالى مصفوفة بان قيل معنى القدم
 ما لا اول لوجوده فلا يصفى الاحوال قلت قد يفسر القديم بما لا اول لوجوده
 نعم لا يمكن اثبات هذه الامور من احوال مذهب جميع المعتزلة لم يثبت
 بما ذكره الاتفاق **قوله** من بيان ان كل ممكن محدث قال السيد الشريف
 ان ثم قولهم كل ممكن محدث لزم احد الامر من اهلون صفاته تعالى واجبة اه
 قد قال بل لزم احد الامور الثلاثة انما ما ذكره والثالث نفي الصفات
 كما ذهب اليه المعتزلة او الفلاسفة **قوله** وسمى حدوثا زمانيا قال السيد الشريف
 وبارز القدم الزماني وما وان لا يكون الوجود اياه قوله قدس سره بل عدم
 موجوده الوجود بل اسحقا في الوجودات ان الى ان النية الذكية اعتمدت في

ثابت
 لنبوة

الحدوث الذاتي للاحتياج اليه والسبق له **مولا** لا يستحق فيه الوجود كما ذكر
في الشرح مع دليل لا مطلق الغيبة سواء كان علته الفاعلية او امر اخر يجبر
في علته الذاتية **مولا** لا يستحق فيه الوجود فان اكتفى في الحدوث الذاتي الى الغيبة
في الوجود مطلقا كان لزوم كون كل ممكن موجودا حادثا وذا تباينا طامرا ضرورة
احتياج في وجوده الى الغيبة الذي هو علته وان خص ذلك الغيبة ببلد استحقاقه والغير
ببلد استحقاقه الوجود كما هو المطلب من كلام الحكماء يمكن بيان ان كل ممكن موجود هو
حادث حادثا وذا تباين ان يقال لا استحقاق فيه الوجود والعدم الذي هو الامكان
سابقا على وجوده بمراتب لا ناعلة الحاجة الى الموت في الوجود فهي سابقة عليها
وهي على الاتكال وهو على الوجود فيكون وجوده مسبوقا ببلد استحقاقه الوجود
بهذه المراتب لكن ما ذكره في بيان ان ارتفاعه يستلزم ارتفاعه بدون
العكس ويرد عليه ما ذكره السيد حيث قال لللازم من الدليل ان ارتفاع حال
الشيء فان قيل على تقدير ثبوت سببية الارتفاع الاول للثاني يلزم تقدم الاول
ارتفاع الاول على الثاني باذات لا تقدم الاول على الثاني والمقصود هنا دون
ذلك قلت لو ثبت تقدم الارتفاع الاول على الارتفاع الثاني لزم تقدم الاول
على الثاني للثاني لزم بين سببية شيئين سببية ارتفاع الارتفاع فيكون وجود
كل ممكن موجود بالغيبة مسبوق بغيبة سببا وذا تباين **السيد** رحمه وذكرك الغيبة هو
لا استحقاق فيه الوجود لا العدم على ما قبل من ان الحدوث مسبوق في الوجود
بالعدم اه الحدوث بمعنى مسبوق في الوجود بالعدم ثم المنقسم الى الذاتي
الذاتي **مولا** العلامة الذاتية وهو المفهوم من عبارة الحكماء على ما نقلت في
الموقف من ان الممكن لذاته غير مقتضى للوجود والغيبة مقتضى له وما بالذات مقدم على
ما بالغير فاذا لا وجوده مقدم على وجوده باذات وهو الحدوث الذاتي **فقولهم**

فقولهم لا وجوده مقدم على وجوده ط في ما قال العلامة الرازي عدم مقدم
على وجوده بالذات لكن سبحانه كلامهم يدل على انهم ارادوا باللا وجود
لا اقتضا والوجود والوجود اقتضاؤه او الوجود نفسا ما يدل عليه طامرا العبارة
لان نتيجة الدليل المذكور هو ان لا ممتنع فليجمل عليه وكذا انقسام الحدوث
الى الذاتي والذاتي في كلام العلامة الرازي **مولا** على انه اراد ما لعدم عدم
اقتضا والوجود والعدم لا العدم نفسه طهور بطلان **مولا** فان امكان الحدوث
هو وجود قبل وجوده القول بوجوده الامكان الذاتي قبل وجوده الممكن طامرا الفاد
لان صفة الممكن وتقدم الصفة الوجودية على وجوده الموصوف بحال كما مر مرارا
فلابد ان محل القول بوجوده الممكن الامكان قبل وجوده الممكن على ان قول بوجود
الامكان الاستعدادي في نفسه كطريقة استدلالهم به مع ما له وعليه في اثبات
البرهان بما يتعلق بالاستدلال عليه بالطريق الذي ذكره الشيخ رحمه وقال
السيد رحمه في حاشية الشرح التجديده استدلالا بالامكان الذاتي على ما هو طامر
كلام الرئيس وذكر ان الشيخ التجديده كلا الطرفين **مولا** فليزم القلب قال
السيد رحمه وايضا لو كان واجبا له الطامر من كلامه انه محال اخر لزم من فرض
تقتضي المدعى وحاصله انه يلزم خلافا **المفروض** فان كان القلب محمولا على ذلك
ايضا فلا يكون شيئا اخر لزم من فرض يقتضي المدعى وان كان القلب محمولا على
مفاده الطامر بان يقال اذا لم يكن وجوده ممكنا فاما ان يكون واجبا بتقدم ثم
يوجد ليكون لوجوده قبل فليزم القلب لانه امتنع ان يقدم الا بان يقتضيه
واما ان يكون ممتمنا فيوجد فكذلك يلزم القلب لانه امتنع ان يوجد قبل
ان يقتضيه ممكنا لم يلزم خلافا **المفروض** مدعا وانت حجة بان على تقدير القلب الحقيقي
اللازم على تقدير يقتضيه المدعى ثبت المدعى ايضا **مولا** وليسا ذلك الامكان

موقرة القادر عليه الموقرة به يدل عليه لكون وصفه لا العدمه التي
هي وصف القادر وموطاة بالسير السري قدس سره فلا يكون قابلا بالفاعل او
فاد اطلق حصر القاييم بالفاعل المتعلق بالمكن والقدرة لم يلزم من بطلان كونه
ذلك لا مكان موقرة القادر عليه وان يكون امرا محقولا بنفسه ان يكون
قابلا لموضوع الاحتمال ان يكون امرا اخر قابلا بالفاعل ولو كونه بحيث يمكن
ان يصدر عنه الحادث فانه قاييم بالفاعل متعلق بالمكن وليس هو نفس القدرة
عليه لانها محلة بحيث تقال له قادر عليه لانه حيث يمكن ان يصدر هو عنه
انت خبيرة بان ما قام بالفاعل هو امكان الممكن لان الامكان صفة الممكن فكيف
يكون قابلا بغيره وصفه التي تحصل له من تعلق صفة الفاعل به لو كان كونه
موجودا استحال ان يكون له قبل وجوده واما القول بان امكانه قاييم بالموضوع
فهو بالحقيقة قول بان الموضوع صفة متعلق به لان حاصله ان ذلك الموضوع او
المادة يمكن ان يصير بهذا ويمكن ان يتصف بهذا وذا ليس بحال بل هو امر محقول
مقبول فالاول في الاستدلال بهذا الطريق ان يقال لا كان وجوده موجودا
قبل وجوده يكون قابلا بموضوع من حيث هو موضوع لانه ليس شيئا محقولا
بنفسه بل امرا صاحيا وامتنع ان يكون وصفه شيئا قابلا بغيره وكذا امتنع ان يكون
قابلا به قبل وجوده فيكون قابلا بموجود هو وصفه في الحقيقة متعلق به وهو موضوع
ولا ضرر للاستدلال بما هو وصف الموضوع حقيقة لصفة الممكن في نفسه هو امكان
وجوده فيه ولا يصح جعله موجودا لقيامه به قبل وجوده وانما قلنا انه لا يضر
لان المقصود ان الممكن امكانا موجودا يستدعي موضوعا لا يكون موقوبا
قبل ذلك الممكن اما ان لا امكانا اخر غير موجود غير مقتضا لموضوع له فلا ينافي
لكن على هذا يكون الاستدلال على هذا المطلب بالامكان الاستعدادي

65 الاستعدادي بان يقول معنى قولهم لو لم يكن قبل وجوده يمكن بالوجود
لزم ان يكون واجب الوجود او امتنع الوجود المفوق له فيلزم القلب
انه لا يمكن امكان الذي كافي حصوله من المبدأ القديم بل موقوف
على شيء اخر يتم به علمه وتجب ان يكون ذلك الشيء حادثا والالزم قدم
الحادث الذي فيه الكلام وذلك الاخر موقوف ياخر مطلقا لا لا ينافي
له بل يلزم قدم الحادث وتلك الحوادث المسندة الى الحركات
السريّة استدلالا واضحا مختلف غير متناهية لقرب العلة الموجودة
الى الحادثة قبل بعدة عند وهو الاستعداد والحاصل للموضوع بسبب السمع
بالامكان الاستعدادي فيكون ذلك الحادث قبل حصول ذلك الشيء الذي
به يتم علمه متممنا بالغير لا تنفاد عنه وجوده فبتم علمه فلو لم يحصل
نانه يتم علمه قبل وجوده الى الاستعداد المذكور بل حدث مع كونه متممنا
يلزم القلب الحادث المفروض فانه القلب ايضا ومعنى قوله او واجبا انه
لو لم يحصل قبل وجوده ما يتم به علمه بل حصل من المبدأ القديم تجر واما كانه
الذي يلزم القلب الخطا المفروض فانه اذا كان المبدأ مع امكان الذي
كانا يكون واجبا بالغير ومع ذلك لم يصدر عنه الى الزمان المفروض فيلزم
ان لا يكون واجبا منفردا فان كانت محتملا كلام الحكماء ولا يعجز
كلامهم عليه بل هو الاولى لان المشهور منهم الاستدلال على هذا المطلب
بالامكان الاستعدادي وهو اقوى الاستدلال بخلاف الاستدلال عليه
بالامكان الذي قلنا ان الجواب عنه في غاية الظهور بل لا ينبغي لنا ان نذهب
الى وجوده لكن الشراح في شرح التجريد بعد ما ذكر الاستدلال على هذا المطلب
بالطريق الذي ذكره مبنيا ذكر في موقع الجواب ما ذكر في الجواب منها بنهاية ثم

قال قبل ان كل حادث فلا مكان احدهما الامكان الذاتي اللازم لما عليه وانما
الامكان الاستعدادي وذكر الاستدلال عليه بالامكان الاستعدادي على
الوجه الذي ذكرناه وصح السيد الشريف في حاشيته شرح التجريد بان الاول
استدلال عليه بالامكان الذاتي والثاني بالاستعدادي لكنه محمل تأمل بل
يمكن ان يكون مراده مما ذكره بقوله بل ان كل حادث فلا مكان اه روي
الجواب عنه بكون الامكان اعتباريا فان الاعتباري هو الامكان الذاتي و
الاستدلال انما هو بالامكان الاستعدادي وانه ليس اعتباريا بل موجود
لما ذكرناه ان ينصف بالقوة والضعف والتقريب والتبعية والمعدوم ليس كذلك
وابضا الجواب المذكور في المتن يناسب الجمل على الامكان الذاتي اما
الجواب الثاني عن الاستدلال بالامكان الاستعدادي فالأظهر منه كما ذكر
في شرح التجريد ان يقال المخصص هو ارادة المخير فلا جمل الكلام مذهبنا على الاستدلال
بالامكان الذاتي كما ان ادقيل اه في كان ضمة ان وان شرطية
خبره **مولا** بكون الشيء ما يقاس الى وجوده قال السيد الشريف ان الامكان
اما بالنسبة الى وجود الشيء في نفسه واما بالقاس الى وجود الشيء في غيره انتهى
كلامه فالوجود في الاول محمول وفي الثاني رابطة لان الاول لكون الشيء في نفسه
والثاني لكون الشيء شيئا اخر والامكان الذاتي عارض له بالقاس اليه على
الوجهين واما لامكان الاستعدادي فهو الحقيقة صف للموضوع او المادة بالقاس
الى الوجود بالعرض الى وجوده شيئا اخر او بالقاس الى وجوده شيئا اخر مع
لان القاس الى وجوده في نفسه فان ذلك هو الامكان الذاتي اما في الموضوع
على تعالى الجسم يمكن ان يصير ايضا فالامكان القاييم بالجسم بالقاس الى حصول
البيضاء فيه استعدادي والتمام بالبيضاء بالقاس الى حصوله فيه ذاتي لكن صورة

66 صورته عن المبدأ القديم يتوقف على استعداد الجسم لحصول فيه واما في المادة فكيف
يقال لهوا يمكن ان يصير ماء والنفط يمكن ان يكون انبا فان الامكان الاستعدادي
انما يفهم بالمادة فان المادة التي حلت فيها صورة الهوا استعداد لحصول
صورة الماء فمادون صورة الهوا فقدت صورة الهوا وكانت صورة
الماء وكذا النفط التي حلت فيها صورة الانسان وتعلقت بها نفس استعداد
لذلك فقدت صورة النفط وكانت صورة الانسان اما صيرورة صورة
الماء لانها حقيقة ان مختلفا في قلبها بفتح فقول الجسم يمكن ان يوجد
الامكان فيه ذاتي دون الاستعدادي بل الاستعدادي انما يكون لما و
بالقاس الى صورته فهو لا يكون الا بالقاس الى صيرورة شيء اخر لكن يذكر
في مقام ذكر الامكان الاستعدادي للشيء الامكان الذاتي للشيء الاخر الذي يكون
استعدادا لموضوع او المادة بالقاس اليه وقول الجسم يمكن ان يصير ابيض
الامكان فيه جاز ان يكون ذاتيا وان يكون استعداديا **بقوله** والامور
الاضافة اعراض في تحت لانه على تقدير ان يراد به الامكان الذاتي كما هو
الظاهر من كلامه فانما يكون من الاعراض اذا كان امرا موجودا وهو مهم
بل هو امر اعتباري فلا يستدعي محلا موجودا كما سيأتي في الشرح وطو جواب
الكتاب واما على تقدير ان يراد به الامكان الاستعدادي المنصف
بالقوة والضعف والقرب والبعد فهو موجود لا محالة او ما ليس بموجود
لا ينصف بهذه الصفات لكن كونه اضافيا محمل تحت عمارة الامر ان
الاضافة عرضية ولا يلزم من ذلك كونه عرضيا بل جاز ان يكون جوهر
معروضا للاضافة فان المادة التي لم يكن ما له لتعلق النفس بها في الازل
وصارت قابلا لان بواسطه امر حل فيها بواسطه حوادث منسلة

المعية الذاتية لم لا يجوز ان يكون ذلك الامر حادث فيه الان موجودا بغيره على
حدوث النفس متعلقا بالاعلان لا كذا عرض فيها واسطه غيره ويكون التعلق هو المجموع
للمادة وحدها وتأخر فنيض المبدأ الى الان لفقد التعلق فان قبل هذا منع لا يضرنا
لان على هذا التقدير ايضا ثبت الماصح الى المادة وهو المصطوي ايضا ينقل الكلام
الى قول المادة لذلك جوهر وتأخر حصوله فيها من المبدأ الى زمانه فان كان
لوقوف التعلق على شرط بوجوب استعداده فثبت المدعى الذي هو موضوعه
الحادث فكيف في مادة تهم على الحادث والا يلزم ذلك الجوهر والنفس ايضا
قلت لم لا يجوز ان يكون التعلق موقوفا على شرط بغيره التعلق كالاتي
بقوله سبب ناجح ما بوجوب استعداد المادة فلا يثبت كون كل حادث مستوفيا
بمادة جسمية بل بعضها دون بعض لكون التعلقية وهو الامكان الذي له تعلق
بعض بدون هذا الشرط وانت خبير بان هذه المبادئ انما هي على تقدير
اصولهم التعلق الى نوع الفاعل المتخار من غير داع ومجرد ذلك الامكان قوة
للموضوع اه فان قيل هذا يدور على ان الاستدلال بالامكان الاستعدادي لانه المستعد
بالقوة في المشهور فكيف قلت انه استدلال بالامكان الذي له التعلق قلت المراد
بالامكان بالقوة الامكان المتعارف لعدم ولا اختصاص لذلك بالاستعداد
فلذا قيل لكن ثبتت انت على ان الحمل على الاستعدادي اولى وحمل القوة على
ما ذكرناه عن بعد **قوله** لان الموضوع هو الجسم وهو لا يتفك عن المادة فل
الفعول والنقوس موضوعات كلفياتها الذاتية بها كما يعلم وليس باجم
فاحصار الموضوع في الجسم بطر وواكتفى بطلق الموضوع المتداول للجسم وغيره بان
نقال كل حادث مستوفى في موضوع اعم من ان يكون جمما او مادة او غيرهما بطل
ما قدموا على منه القاعدة من ان كالاتي **القول** كالاتي صدهم بالفعل والامر ان

67 ان يكون الفعول مادية لان كل حادث لا بد له من مادة **قوله** وهو ان يكون الشيء
محتاجا الى اخرى حقيقة اه قال السيد الشرف القليل من الترتيب الفعل الحاصل لتفصيح اليه
اه يعني ان القليلة الذاتية ليس نفس كون الشيء محتاجا اليه لشيء لما قال الشارح بل امر
عقل اضافي يحصل للشيء بسبب كونه محتاجا اليه لشيء ولذا الحال في التأخر الذاتي
قوله قبله لا حاجة القليل في مع السعد القليلة بهذا المعنى بعضا للزمان اي لا جزئه
المعروضه لذاته ولغيره بواسطة فلها انتهى سوال السائل به كما اذا قيل حدوث
زيد قبل حدوث عمرو ونوحية سوال بان يقال لما اذا قلت فلو قيل لان حدوث
زيد مع خلافه فلا وجود لعمرو ومع خلافه اخر وحلافه الاول مقدم على خلافه الثاني
لوحده سوال ايضا اما لو اجب بان خلافة الاول كانت في العام الاول وخلافه
الاخر في منه السنة انقطع سوال فظهر ان عروض هذه القليلة والبعدي
يكون للزمان لذاته ولغيره بواسطة ممة مهم ومادة كدست في بيانه لا يدل عليه
طوار ان يكون عدم انقطاع سوال لعدم العلم لعروض القليلة لما اصرحت
عن عروضه له وانقطاعه ان انتهى الى الزمان لظهور العروض له لانه المعروض
الاول وغيره معروض لها بواسطة والحوا **ان** كل منقضى ومتحد بعرض
لاخره المعروضه قبلات وبعديات لكن بواسطة المعص والحد وانما
النقص والتحد الذي هو حقيقة الزمان بناه على ان ما منه ايضا **النقص** وعدم
الاستقرار فيعرض لاجزائه المعروضه قبلات وبعديات لذاته ولان المعص
لها التقص في له لذاته ولغيره بواسطة فمعروضه للاجزاء المعروضه للحركة بواسطة
عروض التقص لا وكذا كل ماله مفهوم متغير للنقص وبعضه التقص فمعروضه
لعدم الحادث يكون بواسطة تقبضه وتحد وجوده لا لذاته اذ ليس مع
نقص المعص وجوده نفس التجرد بل ماله معروضان فثبت ان تقدم عدم الحادث

على وجوده تقدم زمانه فيكون وجود الحادث مسبوقا عنه في الكمال
وجودا فان ادعوا تقدم العدم على الوجود بزمانا موجودا فان
ادعوا تقدمه عليه بالزمان الذي هو نفس النفس والتجدد الى اتصاله فيسلم
لكنه موقوف اذ الامر بالحد متصل انما يكون موجودا اذا كان جميع اجزائه
موجودا فان قطع **قوله** في معنية مثلا لا يوجد في ابتداء الحركة او لم يوجد
بجميع اجزائه وادان في الحركة فكل ذلك لم يبق شي من اجزائه بل ذلك
المتصل امر برسم في الخيال من امر مستمر مستمر موجودا وموقوف وكذلك
عني قطع **قوله** فانه امر محدد متصل منقطع عن المسافة ليس امر موجودا
كما ذكرنا بل امر برسم في الخيال من امر مستمر مستمر موجودا وهو الحركة بمعنى
بمعنى الكون في الوسط فانه امر معين غير متقسم سدا الى الحد و
المفروضة ليس في رسم نسبه في الخيال وكذلك امر المتصل كما برسم
من حركة النقط فقط في الخيال غير موجود فاما ذكرنا فلو ثبت ان المتصل الذي
برسم في الخيال ويعرض له القليبات والعديدات لذاته برسم من امر موجود
معين غير متقسم هو النفس او غير هو الزمان حقيقة لا المتصل بل برسم في الخيال
وان كان هو الحكم بالزمان في المشهور ثبت المدعى كذا انهم اثبات ذلك
بالجواب ما قاله الشيخ **قوله** كقضية الجنس على النوع فان قيل تقدمه
عليه طبع لا حرره **قوله** ليس المراد بها الجنس والنوع الطبيعي بل من
حسب ووصف مفهوم الجنس والنوع الاضافيين لهما فان الجنس الاضافي تقدم
بحسب الرتبة العقلية على النوع الاضافي الذي يكون مقصدا يقال وممكنا يكون
النوع الاضافي مقصدا على الجنس الذي يصانفه لواعظه الابداء من الادنى
واما طبيعة ارادنا ما ذكر في تقسيم التقدم الزمني في مقابلة الحسية الى العقلية

العقلية وانما لم يكن بين عدم الحادث ووجوده تقدم زمني عقلي
لان الرتبة الذي يكون مقابلا للزمان والطبع والذات في الخلق فيه
القبل مع البعد لان التي يربطها الذات **قوله** غير انما هو تقدم امكان احتمال قبل
مع البعد في الزمان دون غيره **قوله** قبل امكان الحادث **قوله** اه قال السيد
مده معارضة ووجاز ان يجعل تقضا اجماليا الى السجود ليلك جمع مفردان صهيبي
والا يلزم احداهما لهما المذكورين **قوله** فيكون صف للموضوع من حيث
هو متعلق بحاصله فاضلنا من حمل الامكان على الاستعداد **قوله** والاستعداد
صف للموضوع او الحاد تحققة بالنظر في وجود شيء في الوجود الموضوع بالعرض
بالعرض الذي هو وجوده شيئا اخر فلا يلزم ما اورده عليه حيث قال وقال
انه فان منع السخا لكون امكان الشيء صف في موضوعه على الوجه الذي ذكرناه
بمقبول **قوله** مع السخا لكون امكانه قائما بالفاعل فانه منع مكابرة
ومنع المحذور اما امكان في قدرة الفاعل والامر المحذور **قوله** وما قام
بالموضوع بناء على جواز ان يكون امر قائم بالفاعل غير الفاعل غير موجود
لما ذكرنا ان صف الشيء لا يكون قائما بغيره وقبام الامكان بالموضوع انما هو
لكونه موضوعا بالحقيقة **قوله** والحق ان قبله بعض اجزاء الزمان اما ان
قبل هذا كلام على السيد والبطالة على تقدير **قوله** وانه للمنع نافع في دفع المنع و
دون غيره **قوله** وانه لا غير طامر قلت بل هو بالحقيقة دليل على المقدمة الميمونة
لان مال هذا الكلام لان القضية التي لا جامع فيها القبل مع البعد عارضة لاجزاء
المفروضة للزمان لذاتها وتغيرها بواحد **قوله** والنفس والبيان ان **قوله**
ما ذكرناه **قوله** وايضا يجوز ان تكون قبلية اه فيه بحث يعلم مما ذكرناه
قوله ادعوا احد يعرف ان شيئا واحدا اننا او فرس قال السيد الشريف

الامر الذي في المتن

سبق في بحث الوجود **قوله** بحسب اللفظ لا بحسب الحقيقة والابدور
يعني ان المقصود بالتعريف بيان ان لفظ الوحدة على ما اذا يطلق فلا يكون
تصويرا لمفهوم وتخصيلا لصورة لم يكن حاصله الا يلزم الدور لا انا اذ قلنا
اه في بحث لا انا لانهم ان مفهوم قولنا لا يتقسم الى امور وهو معنى قوله لا يتكسر
غاية الامر ان يكون لازما له ولا يتم استحالة ولو سلم في تعريف الوحدة هو
عدم الكثرة لا الكثرة بل هي قيد جوده ولا يتم وجوب وجوب معرفة بكنهه بل بكنهه
المعروف بوجه ما ولا يلزم من كون قيد الجاء لا يكون معلوما بكنهه **قوله**
والكثرة لا يمكن تعريفها للام لا لوحدة لان الوحدة مبدأ الكثرة وهذا وجودها
وما مبنية فيه ايضا بحث انا لانهم ان مفهوم الوحدة جزء من مفهوم الكثرة غاية
الامر ان المصنف بالكثرة يتصرف اجزاء بالوحدات ولا يلزم من ذلك ان يكون
مفهوما مركبا من مفهومها بل مفهوم الكثرة على ما قال في الحاشية وصح ان
ايضا كون الشيء بحث يتقسم الى امور مشتركة في الماهية وليس معنى المتقسم
الى الامور هو المتقسم الى ما يتصف بالوحدات غاية الامر ان لازم له ولا يتم
استحالة لان التصور بوجه ما **قوله** في اللازم على تقدير ان يكون الوحدة
مبدأ الكثرة يكون تعريف الكثرة باعتراف حقيقة لو كان معلوما حقيقة وتعريف
الوحدة باعتراف رسميا اذا قصد تعريفها ببعض اعتبارات الكثرة الماخوذة
في تعريفها لا يوجد الا ببعض وجودها **قوله** وهو كون الشيء الذي لا يتقسم
اصلا الى اجزاء كون لاصف الشيء **قوله** والوحدة الاضافة الاشهر في مقابلة
الحقيقة الاعتبارية اي ببعض اعتبارات دون بعض بخلاف الحقيقة فانها تجمع
الاعتبارات فلا ينافي ذلك كون الوحدة مطلقة من الاعتبارات العقلية واحيانا
الاضافية على الاعتبارية لدفع هذا القول **قوله** مشاركة في الماهية

69
اي ماهية تكون تحت لا يتقسم الى امور لا ما يتوهم من ظاهره من ان
المراد ماهية الشيء الذي لا يتقسم او يتقسم للزم بطلان عكس تعريف
الوحدة والكثرة لانه لا يصدق تعريف الوحدة على وحدة الجماعة المتراكمة
في الماهية كوحدة العكر ولا تعريف الكثرة على الكثرة القائمة بالاختلافات
وكلام الشرح طاف في ذلك كنه لم يتعرض لورود البعض على التعريف ولو
ترك للبطل تعريف الكثرة فانه لو لاه يكون تعريف الكثرة كونه الشيء تحت
يتقسم الى امور فلا يكون مطردا لانه يصدق على كونه يتقسم الى امور متخالفة
في الماهية اي بعض في كل من الانقسام الى امور فلا يكون مطردا لانه
يصدق عليه هذا الاعتبار ايضا وليس كنهه بل هو الكون تحت يتقسم اليها
باعتبار عروض الانقسام لا قيل في تعريف الوحدة نظر اذ يجب ان يكون
الكثرة المختصة من الاختلافات وحدة اذ يصدق عليها هذا التعريف فساد ظاهر
لتطور التعابير بين الشيء تحت لا يتقسم الى امور مشتركة في الماهية وبين
الشيء تحت يتقسم الى امور متخالفة في الماهية وقد عرفت من **قوله**
فان الكثرة من موهنة وجود وان وليس بواحد قبل عليه ان الكثرة
من الامور الاعتبارية فكيف يكون الكثرة من مده الحسية موجودا على حارجها
وان اراد ان الوجود الذهني او الاعم فالكثرة من حيث كنهه متضمنة بالشيء
الذهني فكيف يكون واحدا ذهنيا او اعم فلا يلزم سلب الواحد عنه فاشارة السيد
الشريف الى جوابه بقوله ليس معناه على ما ساقولنا الانسان من حيث هو
انسان ليس الانسان كما سبق في بحث الماهية بل معناه ان ذات الكثرة اذ لوحظ
مع تعدد وتخصيلا الى كنهه يصدق عليه انه موجود ولا يصدق عليه انه
واحد فبطل ما توهمه بعضهم انتهى كلامه واراد به ما ذكرناه لانه هو الذي

ذكره في حاشية شرح التجريد ونوضه ان المراد ليس ان مفهوم الكثير من حيث
هو مو يصدق عليه انه موجود ليلزم بطلانه بناء على انه من الماهيات الاعتبارية
لا سببا لان ذات الكثير مع صفه الكثيره اعني المجموع المركب منها يصدق انه موجود
ليلازم ذلك ضرورة عدم الشيء المركب عند عدمه احد جزئيه بل المراد ان ذاته
اد الوحد اجزاء متصلة الى كثرة على ان يكون وصفا للمفهوم عليه بالوجود
وقيد له لاجته ومذاهما لا يشبه في صحة فعله فلا يكون مفهوم الوحدة نفس
مفهوم الوجود يصدق ذات الكثيره المحفوظ على هذا الوجه انه واحد كما يصدق
عليه انه موجود وليس كذلك لانها يعرضان كثيرا واحدا من جهة واحدة وهذا الخفيق
سقط ايضا ما قبل ان اراد بقوله الكثير من حيث هو كثره موجود ان جهة الوحدة
على جهة الكثيره فم وان اراد به ان الكثر الطبعي لكثيره موجود فليس لكن لانهم
كذب قولنا الكثير من حيث هو كثره واحد **قوله** وان كان يعرض له الواحد
ايضا اذ يقال لكثيره ايضا كثره واحدة يفهم من تعليله ان الوحدة العارضة
لكثيره انما يعرض له بواسطة عروض الكثيره لا الموضوعة للوحدة فلا يكون عارضة
له بالذات لكن لا مانع من عرضها لكثيره بالذات باعتبار اخر غير ما به عرض
له الكثيره فلما خطه تفصيل الاجزاء يوجب عروض الكثيره له وملاحظه جملته يوجب
عروض الوحدة له **قوله** بل عدمه مضافا فيه ما هو من ان العدم لا يلزم ان يكون
عدمه شيئا بل معدوما **قوله** يجوز ان يجتمع فيه الوحدة والكثرة قال السيد
الناظر في العبارة ان يقال عدم غير الكثرة اه قال الشارح موضع الضمير
وضع طامرا عن راجع الضمير من حيث اللفظ فصار الكلام غير طامرا للدلالة
وما يجتمع مع الكثيره ولم يقل يتصف بالكثرة مع انه لا اجتماع فيه الا على هذا
الوجه ليلزم قوله فيلزم اجتماع المتباينين وهو محتمل بل فيلزم انصاف

70 انصاف احد المتباينين بالآخر وهو محتمل لانه مما يتوجه اليه المنع فان الكثرة ينصف
بالوحدة كما ذكرنا قبل ان يكون ما ذكره مخالفا لانه لا يلزم الجمع الا بان يتصف
احدهما بالآخر وهو الجمع الباطل لموا اجتماعهما على محل واحد بمعنى انصاف
المحل بكل منهما واذا لم يلزم قلت اللازم انصاف الوحدة بالكثرة وهو محتمل
وان لم يتبع انصاف الكثيره بها فليس مخالفا بل براءة غاية الامر ان قول
فيلزم اجتماع المتباينين وهو محتمل ان يصرف عن طامره فكل على اجتماع
خاص وهو انصاف الوحدة بالكثرة **قوله** والكثرة مجموع الوحدات بهذا
ما وضوه اليه وهو في جهة المنع طوار ان يكون الكثيره عبارة عن كون الشيء
يخضع الى امور مشتركة في الماهية كما ذكرنا في تعريفها ولا يلزم على هذا
الا ان يكون كل كثره مستمرة لانصاف اجزاء موصوفة بعد ما ولا محدود في
ذلك قال السيد الشرف قدس سره لان عدمه المركب انما يكون بعد من جزئيه
من اجزاء افاضه ايضا ما هو وما يفهم منه من ان كل كثره لها خواص غير متماثلة من حيث
نفس وحدتها او غلبة لخواصها **قوله** فليس محال مدخل في ما هو مضمون مع انه
في محل نامل **قوله** اطلع المركب من الواحد والموجود الى مفهوم
الواحد ومن ما يصدق هو عليه ويتصف به **قوله** طوار ان يكون التقضا
عدميين فان الوجودي الذي لا بد ان يكون احدا لمتباينين كذلك
ليس على الواحد في الخارج بل على عدمه وحول السلب في مفهومه على ان
وجوب ذلك ايضا في موقع المنع فان كلا من الاشياء والامتناع عدمي
هذا المعنى ايضا مع كونها متماثلتين بالمعنى الذي يقال في اطراف القضايا
قوله على ان الوحدة ليست تقضا لكثرة هذا المنع مقدم على المنع الاول
انما لانها متماثلة في اولها يقال بالذات بينهما وان سلم فلانهم وجوب

كون احدا متغا بغير وجودها بالمعنى الذي نحن فيه فغير عورض هذا دليل
وتجمل المتكلمين على كونها اعتبارا رتبيا وما سبق دليلان للحكم على انها من
الامور العينية **قول** فيكون للوحدات وحدات ادناك وحد **ج**
خاصة ينصف بوحدة من شدة بين الكثر فلا يمكن الجواب بان وحدة
الوحدة كوزان يكون بغيرها لكن يتوجه منع لزوم السالحي لحوار ان يكون
الوحدة اعتبارية وطدا جارحيا ذكر **ج** بيان حقيقة كونها من الاعتبار **ج**
العقلية لانه بغيره دليل المتكلمين ويتوجه على الكثرة منع اخر ذكرناه قبل لكن
الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتك قبل الحق تاخر هذا عن بيان اسم التقابل
وجبه انه انما يتم ذلك بتفاسم التقابل بالذات ولا يمكن ذلك بدونه
معرفة فلا بد ان يتاخر عما وجه ذكره منها انه من احوال الوحدة والكثرة فذكره
في مباحثنا **ج** **ج** لو ذكرناك فانه احسن من هذا التوجيه اما تقابل
الاجاب والسلب فلان الوحدة مقومة للكثرة فان قيل لانهم التقدم فلا
يتم ما ينبغي عليه قلت اما ثلثه عن دعوى تقوم الى دعوى الاستلزام ولا يصح
منه وبه يتم ذلك اذ الاستلزام بين الاجاب والسلب وما قال في المواقف
من ان الوحدة كون الشيء بحيث لا يتقسم والكثرة كون الشيء بحيث يتقسم فالتقابل بينهما
بالسلب والاجاب مردود بان السلب والاجاب انما يبين الاسماء وليس
لا يبين كون الشيء بحيث لا يتقسم وبين كون الشيء بحيث يتقسم فان قيل انهم قد يحوي
العبارة ومقصود تعريفها بالاسماء وعدده قلت جمل العبارة على المساحة
لتوجيه الاعتراض على ما قالوا انه لا تقابل بالذات بينها كما نذكر وما ذكرنا
من حديث التنبيه عن دعوى تقوم الى دعوى الاستلزام لا يتم في العدم و
الملكية فانه لا امتناع في انصاف اجزاء الموصوف بوصف عدم ذلك الوصف لجاز

ان يكون الكثرة عدم الوحدة ومستندة لانصاف اجزاء موصوفا بالوحدة الى **ج**
مما ملكها **قول** والمصنف تقابل الاجاب والسلب والعدم والملكية بوجه
اخر لا يتم الا بالتقوم بالاولى لا انشاء بالتقوم في الجمع **قول** لان الكثرة متفوقة
بالوحدة وذكر في الحواشي منسوب الى السيد الشريف وفيه نظر لانه ان ارد ان
ذات الكثرة متفوقة بذات الوحدة فمما يجب ان خارج فلانها اعتباريا
عقلانيا واما يجب الدمن فلانها تغفل الكثرة وهي كون الشيء بحيث يتقسم
بدون تغفل الوحدة وهي كونه بحيث لا يتقسم وان ارد ان معروف الوحدة متفوق
معروض الوحدة يعني ان الكثرة مؤلف بصدق على كل جزء منها واحد وهذا
معنى اجتماع الكثرة من الوحدات لمسلم لكن لا ينافي التقابل الذي بين الوحدة
بها والكثرة العارضيتين بل هي معروضة في ضيقها ولا تنافي في ذلك انتهى كلامه
وتقل به الله **ج** **ج** سرح المواقف عن بعض المتصلين انه حوا ان يكون احد
الضدين متفوقا بالآخر **قول** **ج** وما يدل على ان الوحدة ليست بضد للكثرة
ان سرح الضدين وحدة الموضوع وموضوع الوحدة عديم موضوع الكثرة فان
موضوع الكثرة الكل وموضوع الوحدة الجزء كذا ذكره السيد الشريف **ج**
سرح الجواب وفيه نظر فان وحدة الموضوع معنية في جمع اسم التقابل والتمسك
او عرضيا فانه كما سأل امتناع اجمع الشئيين في موضوع واحد في زمان واحد
لكن لا بد ان يكون ذلك الموضوع مما تجوز العقل انصافه بكل منهما على سبيل
البدل مع قطع النظر عن الموانع الخارجة فيقول تقابل الوحدة والكثرة بالقياس
الى موضوع واحد موصورا كما في سائر المتقابلات فان المتصف بالكثرة لا ينصف
بالوحدة حينئذ هو ينصف بالكثرة من حيث هو متصف بها لكن لانهم ان لا ينصف بالوحدة
مطلقا بل لو لم ينصف بالكثرة لا ينصف بالوحدة لا محالة كما ان المتصف بالصود

لا يمكن ان ينصف بالبياض من حيث هو مضاف بالبياض لولا الانصاف
 بالسواد والخلف بالوحدة وان كانت حقيقة لوزال عنه الوحدة لا ينصف
 بالكثرة ولا ينافيه اضواء زوالا عنه كما ان الملكية العارضة لا تقابل الملكية
 العارضة للكثرة للكل مع ان يقابلها باعتبار امتناع اجتماعها **قوله** صوب
 وامتنع عروض الملكية لموضوع الوحدة الحقيقية ولا ينافي ذلك تقابلها
 واما ان الكل ينصف بالكثرة والجزء بالوحدة فليس تقابلها باعتبارها كما
 ان بعض الجسم ينصف بالبياض وبعضه بالسواد فانه فوق تعقل الشيء
 بالقياس الى غيره وبين ان تعقله فان معنى الاول هو ان تعقل مع تعقل
 ذلك الغير الى انهما يعقلان معا ومعنى الثاني ان تعقله يتوقف على
 تعقل ذلك الغير فيكون تعقل الغير سابقا على تعقل الشيء او تقول معنى
 الاول ان تعقله متبني الى ما هو خارج عنه سواء توقف على تعقله او لا ومعنى
 الثاني ان تعقله داخل في تعقله **قوله** وشرط انصافه ان يكون تعقل كل
 من المتصافين بالقياس الى الآخر وليس الامر في الوحدة والكثرة كذلك
 فانه يمكن تعقل الوحدة ذاتها عن تعقل الكثرة المانع مما يراه من نفسه
 وان كان تعقل الكثرة بدون تعقل الوحدة موضع تأمل **قوله** فلا ن
 الوحدة مكمل للكثرة مكمل لا يصح اعتبارهما في كل من جاني التخصيص والافناء
 فلذلك لم يذكر العلوية والمعلولية كما ذكر غيرهما باعتبار المحصيل
 والملكية والملكية بخلاف على الاقراء **قوله** كلام ذلك الغير رعاية للثابت
قوله الواحد ان منع اه لما كان بيان اسم الوحدات الى الشخص
 والنوعية وغيره لا يتم الا باعتبار معروضاتهم واحد الى اسم يعلم منها
 اسم الوحدة للاختصار او لوقفهم الوحدة البها ايجاج **قوله** بيانها الى

72
 الى اسم المعروف فيقوت الاختصار فينبغي المقصود بذكر الوحدة في
 العنوان ثم قسم الوحدة روي للاختصار **قوله** تصور مفهوم لم يوجد
 لفظ مفهوم في بعض نسخ المتن وهو الاول **قوله** على تقدير وجوده يكون الضم
 للفظ الواحد دون معناه جهة الوحدة ان كانت نفس ماضية تلك الكثرة والقبول
 مسامحة والمراد الكثرة وقسم الوحدة الى الشخصية والنوعية وغيرهما ليست
 على شئ قسم الواحد لانه قسم الواحد الى الجزء والكل والواحد الشخص هو
 الجزء وليس الواحد النوع وغيره هو الكل بل افرادة اما الكل فهو واحد
 بالذات متكرر باعتبار الافراد كما ان الافراد متكررة بالذات محدثة
 بالنوع او الجنس او غيرهما فليس بوحدة **قوله** اسم بل الاسم لا افرادة كما لا
 يكون الافراد اسم بل الاسم لفظ **قوله** وهو موقوف على تشبيه من متفقين
 اه لا حاجة منها الى ذكر هذا التعريف بخلاف تعريف الجنس فان التقسم الى الجنس
 والفصل يحتاج اليه او ما هو من صفاته وفي حصر جهة الوحدة الذاتية الى الجنس
 والفصل نظر فان اطراف الناطق والحوار **قوله** اسما ايضا جهة وحدة وليس جنسا ولا
 فصلا لا يقال انهما جهة واحدة واحدة وكل منهما داخل في احد من الجنس والفصل
 لا يقال لوضع لفظ بازاها كان جهة واحدة كالحوان فانه جهة واحدة
 مع كثرته معناه فانه اذا فهم المعنى الكثير من لفظ واحد لا يكون الا على جهة واحدة
 اجزاوه فيكون واحدا **قوله** فان لم يكن له مفهوم سوى كون الشيء بحيث
 لا ينقسم الى امور متشركة في الماهية فهو الوحدة قال السيد اى الشخصية اه
 لان الكلام اه فان قيل مفهوم ما لا ينقسم الى مشه كشيء الوحدات والوحدة
 الشخصية مسند جبرية فلا بد ان يشتمل على امر زائد على ذلك المفهوم وهو
 النعني انه **قوله** صلا مشتملا فليس يجوز ان يكون الوحدات جبريات

حقيقه لا بد من تحت نوع اي مشتق بذواتنا لا ينبغي ان يدعى بمعروضيه
بمعروضه ما لا ينقسم اصلا لا تقالح لها سوى مفهوم ما لا ينقسم ضرورة كون
المعروضه معاير الا نأقول المراد انه لا يكون له مفهوم لا يطبق عليه مواعدا
سوى مفهوم ما لا ينقسم فان قلت اذا لم يكن له مفهوم لمعروضه الوحدة فلا يكون
واحد لان معناه **قوله** الوحدة لان نفس الوحدة قلت معنى الواحد سري له
الوحدة اعم من ان يكون الوحدة نفس بناء على التقدير الاعتباري او زائدا
عليه مع ان فاعل وحدة عارضة ايضا **قوله** ونشأ بهت اجزاء واهي مشاوية
في الاسم والحد فكذلك قيل وجب حصره في الواحد بالاتصال نظر لان الواحد
بالشخص الذي هو علة خاصة باعتبار خصوص محله بقيل النسبة الى اجزاء
منه بانه بهذا المعنى مع انه لا يطلق عليه الواحد بالانقسام لعدم المناسبه
ولا مخلص الا ان يقال المراد تقسيم الواحد **الشخص** الذي اجزاء بالفعل كما في قوله
والعشرة لسبب كذا **قوله** عند جد مشترك كحد واحد بالانه ذو وضع بين
مقدارين يكون منتهى لاحدهما ومبدأ لآخر ولا بد ان يكون محالها بالانوع
واسترض عليه بان كل مقدار اذا حصل بالفرص او الوهم او العقل **بالحكم** تقسيم
نهية فائمه به فلا يتصور نهية واحدة مشتركة بينهما الا ان يراد الوحدة الوضعية
لكن ذلك **حاجة** في المنطق ايضا واجمعا بان فرض الاتصال في الخط بكيفية
ملاحظة نقط واحدة فاصلة بين قسميه وكذا فرض الاتصال في السطح بكيفية
ملاحظة خط واحد فاصل بين قسميه في الجسم ملاحظة سطح واحد فاصل بين قسميه
فكون بين اجزاء الكمال متصل حدود مشتركة قطعا ثم الاتصال بالفعل نفس
الامر بوجوب **تعدد** التامات حقيقة وان امكن اتحادها وضعا والكلام في القيمة
وهذا يقيد الاجزاء بالمعروضيه على انه لو اريد اتحاد الحدود ووصفها لا بد

لا بد من الفصل نقض اذا وضع للوحدات التي تصور اتحادها في الوضع **قوله** 73
بقدار بين تيللازم طرفاها اراد بالمقدارين من اجسام على ما صرح به في الموقف
ويشهد به المثال لمحصل الفرق بين الوجهين **قوله** ان حصل له جمع ما يمكن له
فهو الواحد التام هذا مما لم يظهر المراد به اد لو اراد بالتمام ما لا يمكن ان يراد
فيه شيء كالدائرة والكرة وبغير التام ما هو بخلافه كخط المستقيم والمضلع
كما قيل لم يصح تشبيه التام بغيره ودرهم وبيت وكذا ان اراد بالتمام
ما يكون جمع كالاتي حاصلة له بالفعل كما لعقل على مذهب الحكماء وبغير
التام ما هو بخلافه كما ذكرنا ان التشبيه كاذب لانه طبع اي خلف لا دخل في
وحدة للصناعة والمواضع والوضع ما يكون وحدة كحصول المواضع
كالدرهم فان وحدته باعتبار انهم واضعوا على اطلاق لفظ الدرهم على هذا
الوزن اخاص واعتبار وحدة سواء كان له اجزاء كثيرة او متصلة لاجزاء
لنا الفعل يتعلق بصناعة او لا والصناعة ما يكون وحدة باعتبار الصفة
كالبيت فان الوحدة بهذا المجمع من الحدران والسقف والعرض باعتبار
الصفة والا لكان كثيرا متفرقا اجزاء وان جاز ان يفرض له وحدة باعتبار
اخر يتغلب اسماءها اي المصادرة بالحدود ما كالا و فانه يعبر عنه تارة
بالمائة وتارة بالمائة الخ غير ذلك اما الوحدة نفسا فلا **قوله** وان كان
بالشكل بهذا يعلم ان المراد بالكمية ما عدا الشكل **قوله** شرع في اقسام
الكثرة صدر عن ان البحث بالكثرة كما في البحث الثاني لان البحث عن
الكثرة بوجوده مختلف وان كان من حيث انه كثر اي موصوف بالكثرة لا يجعل
الكثرة مشتركة بالجنس او النوع او بالضعف بخلاف البحث عن الواحد بوجوده
مختلف فانه محله الوحدة متكررة متنوعة كالتخصيص والنوع والجنبة والعرض

قول بحث يمكن ان قال السيد انه اما تفسيره بحسب المعنى اه مولد حجة وجه يمكن ان
الى انه على التقدير الثاني لا يلائم هذا بل قوله والحقيقة عطف تفسيرية لذات كما جاز
على هذا التقدير ايضا كما ينسب قوله يمكن بان لا يكون احدهما قائما بالآخر ولا معقولا
فبغير التفسير بهذا يدخل في الصفات اللازمة لذات الواجب تعالى على ما صرح السيد
واما احدهما فمفهوم الذات اه واما ما في الصفات فداخله مطلقا ولو لم ينسب بل خرج
الصفات اللازمة فانها امتنع انفكاك كل منها عن الاخرى بناء على ان امتنع انفكاكها
عن الذات الممتنع الذوات في نفسه وقد سبق انهم كما لم يقولوا للصفة مع الذات
والكل مع الجزء انها غير ان كذلك لم يقولوا للصفات بعضها مع بعض وقال الامير
ان من طلبهم ان من الصفات ما من عين الموصوف **ك** لوجود ومنها ما على غير
كما لم يمكن مفارقة عن الموصوف لصفات الافعال من لونه حاله و زار قاي
ومنها ما على لا عين ولا غير وعلى ما يمنع انفكاكها عنه بوجه وتلك الصفات لما
امتنع انفكاك بعضها عن بعض لم يقولوا انها غير عين الموصوف الصفات
الاحرى او غير **ك** وقبل انهم ادعوا ان الصفة اللازمة بل القديمة لسبب
عين الموصوف ولا غير **ك** سواد الجسم لكن السند لا لهم بما استدلوا به
على ذلك بدل عدم التخصيص وهو انهم قالوا لا الشئ والعرف واللغة
على ان الكل والجزء لب غير **ك** فالتكاد اقل من ليس له على غير عشرة حكم عليك
بمفهوم الجمل ولو كان الجزء غير الكل كما كان كذلك ورد بان الغير منها مجزئ
على عدد اخر ونزوم الجمل ولو كان وحدهما فلا حكم به ومع باقي احاد الصفة
في العشرة بعينها وكذلك الصفة مع الموصوف **ك** فالتكاد اقل من ليس في الدار الازيد
وقد كان زيدا الفاعل فيها فقد صدقته ولو كانت غير الموصوف **ك** كنت كما و باورد
بان المراد غيره من افراد الالهي والالزم ان لا يكون **ك** غير وهو باقضا

74 قطعاً قال السيد الشريف شرح المواقف انهم لما اشتموا صفات موجودة فثبت
را بداهة على ذاته تعالى انهم كون القدم صفة لغيره لله فدفعوا به كذا والبصا
لزمهم ان يكون تلك الصفات مستندة الى الذات اما بالاحتياط فيلزم
الخط في القدرة والارادة والحيوة ولزمهم كون الصفات حادثة واما
بالاحتياط فيلزم كونه تعالى موجبا بالذات ولو في بعض الاشياء فيستوي
عن هذا بانها انما يكون محتاجة مستندة الى علته اذا كانت صفة بالذات
انتم **ك** كلامه وانت خبير بان هذا التفسير لا يشق عليه ولا يمكن ان يدفع
من هذه الجذورات الى لزوم حدوث الصفات لجواز قصد مستمرا لا متناكرا
له زمانا مقدم عليه بالذات فلا يلزم الحدوث ولا يلزم عاقبة التحصيل في الامور
الموجودة فاطمئنته معا فالأقرب الى الالزام كون الصفات **ك** عينا او كونه
موجبا للصفات وان كان محتملا **ك** غير **ك** **ك** ثم المتخالف من متلقين
ان اشترك في موضع واحد كالسواد والحركة قال السيد الشريف لا يشترك
في الموضع اما ان يعين فيه امكان الاجتماع اه وعلى هذا لا يوجب ما ذكر ايضا
في قوله متلقين ان اشترك في موضع كالسواد والحركة حيث قال رحمه
لا يشك ان السواد والحركة من المتباينات اه وانما قلنا انه لا يتوحد لانه اذا
لم يكن المتباينان متباينين لكانا مطلقا كلام الملقن وحمله عليه الشرح
بل صيغ المتباينين الى المتلقين وانما قلنا فيمن قسمه على حدة وقسمتها الى
المتباينين والمتباينين والمتباينين قسمه اخرى **ك** لا ضرر في دخولها كل
من المتباينين صدق في المتباينين بل لا بد ان يدخل افراد جميع اقسام القسم
الاخرى ضرورة ان اخصار المقسم في الافراد في كل قسمه وهو لم يمتنع في توجيه
كلامه انما في هذه التوجيه وهو ان الجمل على المنكر والاسود يستلزم

ان يحل الموضوع على موضوع القضية في المتباين ايضا وان حل الامتداد في الامتداد
المتباين على المتباين بناء على المسامحة في التمثيل عند المحل عند قصد التمثيل
المحور او البسبب لا ينافي مع جوابا ان المراد بالموضوع في المتباين المحل المتباين
عن الحال المقوم له اما حثت بنحو الموضوع او لا اما كونه محققا على موضوع
القضية فلا و ايضا يكون بيان التباين في المشتقات دون ما ذكر المحل لا
مع ان الخط من كلامهم ان اعتبار التباين في ما ذكر المحل لا **مورد** ان
صدور ما يصدق به صرح بلفظ الكو ولم يتعرض على المصير بترك لفظ حيث
قال ان صدق كل ما على ما صدق عليه الاخر مع انه لا بد من الكيفية على محمل
ما يصدق على العموم بقرينة التصريح بالبعوض في القسم المتباين **مورد** ان امتنع
اجتماعها في موضوع صريح او قال السيد الشريف هذا اذا كان لها موضوع
الذي يحل مستغن عن الحالة قوله مستغن عن الحال مقوم له في نفي الموضوع يخرج
القول فانما محل الصورة كذا ليس **مورد** لا بد من اجزا لانهم لا يقولون
بالتباين بين الجواهر لكن لا بد ان يجعل المحل اعم مما للاعراض في محله او من
انها **مورد** بالامر الاعتباري ليشا ولا لا **مورد** والسلب فانها امر ان
اعتبار بان و ارد ان على امر اعتباري هو ان نسبة كذا ذكره الشارح وكذا
القول فان الملك وان كان ان يكون مما له وجود في الخارج كما لبعض يجوز
ان لا يكون كذا كذا لا يمكن لكن عدم امر اعتباري لا محالة وكذا المتباين
عند من لا يقول بوجوده في الخارج بل الاول ان محل متساو للموضوع القضية
ليدخل تعريفه **مورد** بل المحل لان المتباين ان اللذان يصدق **مورد** على اعتبار
على موضوع واحد كالتوس والافرس او الوخط في انفسها من غير اعتبار نسبة
ليرجع الى الاجاب والسلب كما سيجي **مورد** في زمان واحداه قال السيد

75 السيد الشريف عليه السلام في التقييد برمان واحد زيادة نفع اه ورتبال
الاجماع يكون اعم من المراد وكذا لو اكتفى بواحدة فلا بد من كل منهما نعم لو لم
يذكر الزمان يمكن تصحيح بناء على تبادر **مورد** هو المراد **مورد** لا بد من فيه تقابل
النسبة فانه لا يمنع اه على عليه ان حوار الاجتماع في موضوعين او في موضوع
او في موضوع واحد في زمانين مشتركين بينا الضدين **مورد** بل المتباين في التعيين
بوجبه الموضوع والزمان لا يخص بدور بناء على النفاذ بل هو الا ندرج جميع انواع
التباين في تعريفه باعتبار وحدة الجهة التي مولانا ندرج بناء على التباين في
كما ذكره مكي في مع الجريد وفي بحث لان تقابل الاجاب والسلب والعدم و
والملكه واختلان في التعريف بدون ذكر وحدة الموضوع لانها لا يمكن ان اصلا
لا في موضوع واحد ولا في موضوعين لان احدهما عدم الآخر والتمثال اجتماع
الشيء مع عدمه مطلقا وما ينوهم من انه يجوز ان ينصف **مورد** بل بالسلب و **مورد**
بالعموم اجتمع المتباين في موضوعين في غاية السقوط لان العموم الذي
انصف **مورد** به ليس عدم **مورد** الذي انصف **مورد** به وكذا الكلام في الاجاب
والسلب فان السلب الفاردي نسبة القيام الى **مورد** ليس سلب نسبة القيام
الى **مورد** نعم وحدة الزمان سواء كان مصححا بام او مفهوما من الاجتماع لا اختصاص
لها بالمتباينين وكذا ما قال ان اعتبار وحدة الجهة لا ندرج المتباينين و
التعريف وندونه لا يندرج فيه محل بحث بل اعتبار وحدة الموضوع كافي
لاندرج ايضا فيه فان الابدان والسنون اللذان يمكن ان يجتمعا في شخص واحد
ليس متباينين ولا متضادين بل كل منهما مصانيف **مورد** غير الآخر واما اللذان كل
واحدة منهما متضاد للآخر **مورد** فامتنع اجتماعهما في موضوع واحد ولها فليس
اعتبار وحدة الجهة في التعريف قيد احتراز بل هو لدفع توهم ان ليس

مثل الابوة والبنوة متقابلان اصلا لا ضمنا كما في جملة فقهاء الوحدة فيجب ان المتقابل
في بعض منها اي المتضايفان دون غيره واعلم انه لا محل في حوال المتضايفين
في التعريف لاخبار وحدة الزمان فان احتملها في موضوع واحد يمنع مطلقا في
زمان واحد وفي زمانين ايضا **قوله** ليندج قال السيد رحمه الله انما كان للقبود
للاندراج والتعميم لوقوعها في سائر النعم التي انتهى كلامه فان القبود اذا كانت
قبودا للنعم لا للقب فنفيد الخصوص فاذا دخل عليه السبب في النعم لعدم حصول
النعم بنفسه كقبود منفرد او محتمل واحد ما وجد في الاخر عدمه بالالسبب
الزبدي اي لا يكون السلب جازا لاحدهما انتهى كلامه فان قلت ارادوا بعد
ما يكون عدم الاخر لا ما يكون السلب جازا المفهوم فغير **الوجود** بهذا
المعنى يصدق على العدم الذي هو جوابه او يصدق على العدم ان السلب
ليس جازا مفهوما لان السلب نفس مفهومه قلت العدم الذي هو عدم الاخر
كان الاخر خارجا عنه لكن التقييده واخافه فيكون السلب جازا من مفهومه
لان **قوله** اي كحسب جنس اي كحسب مراتبه لعدم التقييد عن الترك والشجر
او الجواهر والمجرد كدعي حاشية التجريد و اراد بالمراد النقل وهذا على تقدير ان يكون
الموضوع جيب **قوله** في وقت انضاف به فيها ملكه وعدم مشور ان وما اخصر
من الحقيقين لانه اعرف بهما مع الاستعداد بحسب الشخص كونه في وقت انضاف به
والكلم في انضاف المشهور على عكس ذلك فان المشهور **قوله** اعلم من الحقيقين
كما سبكه ان **قوله** ولا في وقت يمكن انضاف به الصواب بتقديم على
نفي ما هو محسب شخصه لان نفي العام يمتثل في الخاص فيكون ذكره بعد نفي
قوله وتقابل الانجاب والسلب راجع الى القول والعقد قال السيد الشريف
واعلم ان السواد تقابل البياض تقابل التضاد باعتبار وجودهما في الخارج

76 في الخارج مقبلا الى موضوع واحد ان قوله مع وبابله العلم باعتبار ذلك لوجود
اي باعتبار ذلك لوجود التضاد في ذلك المحل بالعلم ان سائر العلم مع البصر
باعتبار التضاد المحل به لوجود البصر فيه قوله رحمه الله في العقد والعقد فان و
وجودهما في الفعل وجود حقيقي لهما وفي القول وفي العبارة وجود مجازي لهما
قوله مع ما قلنا قلت هذا اسود وهذا ابيض متقابلان ادلا على ان ادلا على
احتمالهما في الصدق اما ان يدعي ان ثابتا في القضية متقابلان على ما هو عليه العبارة
او ان يكونا متقابلان على ما هو الاقرب الى التوجيه فان اراد الاول لا يظهر
للسؤال وجه وما ذكر في بيانه ساقط لان مضامحه انه يمنع احتمالهما في التحقيق
وليس معنى التقابل هذا او كذا اما ذكر في الجواب من حديث التلويح لانه اذا
لم يكن بينهما تقابل اصلا كيف يتفرع على تقابل غيرهما وان اراد الثاني في معنى
بالصدق **قوله** لا يمكن احتمالهما في الصدق صدق المحل على الموضوع
كان الموضوع الماخوذ في تعريف التقابل محلا للموضوع القضية او اعم من موضوع
المحل الذي هو **قوله** اذ لو ارد بدب المحل وحدة لكن يكون بينهما تقابل اصلا مع انه
حصه بالمحل وعلى تقدير تعميم يكون بينهما تقابل الدات لا متفرع على تقابل مبداءهما
هذا ولعل المراد ان ثابتا في القضية او محلا متدافعا فينبغي ان يندج في
المقابلين ونفسه التقابل على وجه يتناولهما ومعنى ما ذكر في الجواب ان تدافعا
باعتبار مبداء محلا لهما ايضا معتبر اي في التقابل باعتبار انه تدافعا فلم يرد
بالتقابل في السؤال والجواب التقابل بالمصطلح بل اراد به الدافع وتوجيه قوله
رحمته في اقسام التقابل اراد تدافعا ليس اقل من تدافع هذه الاقسام فلم يعتبر
دون زمان بل الاستفهام على التوجيه وانت خبير بعد فهم في امثال هذه العبارات
والعلم بالتدريج هو الله تعالى **قوله** او في العقد والتصور المراد ان المتقابلين

تقابل السلب واليجاب وهو المقنع في العلوم ان صدق في علمه محال الحكماء
في التصديق وانه لا وجود لها الا في العقل سواء حصل فيه على وجه الادعاء و
الاعتقاد او لم يحصل بغيره وكذا انطفئ عليه النور وطرفه قول في العقل
للمتأملين على سبيل الشبهة حيث يلبس بالعلوم بالعلم بلبس المطر وفالظرف
قوله من السلب الشبهة تخصيب الشبهة بالثبوتية لان السلب ايضا لا يرد الا على
الشبهة الثبوتية لان رده **قوله** يكون بين مفردين يعني ان المفهوم الخارج من التقسيم
للسلب والاحاطة اعم من الاحاطة والسلب اللذان راجعان الى العقل فيتم
امام عدم احصاء الثبوتية الاربع او عدم رجوع الاحاطة والسلب الى العقل فان
مثل الفرس والافرس والبياض واللايض متباينان متضادان يصدق عليهما المفهوم
الخارج من القسم للاحاطة والسلب مع انه ليس به من قبيل المعلوم التصديقي
وما ذكره الجواب لا ينهم لان رجوعها الى الاحاطة والسلب انما هو على تقدير
ان بعضا فرسا ولو حظ صدق على **قوله** يكون الافرس سلبا لذلك الصدق
ويكون النسبة بالصدق خبرية اما اذا كان تقييدية فلا يتباينان ولا يتضادان الا
بملاحظة وقوع النسبة اولاً وقوعها فعلى هذا ايضا راجع الى تقابل الاحاطة والسلب
اما اذا لم يلاحظ صدق على شيء فيكون مفهوم الافرس مفهوما لا مفهوما معروفا
الفرس ولا سلب الحقيقة فهنا لا يتصور ورود السلب واليجاب **قوله** الا
على النسبة وهذا ما يشهد به البديهة وهذا المفهوم انما هو ان على مدار الوجه
متباينان في انفسها غاية التباعد ومتضادان في الحصول لموضوع واحد في
ما عتبار حصولها لذلك الموضوع متبايناً كالبياض والسواد اذا افرق **قوله** ان احدهما
ما عتبار الصدق والجل على ذلك الموضوع والاخر ما عتبار الوجود الخارج فيه واما
البياض واللايض فهما ايضا كالبياض والسواد **قوله** ان الثبوتية بينهما باعتبار الوجود

77
الوجود الخارج لهما في ذلك الموضوع محض بالجل المحض عن الجلال المفهوم له
لا حركي تقاع في وضع السؤال لتقابل البياض واللايض خارجا عن القسم
مع دخولها في التقابل على هذا ايضا وان خرج الفرس والافرس ما عتبار فان قيل
اذا عتبرت صدقها على ذلك الموضوع حصل صياك قضيتان في موجبة محصلة وموجبة
معدولة فيرجع تقابلها الى الفصا فلتا المعتبر في التقابل بوحدة الموضوع وهو التقابل
الاحاطة **قوله** في تقابل الاحاطة والسلب ووحدة النسبة التي ورد عليها الاحاطة
والسلب وطناً نسبتيان ورد على كل منهما الاحاطة فلا تقابل الا بين الجملتين من
حيث حصولها في موضوعها وصدقها عليه **قوله** لصدقها على موجود وهو غير
الموجود بين اللذين هما عدمها فيه بحيث فان الامر بين الوجود بين اللذين حصل
منها مفصلة حقيقة لنزوح والوجود بالنسبة الى العدد والحركة والسكون بالنسبة
الى الجسم على تقدير ان يكون التقابل بينهما تقابل التضاد على ما هو المشهور لا العدم
والملك كما قيل عدما مما متباينان بلا شبهة والخاتمة **قوله** فكيف يمكن كون التقابل
بينهما تقابل التضاد طراران يكونان تقابل العدم والعدم يكونان مثل العمى والاعمى
وسببنا ما فيه اي يكونان تافعا اذا كان الاخر انما نقصا اما اذا كان متناقضه
وما ذكره توجيهه شذوذا فلامع اننا نذكر في العمى والاعمى ما يحصل به مقصودنا
وبين البعض بالحركة والسكون بالمعنى الذي ذكره الملكون من ان الحركة
هي الكون الاول في المكان الثاني **قوله** السكون هو الكون الثاني في المكان الاول
فانها بهذا المعنى امران وجوديان بينهما تقابل التضاد وحصل منهما بالنسبة الى
الجسم اتصال حقيقي فيكون عدما مما متباينين يكون سلبا عدم النظر طويلا
البصر فيمكن عليه جعل البصر بدون فعل عدمة ولا يمكن سلبا عدم البصر بدون
فيكونان متباينين وليس الاختلاف بينهما مجردا ان لاجزاء اللفظ فقط بحيث لا يدخل

في المفهوم اصلا للابعد بما في قوله **قوله** فكذلك التباين بينهما تقابل لا تجانب
 فالسبب قال السدرج فيكون قابلا للمجدا بيا واللازم حليا والاصل ان
 التباين بينهما تقابل لعدم الملكة اللائمة الملكة والعدم البصر وعلى تقدير ان
 اللائمة سببا لها بلية المحل يكون بينهما التجانب والسبب اللائمة سبب العلم التجانب
 انتهى كلامه قال رحمه في حاشيته شرح الترتيب على ان اللائمة مفهوم وذلك المفهوم
 في حد نفسه مقابل لمفهوم العلم نفسه سواء كان انتفاء مفهوم العلم سبب عدم
 البصر او لغيره اذ مع قطع النظر عن ذكر من التفصيل حكم العقل بالتباين بينهما
 وما عدى بيان واما انتفاءه كذا وكذا فاحص من مطلق انتفاءه والاحكام
 الحاصلة ما لا حاصل لا يلزم طبيعة العام **قوله** فان تقابل السواد والصفرة تقع خارجا
 عنه قال السيد رحمه وبعضهم عده في نفسه خاما وسماه بالمتعاند انتهى كلامه
 من لم يجعله في خاما يسمى باسم غير الصفاد عنده منقسم الى قسمين حقيق وحقيق
قوله تعاقب قال السيد رحمه الاصاد منها ما يقع عليه التعاقب كالسواد والبيضا
 وضد ما لا يقع فيه ذلك كالزهر من الوسط واليه فانه لا بد ان يتوسطهما سيكون
 في المشهور انتهى كلامه وما يقع عليه التعاقب ما يلزم ذلك كما سياتي في
 الفرع الرابع ويظهر بذلك التقابل بين عدميهما ومنه ما ليس كذلك كما ذكره قوله
 في المشهور بناء على انه مختلف في نظري يتطوّر اليه المنع وبيانه لا بنا سبب المنع
 مع انه مشهور فيما بينهم وبشيء البيان ايضا ان شاء الله تعالى ومعنى التعاقب انه
 اذا زال احدهما عن المحل بعرضه الاخر عقيب اى يحصل فيه في آن رواله لا بعده
 بحيث تخلل بينهما زمان **قوله** فبيان ان شرط في تقابل العدمي والوجودي
 هذا هو السؤال بعينه لا يفتا بينهما على لامي لموصفا ومشتد فان منع
 الاختصاص الاربع او منع الرجوع الى العقد فاك مستند الى تحققه في المفرد بن مثل

(في حاشية السيد رحمه)
 في حاشية السيد رحمه

78
 الوصل واللازم والبيضا واللايض ومنها مستند الى تحققه في عدم اللازم مع المفهوم
 فالأقرب ان يذكر السؤال مرة مستند كذا من ثم تجانب بما اجاب في حاشيته **قوله**
 وامتناع ارتفاع التجانب والسبب قال السيد رحمه هذا الامتناع مبني على امتناع
 تقابل التجانب والسبب التناقض وقد عرفت ما فيه اسم كلامه يعني حيث بين في الكتاب
 ان يقابل تقابلها **قوله** والوجه والسبب الكليان هما يكذبان او انهما متقابلان تقابل
 التجانب والسبب وان سماء الشيخ ما لخصه من الشبه ويمكن الجواب عنه بان المراد
 التقابل التجانب فالسبب الرابع الى العقد غشج ارتقاها اذ احصل الشرايط
 المعينة في التناقض الى على تقدير ان يكون احدهما حركيا والآخر كليا مع بعينه فيه
 تحسب الحجة وليس عدم اللازم مع المفهوم كذلك طوار ارتقاها مطلقا **قوله**
 وجود اللازم وعدم المفهوم ثم تصور ثوار دما على موضوع واحد قبل الكلام
 في عدم اللازم والمفهوم اللذين محلها واحدا من منع احتمالا فيه فيكونان متقابلين
 مع انها لا يدرجان في شيء من الاقسام **قوله** السواد من حيث هو انه ضد
 للبيضا مضاف اليه قال السيد رحمه كل منهما بلين من حيث هما متقابلان بذلك
 التقابل اياه والاصل ان بين عارضيهما من المتقابلين تضاد في المعارضات
 قد يكون بينهما موقف له وقد يكون متقابلين كذلك التقابل ولا استحقاق في ذلك
قوله مفهوم الضد العارض لهما انها المحل على كل منهما اه فالاول هو المضاف
 الحقيقي والثاني هو المضاف المشهور **قوله** المضاف تحت ما صدق عليه المتقابل
 اذ تحت هذا المفهوم وهو صا والمفهوم المتقابل من حيث الصدق لا مفهوم
 المتقابل من حيث هو لا من حيث الصدق يصدق على الضد وغيره ومن حيث
 يتدبر تحت المضاف وهذا حاصل الجواب الاول وهو مبني على ان مفهوم
 الضد يفتي مفهوم التقابل بغيره كالتجانب وانما ساس الى اصله المختص واما الجواب

الثاني على انه عرض عام فان الذات التي هي مفهوم المقابل من حيث هو
اعم من مفهوم المضاف واخص منه من حيث انه معروض لصفة من المضاف
وعلى هذا فمفهومه في كلام المصنف راجع الى المضاف لا الى المقابل كما زعم اثنان
وجعل المضاف بل هو في كلامه على حصة المضاف بناء على انه مقابل خاص بعبارة
مفوض شرح كلام المصنف وسبح كلامه على وجه يكون فهم المقصود منه اصعب منه
نفسه لا يبق وكلامه عام بما بعض نسخ المتن بدل قوله او الذات مع غبارها
عن المقابل ومعارضة الذي يلو حصة من المضاف قال السيد في قوله بحسب
الذات التي يصدق عليها المقابل فان قيل اذا كان المضاف تحت الذات
التي يصدق عليها مفهوم المقابل كان تحت مفهومه او واما رده في قوله ما صدق
عليه المقابل اعم من المضاف لصدقه على الضد وغيره ليس هناك الا مفهوم المقابل
وما صدق عليه من الامور الاربعة اه انتهى كلامه وقد ذكرنا نحن توجيه الجواب
ودلالة العبارة عليه والجواب الحقيق الذي ذكره هو الجواب الاول
الذي ذكرناه واما توجيه الجواب الثاني فقد رتب به **قوله** فيكون المقابل
موضوعا لمقابلته قال السيد في اللازم ان كلاما عرض لاحدهما من جهة المجرى
فان قيل قد سبق ان شخص المامية اذا لم يكن مقتضى وانما يكون مطلقا به **بشخص**
المجرى وما يكون **بشخص** مقتضى ذاته او لازم ذاته مختصا **بشخص** المسمى
لا يكون مقتضى ذاته ولا مقتضى لازم ذاته فيكون **بشخص** المجرى قادرا ان المجرى
ايضا واحدا لا يتصور بعدد اصلا **فان** عرفت ايضا ما فيه فانه يجوز ان يكون
ما رادنا الفاعل المختار **قوله** في عقائد الاطهر ان يكون المراد بالعقد متعلق
الاعتقاد والمعلوم بالعلم التصديقي **قوله** في عقائد ان خير لا ينافي الاعتقاد
ليس بخيرا ولا ينافي عقدا انه شرفية **قوله** لانه ان اريد بالمفاد اعم من ان يكون

ان يكون بالذات او بالواسطة مطلقا لانه اذا بزم الحصار المتبادر في
الاحكام والسلب وان اريد به المفاد بالذات فخصه فيما ليس بخير ممنوع و
قوله وعقدا انه شرفية ينافي بالذات انما هو اول المسئلة لا يقال انه تنبيه بحكم
الجزئيات على حكم الكل وحكم الجزئيات بدو لا يحتاج الى بيان لا انما **قوله**
هذا ايضا م واما الخاتمة المحققة من المناظرة فلا ينفى الا انما كان هذا مضافا
لذكر وجب ان يكون ذاك مضافا لهذا الاخصر فيه **قوله** والاول ذاتي
للخير والثاني عرضي يعني اننا فرضنا ان احد الضدين كالبيان مثلا ذاتي لما نحنه وكذا
الخير بالضم الى افتراده كان السلب الصد الاخر عارضا لها والرفع للصد الاول
رفع للذات بالذات والصد الاخر رفع للذات بواسطة لونه رافعا لالا
لسلب الذي هو العرض الصمم اللازم لافراد الصد الاول لا بالذات وان
حيه بان ذلك ايضا او المسئلة وتحدثت كونه اقوى لا مدخل فيها هو الجواب
بل انه كلام ذكر لبيان ان قول الثمالي على ما نحنه انما يكون باقتضاه وطوى
الاجاب والسلب اقوى عن غيره ثم ما هو اقرب منه وهو العدم والملك و
انما قلنا ذلك اذا تفاوتت بالقوة والضعف لا يدل على كون الاقوى بالذات
والا ضعف ما تعرض لجزاز ان يكون كلاما ما تعرضت ان رفع حكمه بانه معلوم
ان هذا الاقوى مقابل بالذات لما هو دونه لا يكون بالذات لان الذات
لا تختلف بالشدّة والضعف بحسب بانه قد سبق في بيان حال الشك ان ذلك
لا يتم مع انه استدلال على كون هذا اقوى بان هذا بالذات وذاك بواسطة
فلا يمكن الاستدلال بكونه اقوى على اشد الذات وبان ذلك اضعف على انه
بالواسطة لانه يلزم الدور **قوله** لانه لو لا اشتراكه على انه ليس بخير حاصل
ان مضافي الشيء امار فعه او ما هو مستلزم له فعه جزاء اجتماع غيرهما معا

هو مستلزم لدفعه انما يكون منافيا له سبب استلزامه لدفعه واشتيا له
عليه لا خصوصه لاننا لو فرضنا شيئا اخر يدفعه مفعلا عليه كان منافيا له ايضا
فلم يكن خصوصية شيئا منها مدخلا في منافاته انما يكون منافيا له لاحتمالها على
دفعه ويمكن ان يدفع ذلك لجواز ان يكون خصوص كل منهما ايضا منافيا
كما انهما منافيان له سبب الاشكال على دفعه طراز التعدد في المنافي قبل
او الوجود لوقوع الشيء بدون ملاحظة شي اخر منه اصلا حكم العقل
بالمنافات بينهما بخلاف المستلزم لدفعه كالتعدد مثلا فان العقل لا يحكم بالمنافا
بينهما الا اذا حصل شعور ولو اجمالا باستلزامه لدفعه سواء شعر بذلك الشعور
اولا او بما يكون استلزامه لدفعه بحيث لا يمكن ان يلاحظ ذلك الشيء بدون
الشعور بالاستلزام له فنتبين انه مناف له لذاته اذ لا يلزم من عدم حكم العقل
شيء من ذلك الشيء ولا من توقف حكمه توقفه عليه وانما لم يتعرض الحكم للعدم
والملكه لطورا استلزام عدم دفع الملك فانه عدمه على من شأنه على فاصح حكم
تفسر دفعه ولا مدخل للجور الاخر في منافاته لما قالنا بل بينهما ايضا بالواسطة
قوله ولا يكذب ما قال السيد رحمه الله في كقطر اجتماع فيها شرائط الاشياء فحق استلزام
كلامه لان معنى كل واحد بدونه قد يكذب ما كانا ذكرناه في الكلامين نحو الجمل والسيب
ولعدم الجمل ايضا يمكن ادراجه في خلوا الجمل اسم كلامه لان معنى كل واحد منهما عدم
قيامه به وهو اعلم من ان يكون الجمل موجودا خاليا عنه ومن ان لا يكون موجودا
فكيف يفهم ان لا يكون المناسف فيه كما في الحفا ومن ادرك التفصيل هناك ايضا
بما تفرار اد الفتور المتوسط بين الحرارة والبرودة فتجمع في الامثلة
بذكر المشتق مكان المبدأ وكذا في الحار والبارد والاعادل واللاجور والشفور
المتناهي انه اراد بها الحرارة والبرودة والاعادل واللاجور والشفور

قوله او سلب الطرفين قد يكونان سلب الطرفين ارادة حالة متوسط وقد
لا يكون كذلك كما يقال الفلك لا تقبل ولا تضعف فان المراد بسلب الطرفين منا
خلوا الجمل عنها مطلقا لا انه منصف بحاله متوسط **قوله** كالضفاف وهو ما لا لوراء
هذا اما لاصطلاح لانه في اللغة هو الرقي الثوب ونحوه بحيث يرمى خلفه فلما كان
غير الملون لا يستلزم خلفه بقاءه الشاف **قوله** من يدين الخ المستلزم للصبر والمرض
مداد صبي على ان الثابت بينهما تبا بل التضاد ولا يكون بينهما واسطة اعلى تقدير
ان يكون المرض عدم الصبر او يكون بينهما حالة واسطة فلا **قوله** كسبهاض النبل فانه لازم
لنبله ان يبلغ تقدير عدمه عارضا بدفعه عند كعرض سواد او حمرة او غيرهما فانه لا سلم
ايضا **قوله** الاستقراء على ان التضاد الحقيقي لا يكون بين نوعين احدهما تحت
الجنس الواحد السافل قد يقال حصول هذا المطلب بالاستقراء متعسر بل متعذر
لان الناقص منه لا يقيد سوى الظن والاثام منه لا يقيد بنسبة منها لانه مع توقفه
على سبع احوال جمع الاشياء متوقف على غلبة الذي من العرض في المقول على ما حكمته
ما كان من هذا القبيل وقد لا يمكن ذلك لغير علام الغيوب فان كون اللون حيا
للحوادث والبياض ولذا الكيفية المخصصة بالنسبة الى اللون وكذا اجمع ما ذكر من المراتب
غير معلوم وعلى تقدير الوقوع لا يقع تجتمع عليه عالم يتبعه مواضعا وان اوعى مستقرا
في حكمه الحاصل بالاستقراء يكون الحاصل تقليدا لاعلم قال السيد رحمه الله ونعم بعضهم
وقوع التضاد في الاجناس فان الخير والشر جنسان اه اسمي كلامه قد ثبتت انت
فيما ذكرناه ان جميع النفع الوارد على النافضا واردة على المنفع فيما حكم به **قوله**
ان المتباينين لا تضاد بينهما شيء واحد تضادا حقيقيا لا يرد على المنفع المنع الوارد
على سبب سبب غير التميز في قول العام على الخاص بينهما الدال والعرضي والوارد
عليه منع كاشفة استقراءه وقبل ان غير معقول وبينه الشاف في شرح التجريد بان

الشئ يلزم من وجوده عدمه السى فالذى يلزم من وجوده عدمه لا يخلو اما
 ان يكون واحدا او متعددا فان كان واحدا يلزم ان يكون ضد الواحد واحدا
 فقط وان كان متعددا فان لم يكن واحدا منها في غاية التبع من الضد الاول
 لم يكن واحدا فبالاوان كان احدهما في غاية التبع فقط كان هو الضد فقط
 فان كان كل منهما في غاية فان مصادرها له سبب امر مشترك بينهما يكون
 الضد ذلك الامر المشترك فيكون الضد امرا واحدا وان كان مصادرها له
 سبب امر محض لكل منهما كان الاول ضد الـ لذيئك الامر بين محضين مختلفين
 فيكون الضد من هذه الجهة شوا واحدا ضد واحد وكذا الضد من الجهة الاخرى
 فيكون الضد الواحد على كل تقدير لا يكون الا واحدا وقال السدر رحمه وحاشية
 قبل لم لا يجوز ان يكون الاول لجهة واحدة من غير ذاته مضاد والدان ذلك
 الامر بين فلا يكون في الاول جهتان مختلفتان بضاد لكل واحدة منهما واحدا
 من الامر بين قال ويمكن ان يدفع بان خصوصية ذات شي او كانت من
 حيث على تلك الخصوصية في غاية التبع من خصوصية ذات شي اخر لم يتصور
 كون الخصوصية الاولى من تلك الجهة في غاية التبع من خصوصية ذات شي
 ثالث لان غاية التبع الاولى مطلقة تدل على الاولى والثانية التي لم توجد
 في الخصوصية الثالثة بل لا بد ان يكون غاية التبع عن الثالثة من جهة اخرى
قوله اسمي ويمكن دفع الرفع بانه اذا كانت غاية التبع الاولى عن الثانية
 معللة بذاتها وغاية التبع عن الثالثة تدل على الاولى والثالثة لا يتحقق بعدد الجهة في
 واحدة من الثلث لان غاية التبع في كل اثنين معللة بذاتيهما لا بد ان احدهما
 يلزم من تعدد غاية التبع بعدد الجهة فيه لا يقال اعتبار احدهما مع احدي
 الباقيين لتبعيد غاية التبع بينهما غير اعتبارهما مع الاخرى لتبعيد بينهما ضرورة

ضرورة ولا يعني تعدد الجهة الا هذا لا يقول فيكون حاصل الكلام ان
 الشئ يتبع لشيء معاير من حيث انه مضاد لثالث وانما تعلم بان لا غاية
 تعلم هذا الكلام فضلا عما ان ثبت **قوله** ان ثبته بالاستفاد وايضا ما ذكره على
 تعدد تمامه مبنى على ان الواحد الذي له جهات متشعبة احاد متعددا و
 المتبادر من كلامهم خلاف ذلك **قوله** شيع في الفصل السادس في العلة
 والمحلول جعل تحت العلة من الامور والمحلول من الامور العامة لانها
 مع ما يلاحظ على كل موجودات كالا مكان والوجود **قوله** فان كان
 جمع ما يحتاج اليه الشئ فهو العلة النامة قال السيد رحمه معنى انه لا يحتاج الى
 خارج منه فلا ينافي كونه العلة النامة بسيطة انتهى كلامه **قوله** اما مال ذلك
 لان قوله جمع ما يحتاج اليه الشئ مشعر بان العلة النامة لا بد ان يكون مركبة
 وليس يلزم طوار ان يصدر بسيط فلا يكون مادنا وصورة وموجود
 فلا يحتاج الى موضوع ولا يكون صورة فلا يحتاج الى مادنا ويكون صادرا
 عن بسيط لا يفعل لثباته ولا يتوقف ثباته على شرط ولا يتصور هناك مانع
 عن ذلك الثبات فيكون النامة بسيطة بلا شبهة فان قيل لا بد مع الفاعل
 من امكان المحلول فيكون مركبا قلت الامكان ماخوذ من جانب المحلول
 فلا يعتبر مع الفاعل مرة اخرى **قوله** قد يقال عدم المانع قد جعل جزء العلة النامة
 فان كان المراد به سلبه او علام الملكة فان كان الاول يكون العلة النامة
 مركبة لا محالة وان كان الثاني يلزم ان يكون عدم المانع الذي هو موجود
 غير محتاج الى محل وموضوع فان قيل يلزم الاول كمالا مطلقا بل سلب ما
 يمكن وجوده وقد لا يكون المانع من فعل الفاعل ممكنا فلما لا يمكن سلبه وجود
 مانع لفعل فاعله ما غاية الامر عدم ظهور الاستحالة وهو غير كاف **قوله**

مبادىء العلة والمحلول

فلا يلتفت الى ما يقال ان السبب في المفعول من هذا القول اما بيان
 حال العلة النامة للموجود الخارج واما بيان ادخلة على ان الموجودات الخارجة
 لها علة نامة انتهى كلامه وعلى كل تقدير يكون قوله مردودا اذ لا يجب وجودها
 في الخارج قال السبب في الوجود بالواجب وجود الفاعل الذي له ولم يتعرض
 لما يجب وجوده ثم عدمه كالمعدول **قوله** حيث انه يجب وجوده فيها يجب وجوده
 ومن حيث انه يجب فيها يجب عدمه وقوله فلا يجب صدق ذلك كلها اثباتا الى
 جواز صدق جزئيا كما من جواز كونها بسيطة وقوله واما الامور العدمية
 فلا يفتقر العقل من ان يكون لها مدخل في ما ثبت المؤثر وكذا قول **الشراح**
 وليس المراد من دخول **قوله** في المانع في العلة النامة ان العدم تغفل شيئا بل
 المراد ان لا يفتقر ان عدم المانع كما يشق عن شرط وجود **قوله** كعدم
 الباب المانع من الدخول **قوله** فانه كما يشق عن وجود فصلا له فوام يمكن
 التفوق فيه **قوله** العلة الناقصة ارجح اه قال السيد رحمه المربك الحقيق الصادر
 عن الفاعل الخارج اه انتهى كلامه اطلق رحمه الخمار في اثبات الغائبة في معلوله
 مع انه ليس على الاطلاق لان الخمار الذي لا يفعل لغرضه كما يبارك تعالى لا يكون
 لمعلوله عليه غائبة **قوله** اذ يمنع ان يكون نفس المعلول فان قيل اذا كان كل
 من الاجزاء دخلا في العلة جازها يكون الجميع دخلا فيها لا محالة فليتم تغليل
 الشيء بنبذ وتقدم عليها وهو محال ضرورة قلت لانهم ذكروا ان الغائبة
 بين حكم الكل الجمعي والكل الافرادي فان كل جزء من اجزاء المركب يقوم عليه
 وجميع الاجزاء لا يتقدمه لانها تقع وكل من المادة والصورة جزء من العلة
 انما هو موصوفاً بكونه متجاها اليه والجميع لا ينصفه فلا يكون جزءا له بل هو خارج
 عنها **قوله** اما ان يكونا معلولين بالفعل اه فان قيل وقد يكون المعلول **قوله** المادة

مفصل

مع المادة ايضا بالفعل قلت المراد ان الجزء اما ان يكون المعلول وحده
 بالقوة اي قاطبة امكانه واستعداداته المقارن لعدمه فهو المادة او يكون المعلول
 بالفعل وجودا واما **قوله** لا يمكن ان لا يوجد المعلول اذ او جردا **قوله** كذا
 اذ الصورة لشيء جزء اخر وحصول الشيء مع حيزه الاخير في الزمان وان كان
 الجزء مقدما عليه بالطبع لا يقال فلا يكون المركب جزءا **قوله** قائم باني
 الاجزاء حاله في المركب من اجزاء قائم بنبذ وتحصل منها مركب سبب انضمام
 بعضها الى بعضها والتماسه اليه وليس الا التمام والاجتماع من الامور الموجودة
 يمكن جعلها جزءا من ذلك الموجود بل هو اعتبارا بكونه مشروطا بوجود المركب
 وح وجود المعلول مع جزئه الاخير لا محالة مع انه ليس صورة له لا ما تقول
 لا يتعين شيء من اجزاء ذلك المركب بان يكون احوالها وجود كل منها بنبذ
 الباقي والجزء الاخير مانع وجوده الا بعد وجود الباقي وقد ثبت ان الصورة
 باطل معلول وجودا واما ولا نقول ان كل مركب له مادة وصورة بل نقول بان
 جزء المركب منحصر فيها سواء وجد في المركب كلاهما او لا بل كل منهما مستقل واما
 خروج الجنس والفصل فغير محل لان الكلام في العلة الموجودة الخارج **قوله** واما
 جزان غفليان **قوله** واما الشرايط اه قال السيد رحمه في شرح المحصر ان
 الشرايط وعدم المانع اما فان قيل اذ حصل الشرايط وعدم المانع وحالة
 في المادة لم يكن المادة من المانع والاصل في الخارج القسم الاول الذي هو ان
 يكون العلة الناقصة جزءا للمعلول بل من الثاني لان المركب من الداخل و
 الخارج خارج واما ايضا العلة الناقصة جزءا للمعلول **قوله** المقسم صادقة
 على ما فاطم في الاربع غير مستقيم لان جزءا غير ما فهو قسم اخر خارج فان قلت
 اما الاول قسم على اعتبار القرب في العلة الناقصة التي هي المقسم المطلق العلة

النافذة لا يبرهن لا بعد البعد البعيدة منها اذ لا يصح جعل الفاعل متناول
للا لانه وجود المعلول ليس متناهي مع انما يحتاج اليه المعلول في الجملة والشروط
المعدية من البعيدة وتكون الموانع اذ الاحتياج اليها حصول الاستعداد القابل
وقد جعل المادة المستعدة استعداد تاما منها والمادة فجزء والا كان خارجا
فان قبل الاستعداد ايضا يحتاج اليه فان كان داخل في المادة يكون خارجا
والا يفي خارجا عن الاسم فلت قد جعل داخل في المادة وهو المولد للشرط
وعدم الموانع حيث قالوا انها راجعة الى المادة ونسب محو في القول بدخول
المادة بهذا المعنى فان قبل اذ اضطر الى محل الكلام على المسامحة فلم خصصت
العدة النافذة بالقرينة مع ان المطالب العموم فلت لان القول بدخول المركب من
المادة والشروط التي قد يكون غير متناهي وعدم الموانع كذلك في المعلوم
على المسامحة مستبعد مستفيع جوا خلافا للمركب منه ومن استعدادها انه
غير مستفيع واما التخصيص بالقرينة فقد علمت انه عليه واقع قطعا واما الثاني
فلا اعتبار بالاعداد في المفسر فلا يتناولها موجزة لاحد الاسماء لانه ليس بتلك
الغاية وانما خير بان يجمع في تصريف وتكلف والمناسب التقييم على وجهه شره بان
يغال بتوقف عليه الشيء اما جزء او خارج والثاني اما متعارف للمعلوم
اي محله وهو الموضوع بالنسبة الى العرض والمحل بالنسبة الى الصور
الجزئية وحدها واما غير متعارف فاما ان يكون منه الوجود وهو الفاعل او
لا جز وهو الغاية او لا هذا ولا ذاك فان كان وجودها فهو الشرط وان كان
عدمها فهو عدم المانع والاول فان كان خارجا فهو المادة والصورة
او احدهما او كليهما هو المحل او الفصل وحده وعلى هذا التقدير ان يكون الكلام
في عمله الشيء مطلقا ومنه كان او خارجا فان كان مختصا بالخاصية لا يبرهن الغنية

الغنية الاخيرة واما ما في الشرح من انها راجعة الى تنبيه المادة والفاعل فينبغي على
ان كلمة نحو او تدل على جواز جعلها من تنبيهها وذلك في الفاعلية مستفيع
بناء على تنبيهها لا يتم بدون الآلة وادائه وحصول شرايطه تنبيهه وارتفاع
موانعه واما في المادة فغنية مستفيع لما مر من انها من اجزاء العلم وجعل
المركب منها ومن جميع هذه الامور واحدة فيه وان كان على سبيل المسامحة
مستبعد مستفيع جدا فلا بد من جعل كلمة او على ما في بعض النسخ بمعنى الواو
وجعل الكلام على التوزيع على ما في الشرح المخصص لكن بالمعنى الذي ذكرناه
او ان جعل كلمة على انه اراد ان كلامه وان كان فسا على حد ذاته كما كان
من نواحي الفاعل والمادة لم يصح بهما اشار اليها باعتبار تنوعها
بحيث يعلم منه اعتبارهما وهذا اقرب وكذا الحال في كلام غنية فان فلت
العرض في وجوده يحتاج الى موضوع وكذا المادة بالنسبة الى الصور
فانما ليست جزءا لاول وان كان جزءا من المركب منها فمن اي اسم العلة
فلم تلت لعلهم اذ رجحوا في العلة المادة فقط واما الموضوع فليشبهه بما
يكون القول بدخولها في المعلول متناهي على ان ليس المراد به انه كخصوصية داخل
في المعلول المحصوص بل ان هذا الجنس من المحتاج اليه داخل في معلول
ما هو محتاج اليه من هذه الجهة فان الاحتياج الى المادة من حيث حلولها ليس فيه
وهو قد يكون داخل في المعلول وقد لا يكون كذلك وان كان من حيث انه
جزء داخل في البنية فلا يكون هذه الحشية لا يكون واحدة واما الفاعل
الصورة فيحتاج اليها من انها حرة فلا حزم لا يكون الا واحدة واما الفاعل
فيحتاج اليه من حيث انه فاعل والمحتاج اليه من هذه الحشية لا يمكن ان يكون
داخل وكذا الحال في الغاية والشرط وعدم المانع او يقال انها قسمان احران

لم يصح بلاغها ما عدا المادة من حيث حلول الشيء فيه فعمله من هذا ان
النسبة انما المقصود حصصا في المصالح والمفوض اليه جميعا لا في المصالح وحده
ولعل هذا اقرب ووجوب المعلول لكل منهما يستلزم استثناء كل واحد منهما
عن كل واحد منهما وحق العبارة ان يقال لكل واحد منهما عن الاخرى وكذا عبارة
المتن وهو ظاهر لان الاستثناء لكل واحد منهما عن كل واحد منهما حق العبارة
ان يقال لكل واحد منهما عن الاخرى وكذا عبارة المتن وهو ظاهر لان الاستثناء
لكل واحد لا يحصل عن نفسه بل عن الاخرى فقط وتوجيهها ان محل صلة الاستثناء
المذكور محذوفها وجعل المذكور صلة لمحذوفه فقد نبهه والا لا يستغنى
واحدة منهما عن الاخرى فيحصل الاستثناء عن كل واحد منهما فيكون قوله
عن كل واحد على هذا متبعا لما سبق وجاز ان يحل الاستثناء المذكور من حيث
الغير المتعدي الى المفعول بواسطة عن وحصل قوله عن كل واحد
منهما استثناءا فانه اذا قيل والا لا يستغنى **بها** واحدة منهما كان سائلا
عن اى حصل استثناءه مع فقال عن كل واحد **قوله** وهو محال قال السدي
صل لا الخالي في ذلك اياه واجاب رحمه الله في شرح المواضع عنه بان احتياج شيء الى
اخرى وجوده وعدم احتياجه فيه اليه متافضا فان كان احتياجه في سواها كانا
مستقلين الى سبب احدهما الى سببين فاجتماع علتين مستقلتين على معلول
واحد **فصل** في كون وقوع المحل فيكون امكان اجتنابها **فصل** في امكانه وهو
الصالح واما ما عدا ذلك على سبيل البدل مع امتناع الاجتماع وامتناع تفارقه
فليس بمحمول فانه اذا كان كونهما بحيث لو وجدت ابتداء فوجد المعلول **فصل** في
امتناع وجود الاخرى **فصل** في كونها وجود الاخرى **فصل** في كونها وجود
الاولى مع عدم الاولى لما سبق والثالث ايضا لان امان ان بعدم المعلول

84 المعلول بعدم الاولى ويوجد بايجاد الثانية فبذلك اعادة المعدوم او لا يعدم
بعد ما بل **فصل** في كونها وجود الثانية لا يغيره اصل الوجود بل بقائه فلا يكون علته
مستقلة بغير قوله المحذوف بالثاني الواحد بالثاني لا يجوز ان يقال بعلتين
مستقلتين بعين ما ذكر من الدليل فان الواحد بالثاني كما سبق هو المتكرر بالثاني
المحذوف بالثاني **فصل** في الفردان او الافراد من نوع واحد فان العلة المستقلة
لذلك الفردين او تلك الافراد لا يجوز تعددهما لما مر من لزوم الاستثناء عنها
والاحتياج اليهما معا واما حوازان ان يعلل كل منهما بعلته مستقلة عما لفت بالثاني نوع لعلته
الفرد الاخرى كما يجوز ان يعلل كل منهما بعلته غائبة لعلته الاخرى كما هو الظاهر
قوله على ان معنى السواد محل لنضاده لبيان ما قال السدي في السواد
ان نضاد السواد هو وجه النظر انه كما سبق من الامور الضافية ووجود
الاضافات في الخارج بحث وليس هذا من قبيل المناقشة **فصل** في كونها محل
منها الفتح فيها هو المدعى بل هي مناقشة خارجة لانه استدلال على الحوازان بالوقوع
فالفتح في ذلك الواقع قد تم ففتح **فصل** في الاستدلال لا يقال المدعى بدعي والنقض
من المثال هو البوضوح لانا نقول لانهم ما هو المدعى فضلا عن ان يكون بدعيها
غاية ما في الباب عدم الاستغنى لا ولا يلزم من ذلك حوازه انما يلزم ذلك من
انتفاء الاستغنى لا نفسه **فصل** في الطبيعة النوعية هذا معارضة او نقض
اجمالي تقرير الاول ان يقال ما ذكرت وان دل عليه ما يدعيه لكن عندنا ما بناه وهو
ان كلا من العليتين اما ان يكون الطبيعة النوعية محتاجة اليها فلم يقع بالآخرى واللام
يقع بما وتقرير الثاني ان ما ذكرت ليس صحيحا لاستلزامه محالا وهو خلاف المفروض
اذ كونهما اما ان يكون الطبيعة النوعية محتاجة اليها فلم يقع بغيره او لا فلم يقع بما وكلاهما
خلاف المفروض **قوله** يقع بغيره قال السدي لانه اذا كانت من حيث محتاجة الى

تلك العلة **قوله** واما ان يكون غيبا فلا يعرض له الخ جرت النفا من الباقية تحت اذ لا يلزم
من الغناء بهذا المعنى اعني عدم الاحتياج اليه من حيث الذات عدم الاحتياج اليها مطلقا يجوز
ان لا يكون ذاته مقتضا للاحتياج اليها ويعرض له الاحتياج اليها بحسب العوارض والواجب
وتحقيقه ان الاحتياج الذي في الشيء وجوده هو امتناع وجوده بدونه وبقتضيه عدم
امتناع وجوده بدونه وهو يتصور على وجهين جواز وجوده بدونه ووجوب وجوده
بدونه فلا يكون هذا الثاني لازما ذكرته بل اللازم احدهما ولا محذور في الاول
لما من ان يجوز ان يكون ممتنعيا بالغير فليكن الواقع اياه والجواب المذكور هو اختيار
هذا الشئ ايضا لكنه تحقيق وما ذكرنا جدي وحاصلا ان الطبيعة النوعية لا امتنع وجوده
في الخارج بل الموجود مية افراد لا الاحتياج في وجوده الى شئ ومعنى قوله والطبيعة محتاجة
الى علة ما ان فردا من الاحتياج الى علة معينة وهو فرد اخر منها محتاج الى علة معينة اخرى فلم يخص
احتياج افراد في علة واحدة معينة هكذا قال السيد في حاشية شرح التجويد وقال لكن
بغير قوله كواحدة من الافراد الاحتياج الى علة معينة واقترض تلك العلة وكذا الفرد
لزمت الطبيعة لاشتمال الفرد عليها محذرا منا قبل لا نقدر على وجود الطبيعة الخارج
في ضمن الافراد وان اراد ان الطبيعة موجودة في ضمن افرادها لكن كلف فرد محتاج الى علة معينة
والطبيعة مستغنية عن العلة المعنية ومحتاجة الى علة ما اجتمع عليه ما قبل من ان علة ما لا وجود
الا في العقل فكيف يحتاج اليه الطبيعة الموجودة في الخارج وان سلم ان علة ما لا وجود في الخارج
فلا يتصور وجودها فيه الا في ضمن معين فليكون الطبيعة مفتقرة الى ذلك المعين لان الاحتياج
الى الاحتياج الى شئ محتاج الى ذلك الشئ لا يقال نعم يلزم احتياجا الى احد المعينات ولا محذور
في ذلك لانا نقول ان اردتم احد المعينات بعينه وجب ان لا يقع الطبيعة بعينه وان اردتم
معين المعينين فذلك لا وجود في الخارج وان اردتم احدا مطلقا صالحا لكم معين فذلك لا يتحقق
الا في ضمن هذا او ذاك وعود المحذور اسمي يمكن ان يقال اراد ما لا يشتمل الفرد على الطبيعة

ولو وهما له صد فاعليه ولا يكونا متافيا لما تقدم وصح ما ذكر من الترتيب
واما فائدة فهو التنبية على من يتوهم احتياج الطبيعة الى العلة **قوله**
كما لا تثار الصادرة عن كل من العناصر الاربعة قال السيد الشريف
كالبرودة والرطوبة الصادرة عن الماء انتهى كلامه **قوله** وكما لبرودة
والسيولة الصادرة عن النار والارض المرسل من تلك الثلث وكما لحرارة
والرطوبة الصادرة عن من الهواء والحرارة والسيولة الصادرة عن
من النار المرسلان من تلك الثلث فان قيل الهول والسيولة الجسميه
في الجميع واحدها بان النوع في صورتهما في الجميع **قوله** ان يكون
واحدة والمختلف في الجميع ليس الا الصورة النوعية وهي في كل واحد واحدة
في اشياء في كل واحد ايضا يجب ان يكون واحدة وليس كذلك قلت لما كانت
الصورة النوعية **قوله** كواحدة مخالفة لصورة الاخرى **قوله** حار ان يكون
لها ان يكونا وارجح الصورة النوعية وحدها وانما احدهما صفة بشرط
طبيعي واحد او صورتهما الجسميه وحدها او بشرط كليهما او عن اشياء
منها او عن الكوا وعن الهول والصورة الجسميه وحدها او كليهما
بشرط الصورة النوعية **قوله** والقوابل قال المحقق السيد الشريف
اي الوجوه والاعتبارات انتهى فدرج القوابل بالوجوه والاعتبارات
مع ان الط من هو المواد التي كل فيها الصور والاعراض وهي ايضا
ما يتكرر بها اثر البسيط لتوافقها التمثيل بالفعل الاول فان تكرر انما
ليس سبب ما اشار اليه المحقق السيد في حيث قال سبب الاعتبارات
والجائز التي فيه انتهى **قوله** وتلك الاعتبارات والجماليات
هي ان له مادية امكانية وجودا او امكانا بالذات ووجوبا بالغير

فانه بسبب بعض منها حصل له خصوصية مع بعض من آثاره وسبب
المبعض الآخر مع البعض الآخر وليس شئ منها جزاء للفاعل بلزوم عدم
بناء على عدمه فيمتنع احادها لوجود بناء على ان العلة الفاعلية لا بد ان
تكون موجودة او لا يوجد المعلول بنا وبالاول ان حمل القوالب الالهية من
الوجوه والاعتبارات ومن المواد فلا نكلا منها مما يجوز سببا كثر ان
الفاعل البسيط فشرورة كون المثال موافقا وادى الى صرف
القوالب عن فاعله لكن لا بحيث لا يتناول المواد مع انما من المحذور لذلك
فاحمل على عموم المحار وهو المناسب وقال رحمه مثال بعدد الآلات
النفس الناطقة اه **قوله** وهذا كما ترى يدل على حمل القوالب
على معناه الط والخاصة الاخرى **قوله** على خلاف معناه فاذلان
على قصد عموم المحار كما ذكرنا **قوله** واما البسيط الواحد الحقيقة الذي
لا يقدر فيه توحيد من الوجوه بان يكون واحدا في ذاته ولم تكن له سعة
حقيقة ولا اعتبارية ولم يكن فعله باله ولا بشرط ولا فاعلا فكله **قوله**
حاشية لشرح التوحيد وقال طهنا في شرح قوله وهو ان المعهود من ان دخلا
لا يجوز ان يكون كل واحد منهما نقلا والا كان دانا من مختلفان فان
نفسه والاخر جوده بلزم التركيب وحده وان كان الاخر خارجا اه انتهى
كلامه وفيه بحث لان لزوم النسب في كل ادعى لزومه مع مبنى
على ان المصدرية الخارجة معلولة له فلا مصدرية عليه مصدرية الاثر
الاخر ضرورة والا كانت بنفسه **قوله** تلك المصدرية **قوله** ايضا
خارج عنه معلولة وهكذا ينسوق الكلام الى بلزم النسب وانما حجية احتمال
ان يكون المصدرية **قوله** ايضا فدل على بلزم التركيب لا العكس **قوله** بلزوم

بلزوم السبب وحده في كل ما قاله هو وان رج ايضا بلزومه محل نظر وفيها قال
بلزوم التركيب والنسب معا ايضا لانه بلزم اما التركيب وحده او مع النسب
ويمكن ان يحاربه بان جعل المصدرية اعم من ان يكون فريضة او بعيدة فانما
بهذا المعنى ان كانت داخل بلزم التركيب والا بلزم النسب لا محالة فيستقيم
الكلام في جميع الصور المذكورة **قوله** والامر للاعتبار يستغنى عن
العلة فلا يلزم النسب فان قيل الامر للاعتبار يستغنى عن العلة اذ كان النسب
منضما به في نفس الامر لا بد ان يكون هناك شئ مستند اليه حقيقة منضما
منضما به فالنسب لازم حتما او التركيب **قوله** هو خلاف المفروض على ما
ذكرت قلت نعم لكن هذا النسب ليس محالا لانه في الامر الاعتبارية لا في
الامور المحققة في الخارج والحق ان هذا الجواب لا يتبع علمنا لانه اذا سلم
كون مصدرية احداهما التي يكون مقدمة على المعلول الا ما كانا **قوله** ما خرج
مغايرة بمصدرية الاخر بلزم خلاف **قوله** لم يورثا سواء كانت المصدرية الاعتبارية
او من الامور المحققة لانه لا يكون واحدا من جميع الوجوه والاعتبارات
فالحصن ما سأل **قوله** امراضا في بعض لذاته اه قال السيد فان
العقل اذ لا حظ الشئ مقبلا معلولة انتهى كلامه **قوله**
وهذه الاضافة وان كانت مما يحصل بها كثرة في موضوعها لكن الكلام
فيها لا يتكرر فيه من حيث صدق رغبة شئ وهذه الكثرة عرضت له بعد ما
فلا يلزم خلاف المفروض سيما كما اثنا اليه **قوله** وج يلزم النسب
في الامور المحققة قال السيد **قوله** فان قيل كون العلة بحيث
يجب عنها المعلول ايضا كلامه ونقلا ان يقول لانه وجوب وجوه
تلك الخصوصية لجوان ان يكون فاعلا واحدا مع امر عدمه في خصوصية

مع معلول مقين ومع امر اخر عد متي له خصوصية مع معلول **قوله** اخذ
فلا يلزم وجود الخصوصية البتة ليلزم التوكيد او الشئ والامور الحقيقية
لكن يتم المقصود على هذا ايضا اذ يلزم في التوكيد الواحد الحقيقة ولو بالاعتبار
كما سبق قالوا **قوله** لا تضار عليه كما انضر عليه الشئ ايا احب قال فلا يكون
الفاعل واحدا من جمع الوجوه ويلزم الحلف **قوله** قبل ان لم يكن المصدر
اه هذا رد لدرد الجواب المذكور بطريق المناقضة تقريرا انا لا نعلم المصدر
صفة حقيقة اذ يلزم خلاف المفروض اد الكلام **قوله** الواحد الحقيقة واد كانت
المصدرية صفة حقيقة لم يكن الفاعل واحدا حقيقيا فكون صفة اعتبارية
فلا يتم البرهان لو رد المانع على لزوم الشئ الجازم قد ثبتت انت بان
جعلنا صفة اعتبارية متقدمة على المعلول ايضا بنا في العوض وبه يتم الكلام من
غير حاجة الى دعوى لزوم الشئ او التوكيد **قوله** المطدير بالمعنى الذي
ذكرنا صفة حقيقة الاول ان يقال انما امر حقيقي لا يخرج اعم من ان يكون صفة
او غير كما ذكره **قوله** وهذا يعلم الجواب عن الوجه الثاني وهو ان
المصدرية نفس الفاعل على تقدير ان تصدر عنه واحد محال في كون المعلول
واحدا اذ المصدرية نفس الفاعل **قوله** واما المعارضة اه قال السيد المحقق
رحمته فان قيل الشارح قد اجاب عن المناقضة والمعارضة جميعا اه انتهى كلامه وقال
في سحر التجريد بخلص عند منع البداية فان امدد الملل على كنهتهم ونفاو
طابعهم قد خالفوا هذا الحكم فلا يكون دعوى البداية فيه مسموعة وما
ذكرنا من انه لا للعلة من خصوصية مع المعلول المعين لا يوجد مع غيره لتعيين
بما صدر عنه او يخرج على صدور غيره عدا وادعوا في الضرورة ايضا بنحو عليه
منع الضرورة ايضا لواز ان يكون لزاما واحدة مناهة مخصوصة مع

مع شئ او اشياء مخصوصة فيصدر عنه تلك الاشياء دون غيرها وعلى **قوله**
تقدير تسليم البداية بخلص عند ايضا بان تعالى فاعل مختار يصدر عنه حيث
يتعلق ارادة ما شاء فلا يكون هذا الحكم مناهة فضا لما ذهبوا اليه من اسناد
جمع الاشياء اليه نعم لو كان موجبا على ما ينزع الحاصل لا ينكسر عليه **قوله** لا
مع امكان دفعه بان تعالى منصف في نفسه بحسب الخارج بسلوب وازاد
ما زان يصدر عنه باعتبار اشياء متكثرة ولا يلزم من ذلك الا ان يكون
لشئ كثره اعتبارية لما في ذاته بل بسلوب وازاد فانه ولا محذور فيه
اصلا انتهى كلام **قوله** ويلزم مما ذكره رجح الاستحالة تحقق واحدة من
جمع الوجوه بحيث لا ينكسر بحسب السلوب والاضافة ايضا اذ لا محالة
ينصف في نفس الامر بحسب الخارج بسلب ما يغاير ويباينه عنه فان كان
انضافا بها من جهات متعددة لم يكن واحدا حقيقيا وهو يمتد والابتغاض
الدليل وتعد الاضافات لحصول التكثر فيصدر عنه امور متكثرة لا ينحصر
في عدد وعلى تقدير تسليم ما ذكره من حديث الخصوصية وعبره يلزم مطلوبا
من رجوع اشياء جمع الاشياء الى الله تعالى ابتداء فانه بواسطة الاضاف
سلب شي عنه تغفل شي وبواسطة الاضاف باخر تغفل اخر وكذا الى ما
نماية له ان لا يتم السببية لثابت شي في شيء بشرط عدمي اعتباري واما على
تقدير ان يكون مختارا كما هو الحق فهو ان كان واحدا حقيقيا في ذاته فلا
تكثر اعتباري بحسب الارادة وتغفل كما يكون **قوله** ايضا فخصه بالسلوب
والاضافات ايضا **قوله** فان القابل من حيث متوقفا بل غير متسلم
اه قال السيد رحمه فان الفاعل وحده لا يكون علة ثامة ادلا بداهة وفهم
من كلامه مع جواب اخر عن اخي جهم هذا وهو ان نسبة الفاعل مطلقا الى

المحلول بالامكان العام اذ لا يلزم ان يكون بالوجوب وقد يكون بالوجوب
وحان كان للقبول فالحل مقوم فالتبيان مدها بالامكان الخاص
فمعرفة عدم كفاية شيء منها **قوله** المقبول فلا يكون بينهما ثبات
في صورة يكون نسبة الفاعل الى المفعول بالوجوب لا ماله
لجميع الوجوب والامكان فاذا كان الشيء فاعلا لشيء اخر قابلا له لا يكون
البيان الا بالامكان الخاص فلا ثبات بينهما **قوله** ولهذا يلزم
اي وان استلزام الشيء لاحد لا ينافي عدم استلزامه لباخر اخر
فيلزم **قوله** السد رجم تعريفه على ما علم به غيبه واضح فان الاستلزام انا و
انما لم يحل السارج على هذا المحل تدبير البحث ولانه حلال
الظاهر ولانه مع **قوله** في غاية السقوط فان نسبة الفاعل الى المفعول
لا يكون الا بالامكان الخاص اذ لا بد من الفاعل كما اشار اليه
في الحاشية السابقة وما ذكر من ان تعريفه على ما علم به غيبه واضح
يكن توجيهه كحل الامكان العام كناية عن عدم المناقاة للوجوب
فغير عن عدم منافاة عدم الاستلزام من جهة القول للاستلزام
من جهة الفعل بالامكان العام الذي لا ينافي الوجوب لكن الاظهر
في العبارة على هذا ان يقال **قوله** هذا ما قبله اه وتوجيه ما ذكر ان يقال
ان معناه حصول هذا المعنى ولا فائدة قبله اه وعلى ان رجح التبيين
على هذا الحفافة وعدم انتقال الذهن اليه في ما وى الخطر الذي
قوله شرح في ابواب **قوله** الثالث في الاعراض في بعض كتب هذا
القرن قدم مباحث الجواهر على مباحث الاعراض نظرا الى تقدم الجواهر
عليها وفي بعض قدم مباحث الاعراض نظرا الى انه يستدل ببعض احوال

احوال الاعراض على بعض احوال الجواهر لا يستدل باحوال الحركة
والسكون على حدوث الاحكام وقطع المنة المتناهي في زمان
على عدم تركها من احوال القوة الى غير ذلك وطريق معرفة ذلك
السواء مباحث الجواهر ايضا تعريف الجسم الطبيعي لا يمكن الا بعد معرفة
السبب والادوية القاية **قوله** المستغنى عن الحال خرج عند السبب
بالنسبة الى الصورة لا نأخذ حاجة الى الصورة في تقويمه وبقيت وقوله
المتقوم بنفسه لا به عن نفسه لا يستغنى عن الحال فان قبل حار قيام
العرض بالعرض عند الحكم كقيام **قوله** سرعة الحركة ولا تصدق تعريف
الموضوع على العرض الذي قام به عرض اخر مخرج ذلك العرض العام به
عن تعريف العرض فلما المراد ما لقيام بالموضوع اعم من ان يكون
بلا واسطة او بواسطة وما ذكرته قائم بالموضوع بالواسطة فلا يخرج
عن تعريف العرض **قوله** لا جزء اه اي لا يكون الكاين جزء مما يكون فيه
ولا يصح مفارقة الكاين عما يكون فيه فهي وصفا لشيء يتضمنه الكون اي
شيء او لشيء الذي هو مذكور صريحا والاول **قوله** ظهر نظرا الى المعنى
والثاني **قوله** نظرا الى اللفظ والمراد بصي مفارقة الكاين عنه امكان لحد
شخص بدونه لا تحجب نوعه او جنسه ولا محدود زواله عنه بانتفاء وعدمه حلوا
روا العرض عن المحل بهذا المعنى فان امسح الانتقال عنه بالمعنى الذي ذكرناه
قوله بدلا لا يشترك او التثنية قال السيد المحقق رحمه المراد بالاشتراك اه
ولعل رحمه اراد بالحقبة والمجاز ما يشارك في المنقول والمحل ايضا لانه ايضا
محمدا ان واراد ان يشيخ بالدلالة اعم من الدلالة بنفسه او بواسطة لانه
على تقدير الاشتراك المعنوي **قوله** المعبر عنه بالتثنية كان اللفظ الموضوع لمفهوم

[illegible]

A. Husni

7752